العدالة الاجتماعية

المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية

العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية

(أوراق مؤتمر ـ القاهرة 18 و19 مايو 2014)

الباحثون حسب ترتيب الدراسات

أ/ وائل جمال
أ/ سلامة كيلة
أ/ هبة خليل
أ/ أيمن عبد المعطي
د. فؤاد الصلاحي
د. فضيلة عكاش
أ/ فيكتوريوس بيان شمس
د. مهى يحيى
د. جيلبير أشقر
د. ليلى رياحي
د. فتحي الشامخي
د. محمد سعيد السعدي
أ/ رشا أبو زكي
أ/ محمد العجاتي

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ

مراجعة: أيمن عبد المعطي

رقم الإيداع : 18618/ 2012

نشر وتوزيع

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

محتوى هذا الإصدار هو مسئولية المؤلف ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو منظمة روزا لوكسمبورغ

العدالة الاجتماعية

المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية

أوراق مؤتمر

القاهرة 18 و19 **مايو** 2014

منتدى البدائل العربي للدراسات

مؤسسة روزا لوكسمبورج

تعريف بالباحثين حسب ترتيب الأوراق والدراسات

- أ/ وائل جمال (باحث وصحفي ومدير تحرير جريدة الشروق سابقا. مدرب معتمد برويترز وبي بي سي. حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية ودبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ودبلوم الدراسات العليا في الاستثمار والتمويل من جامعة ميدلسكس في لندن. له العديد من البحوث والدراسات والمقالات فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والحركات العمالية والاحتجاجية ودور اليسار في الثورة ونقد السياسات النيوليبرالية).

- د. مهى يحيى (حائزة على شهادتي الدكتوراة في العلوم الاجتماعية والإنسانيات من جامعتيArchitectural Association في لندن ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology). باحثة أولى في مركز كارنيجي للشرق الأوسط، حيث تتركز أبحاثها على المواطنة، التعددية والعدالة الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية، قبل انضمامها إلى كارنيجي. عملت على العدالة الاجتماعية والتنمية بالمشاركة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا). كما شغلت في السابق منصب المستشارة الإقليمية حول السياسات الاجتماعية والمدنية في الإسكوا، وقادت في مكتب الأمين التنفيذي مبادرات إستراتيجية وعابرة للقطاعات ومنها أفق وتحديات التحول السياسي في المنطقة العربية. عملت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، حيث كانت المديرة والكاتبة الرئيسية للتقرير الوطني للتنمية البشرية: 2008- 2009: نحو دولة المواطن. كما عملت مع مؤسسات دولية وخاصة كمستشارة لمشروعات مرتبطة بتحليل السياسات الاجتماعية- الاقتصادية، وبسياسات التنمية، والإرث الثقافي، والحد من الفقر، والإسكان، والتنمية المجتمعية، وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع في بلدان عدة، بما فيها لبنان وباكستان وعمان ومصر والأردن والسعودية وإيران. كما كانت عضوا في عدد من المجالس الاستشارية، بما فيها منتدى المنطقة العربية للأعمال التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والمركز اللبناني للدراسات السياسية).

- أ/ سلامة كيلة (كاتب ومفكر يساري، حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة بغداد، له كتابات في العديد من الصحف والمجلات العربية مثل: الطريق اللبنانية، والنهج، ودراسات عربية والوحدة، والشروق المصرية. كما أن له العديد من

الكتب والبحوث والدراسات المنشورة حول الثورات وإشكاليات التنظيم، وعلاقة التراث بالحاضر والمستقبل، والإيديولوجيا والأمة والقومية العربية).

- د. جيلبير أشقر (أكاديمي لبناني، عمل كباحث وأستاذ جامعي في كل من بيروت وباريس وبرلين قبل أن يعين في كرسي دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. له كتب عديدة منها "صدام الهمجيات: الإرهاب والإرهاب المضاد والفوضى العالمية"، و"الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي"، و"السرطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط" بالإشتراك مع نعوم تشومسكي، و"العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية- الإسرائيلية"، ومؤخرا "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية).

- أ/ هبة خليل (باحثة، ونائب مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حصلت على البكالوريوس في العلوم السياسية والماجستير في القانون الدولي العام. اهتماماتها البحثية تدور حول التهميش واقتصاديات توزيع الثروة وحركات المقاومة العمالية والاجتماعية).

- د. ليلى رياحي (مهندسة معمارية، دكتورة في الهندسة المعمارية وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس. ناشطة في المجتمع المدني. شاركت بطرق مختلفة في أهم المحطات التي عاشتها تونس بعد الثورة منها تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي حيث كانت رئيسة الهيئة الفرعية للانتخابات لدائرة فرنسا (2) أكتوبر 2011. كما شاركت في تنظيم المنتدى الاجتماعي العالمي مارس 2013 كمسؤولة على اللوجستيك وتهيئة الموقع الذي يحتضن الحدث. عضو مؤسس لحملة "ما قالولناش" المناهضة للاتفاقات التي عقدتها تونس مع صندوق النقد الدولي والموقعة في شهر مايو 2013. انخرطت في المرصد التونسي للاقتصاد، وهو منظمة تهدف الى رصد السياسات الاقتصادية في تونس ومراقبة أنشطة المؤسسات المالية العالمية في تونس. تعمل حاليا مسؤولة عن العلاقات العامة للمنظمة).

- أ/ أيمن عبد المعطي (كاتب ومدون مصري يساري. المنسق الإعلامي لكل من: منتدى البدائل العربي للدراسات، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية).

- د. فتحي الشامخي (أستاذ جامعي تونسي وخبير دولي في قضايا المديونية. حاصل على شهادة الدكتوراة في الجغرافيا من جامعة باريس 7- فرنسا. مؤسس

جمعية رادْ وناطقها الرسمي. عضو مجلس أمناء الجبهة الشعبية عن جمعية راد. حاصل على جائـزة ألفونسو كومين الدوليـة لسنة 2012).

- أ. د/ فؤاد الصلاحي (أستاذ علم الاجتماع السياسي. أكاديمي وباحث وناشط سياسي. من مؤلفاته: "الثورة اليمنية.. الخلفيات والافاق- اعداد وتحرير، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012"، و"سوسيولوجيا الظاهرة الحزبية في اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، أكتوبر 2009"، "الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي، فريدرتش إيبرت، يناير 2005"، المجتمع المدني الحديث في اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، مارس 2000"، مفهوم التربية المدنية في المنهج التعليمي اليمني.. دراسة لعينة من مقررات التعليم الأساسي والثانوي، ملتقي المرأة للتدريب، 2005"، الدولة والمجتمع المدني في اليمن.. تحليل سوسيولوجى لأنماط العلاقات والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة، مركز المعلومات، تعز، مايو 2001"، "ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني.. مقاربه سوسيولوجية للدور السياسي للقبيلة في اليمن وتحديد علاقاتها وموقعها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، مركز المعلومات، مارس 2002").

- د. محمد سعيد السعدي (أكاديمي مغربي. مستشار ومدير إدارة الدراسات العليا بمعهد التجارة وإدارة الشركات بالمغرب. أستاذ الاقتصاد والإدارة بكلية القانون بجامعتي مراكش وكازابلانكا. وزير دولة سابق لشؤون الحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة في الفترة من 1998- 2000. عمل خبيرا للنوع الاجتماعي في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية بأفريقيا. وله العديد من الكتابات حول الاقتصاد والتنمية والعدالة الاجتماعية في المغرب، والعلاقات المغربية الأورومتوسطية).

- د. فضيلة عكاش (باحثة وأستاذة جامعية جزائرية. لها العديد من الكتابات حول المشاركة السياسية والحركات الاجتماعية وآثار التحرير الاقتصادي على مسار التنمية في الجزائر. ومهتمة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتنمية).

- أ/ رشا أبو زكي (صحفية اقتصادية لبنانية. عملت في عدد من الصحف والمجلات المتخصصة المحلية والعربية، وحاليا في جريدة العربي الجديد. معدة تقارير اقتصادية تلفزيونية. باحثة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي. شاركت في إعداد عدد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، آخرها دراسة مع الدكتور فواز طرابلسي بعنوان: "الطبقات الاجتماعية في لبنان: إثبات وجود". حائزة على شهادة تومسون

رويترز ومركز الصحافة الحرة، في الصحافة الاستقصائية والصحافة الاقتصادية المتخصصة. حائزة على جائزة الصحافة العربية في العام 2013 عن تحقيق عن البحث العلمي والتنمية الاقتصادية بعنوان: "لبنان بلا عقل").

- أ/ فيكتوريوس بيان شمس (كاتب ومحلل سياسي سوري مقيم بمصر. له العديد من المقالات حول الأوضاع السورية وسيناريوهات الملف السوري على العديد من المواقع الاليكترونية مثل الحوار المتمدن ومأرب برس وغيرها).

- أ/ محمد العجاتي: المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات. حاصل على الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة. باحث متخصص في مجال المجتمع المدني، الحركات والاجتماعية والإصلاح في المنطقة العربية. بالإضافة إلى دراسات منشورة في عدد من الكتب المحررة والدوريات العلمية. كاتب بجريدة "السفير" اللبنانية والشروق المصرية. من اهم الكتب التي شارك فيها: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية- 2011)، الثقافة العربية اسئلة التطور والمستقبل (مركز دراسات الوحدة العربية- **2003**)، الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر.. السياسة فى الشارع (مركز دراسات الأهرام- 2010)، وصدره له حديثا كتاب "كيف صوت المصريون".

المحتويات

تعريف بالباحثين حسب ترتيب الأوراق والدراسات 5

مقدمة **11**

أولا: أوراق خلفية **13**

العدالة الاجتماعية والثورات العربية

إشكاليات المفهوم والسياسات 15

العدالة الاجتماعية في زمن الثورات 25

الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية

في الثورات في البلدان العربية 29

الحركات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية 39

سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية

ماذا تعلم الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية؟ (رؤية نقدية) 43

شراكة دوفيل والبحث عن العدالة الاجتماعية 57

ثانيا: دراسات الحالة **61**

العدالة الاجتماعية: الطريق لاستكمال الثورة في مصر

(دراسة حالة حول مطالب الجماهير وممانعة السلطة) 63

العدالة الاجتماعية في ظل المسار الثوري في تونس 83

ثورات الربيع العربي ومطلب العدالة الاجتماعية 103

ثالثا: أوراق المداخلات **121**

حالة العدالة الاجتماعية بالمغرب 123

سياسات توزيع الريع واستمرار الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر 129

العدالة الاجتماعية في لبنان.. الواقع الكالح 131

حول مسألة "العدالة الاجتماعية" في سوريا 137

الفصل الختامي **141**

مقدمة

عندما خرجت الثورات العربية في مطلع عام 2011 رفعت شعارات أساسية كانت العدالة الاجتماعية في القلب منها سواء بشكل مباشر، أو من خلال شعارات أخرى مثل الكرامة والحرية، وهي شعارات مرتبطة بشكل أساسي بالعدالة الاجتماعية بشكل أو بآخر. لذلك لا يمكننا إغفال الوضع الاقتصادي المفتقد للعدالة الاجتماعية الذي أدى إلى تفجر هذه الثورات، فاذا نظرنا إلى تونس ومصر نجد تشابه شديد على هذا المستوى، فقد اتبع كل من البلدين سياسات فتح الأسواق والاندماج فى الاقتصاد العالمي، ولطالما نالت السياسات الاقتصادية في تونس ومصر مديح المؤسسات الدولية، إلا أن النمو فى تونس ومصر اقترن بما يسمى بالتطور المركب واللامتكافئ. أي أن ثماره لا تتوزع بشكل عادل بين الفئات المختلفة في المجتمع، خاصة بين جموع المنتجين ولا في الأقاليم المختلفة.[1]

كما لا يمكننا أن نغفل أن الشرارة الأولى لهذه الثورات كان حادث محمد بوعزيزي[2] الذي يرتبط فيه الظرف الاقتصادي (الفقر والبطالة) بمفهوم الحقوق (الكرامة والحرية) وكيف أن مفهوم العدالة الاجتماعية ليس مجرد مسألة متعلقة بالاقتصاد الكمي المبني على الأرقام والمعادلات إنما هو مفهوم يرتبط بالأساس بحال الناس والمجتمعات، فكما يقول توماس بيكيتي في كتابه (رأس المال في القرن الحادي والعشرين) "لا يمكن أن تحل جمهورية الخبراء محل الديمقراطية".

ويحاول هذا الكتاب طرح مفهوم العدالة الاجتماعية من هذا المنطق من خلال أوراق خلفية تتناول الإشكاليات الخاصة بالمفهوم، وعلاقة هذا المفهوم بالحراك الذي جرى والجاري في منطقتنا العربية، ودور العامل الخارجي في ذلك متمثلا في سياسات الاتحاد الأوروبي، ثم ينتقل لثلاث دراسات حالة تتناول الدراسات السابقة في كل من مصر وتونس واليمن. كما يتضمن مجموعة من المقالات الموازية لهذه الدراسات في محاولة لطرح رؤى متنوعة بخصوص القضايا والدول التي تتناولها هذه الدراسات.

---

[1] وائل جمال، انتفاضة الياسمين التونسية.. الخالق الناطق هناك.. الناطق الخالق هناك، الشروق، 18 يناير 2011 http://is.gd/yoWu1c

[2] شاب تونسي في السادسة والعشرين كان يبيع الخضروات والفواكه في مدينة سيدي بوزيد التونسية، التي باتت واحدة من أشهر المدن العربية. وعندما صادرت الشرطة عربته البدائية الصغيرة، بدعوى أنه لا يحمل رخصة للبيع تجوالا أشعل النار في نفسه. وأشعلت فعلته بنفسه شرارة الربيع العربي الذي أطاح برئيس بلاده زين العابدين بن علي تبعه الرئيس المصري حسني مبارك الذي تنحى عن السلطة.

أولا: أوراق خلفية

العدالة الاجتماعية والثورات العربية

إشكاليات المفهوم والسياسات

وائل جمال

"عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، كان هذا أحد الشعارات الأساسية، أو ربما حتى الشعار الأساسي، في الثورات العربية. وبالرغم من تنحية قضية العدالة الاجتماعية، والدفع بالمطالب الاجتماعية الاقتصادية، التي طرحتها، في أغلب الأحوال للخلفية في المجال السياسي، لحساب قضايا مثل "ترتيبات انتقال السلطة (الدستور أولا أم الانتخابات أولا)"، و"التحول الديمقراطي"، و"الصراع العلماني الديني"...الخ، تظل هناك نتيجة مهمة: أن هذه الثورات أعادت المفهوم لعالم السياسة في العالم العربي، وأنها مدت إلى المنطقة العربية توجها وجدلا عالميا على أرضية الضعف الفكري والسياسي لمشروع الليبرالية الجديدة.[3]

ومع عودة القضية، التي تفرض نفسها مرة تلو المرة على جدول أعمال حكام ما بعد يناير ٢٠١١، في كل إضراب عمالي كبير، أو حركة احتجاج اجتماعي، أو حملة تخص قضايا توزيع الدخل والثروة، يظل الغموض، والانفتاح على التأويل، والتأرجح بين مشروعات متناقضة المصالح، السمة الغالبة، مما يفرض محاولة استطلاع وفهم المعضلات التي ترتبط بتعريف العدالة الاجتماعية كمقدمة لازمة لاستهداف تأطيره.

(١) إشكاليات التعريف

تعريف العدالة الاجتماعية يكتنفه ما يكتنف القضية ذاتها من عدم اتفاق بالغ. بل إنه "يعتقد البعض أن السعي للعدالة الاجتماعية فخ ووهم وأنه يجب أن تقودنا مثل أخرى كالحرية الفردية".[4] أما بين من يقبلونها كهدف "ليس الكل واضحا فيما يخص معناها. في بعض الأحيان يبدو أنها ليست أكثر من رطان يستخدم لإضافة بريق على سياسة ما أو اقتراح يرغب محدثنا في أن نؤيده. قد يكون الناس ملتزمين

3 للمزيد حول هذه الفكرة انظر كيف كانت الثورات العربية امتدادا لا قطعا مع سياق عالمي تصاعد مع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في: وائل جمال، الربيع العربي ومفاهيم التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، منشور في كتاب "الكرامة العربية (رؤى لما بعد الليبرالية)، القاهرة، منتدى البدائل العربي، ٢٠١٣.

4 -،David Miller, Principles of Social Justice, Cambridge, Massachusetts 999London, Harvard University Press,1

بالعدالة الاجتماعية في المجرد، لكنهم بالرغم من هذا يختلفون اختلافا مرا حول ما يمكن فعله بشأن مشكلة اجتماعية ملموسة كالبطالة".[5] وتجعل هذه الحقيقة الواقعة لأي تعريف أو نظرية عن العدالة مكونا معياريا قيميا مؤكدا.

في كتابه فكرة العدالة[6] يذكر المفكر الهندي أمارتيا صن، والذي ينتمي لمدرسة الليبراليين المساواتيين **Egalitarian Liberals** مثل الثلاثة أطفال والفلوت لكي يذكر أن للعدالة أكثر من منطق يجعل هناك إمكانية لقيام أسباب ومسارات متعددة لها. "كلها تدعي الحياد ومع ذلك تختلف أو تتنافس مع بعضها البعض". في الحكاية هناك ثلاثة أطفال –آن وبوب وكارلا– وفلوت. ويتعين تحديد أيهم أحق به. تطالب آن بالفلوت لأنها هي الوحيدة بينهم التي تعرف العزف عليه (ولا ينكر الطفلان الآخران ذلك)، بينما يجهر بوب بحقه فيه لأنه الأفقر وليس لديه ألعاب تخصه (ويقر الطفلان الآخران أنهما أغنى). وفي السيناريو الثالث، تطالب كارلا بالفلوت إذ أنها أنفقت شهورا وهي تصنعه بكدها واجتهادها، وهو الأمر الذي يقر به الطفلان الآخران أيضا.

"إن استمعت إلى الأطفال الثلاثة وعرفت اتجاهات تفكيرهم المختلفة، حرت في أمرك لمن تعطي الفلوت منهم. قد يأخذ المنظرون ذوو الآراء المختلفة، كالنفعيين أو القائلين بالمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو الأنصار الصرحاء للحرية الفردية موقفا يقول بحل مباشر عادل ماثل أمامنا هنا، وأن لا صعوبة في إيجاده. لكن من شبه المؤكد أن كلا منهم سيرى الحلول المختلفة كل الاختلاف صحيحة كل الصحة"[7] ويزداد الأمر صعوبة إذا افترضنا الوضعية التي يواجه فيها الأفراد المجتمع ويقيمون توجهاته من منطلقات موقعهم فيه وعلاقتهم بالمجموعات الأخرى: أي من منطلق مصالحهم الاجتماعية والطبقية المتناقضة.

تجعل هذه الحقيقة من تحديد وتعريف العدالة الاجتماعية كمفهوم مستقر أمرا معقدا لكن كثيرا من الباحثين والمفكرين لا يرونه مستحيلا بالرغم من ذلك.

يقول ديفيد ميللر في كتابه "أسس العدالة الاجتماعية" إنه مع اعترافه بهذه المعضلة إلا أنه يرى أنه يمكن إعطاء الفكرة معنى محددا. يربط ميللر بين نظرية وتعريف مستقرين للعدالة الاجتماعية وبين "القناعات الشعبية الواسعة بخصوصها" ويقيم نظريته لأسس العدالة الاجتماعية على بحث إمبريقي في معناه بالنسبة

5 المرجع السابق.

6 أمارتيا صن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠

7 المرجع السابق

لحركة الناس وفي الجدل السياسي القائم، معترفا بأن هذا له عيوبه التي قد تظهر في تناقضات ومشاكل في المعلومات.. الخ. يقيم ميللر تعريفه للعدالة الاجتماعية إذن على مبادئ العدالة التي يعتنقها الناس بالفعل. وبالتالي فمكونات التعريف التعددية بالضرورة تتغير وتصبح مهمة بقدر ما لها صلة بسياقها في الواقع. في هذا الإطار ينبني تعريف العدالة الاجتماعية على الطريقة التي تنظر بها إليه المجموعات الاجتماعية التي تناضل من أجله. وتصبح محدداته في الحالة المصرية مثلا، وهي قابلة لأن تتغير مع الوقت والسياق، الحد الأدنى والأقصى للأجر، استعادة الشركات الحكومية المباعة بالفساد، الحق في الإدارة الذاتية لوسائل الإنتاج، توفير الخدمات الصحية الكفؤة الرخيصة للكل..الخ. ويعتبر ميللر في هذا أن العدالة تتعلق بتوزيع الجيد (المزايا) والسيئ (الأعباء) داخل المجتمع والطريقة التي تخصص بها الموارد للناس عبر مؤسسات المجتمع.

في مقابل هذه النظرة التعددية يقف الليبراليون المساواتيون، وعلى رأسهم جون راولز ملهم هذه المدرسة، التي فرضت نفسها ووجودها خلال الثلاثين عاما الماضية. ويرى هؤلاء أنه يمكن حتى الوصول لنظرية شاملة موحدة فيما يخص العدالة الاجتماعية. يعني الليبراليون المساواتيون بالأساس بقضية العدالة التوزيعية، أي كيف يمكن توزيع مزايا وأعباء التعاون الاجتماعي، مثلهم مثل ميللر، لكنهم يرجعون ذلك لقيم ثابتة كما يستدعي اسم المدرسة (الحرية والمساواة). ويضع راولز الثقل في هذا على تطوير لنظرية العقد الاجتماعي: "كيف توزع المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد توزيع مزايا التعاون الاجتماعي"[8]. ويضع راولز نظريته التي يسميها العدالة كإنصاف من أجل تطبيق ما يسميه "البنية الرئيسية" أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. "توفر النظرية مثالا معياريا لتقييم الأساس السياسي الدستوري للمجتمع والترتيبات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية".[9]

يقيم راولز العدالة الاجتماعية بناء على مبدأين رئيسيين: الأول هو أن لكل فرد الحق في المطالبة الحريات الأساسية المتساوية وبمنظومة اجتماعية تقوم على هذا، والثاني وجود شرطين لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الأول أنها ترتبط بإعطاء

8 جون راولز، العدالة كإنصاف

[9] Colin Farrelly, Contemporary Political Theory A Reader, London, Sage Publications,2004

الكل المساواة في الفرص، والثاني هو أن تكون عدم المساواة للفائدة العظمى للأعضاء الأقل حظوة في المجتمع وهو ما يسميه مبدأ الاختلاف.

وينقل أمارتيا صن، وهو أحد تلامذة راولز، التعريف من منطقة المثال فيما يجب أن تكون عليه المؤسسات وكيف يكيف الناس سلوكهم للتوافق معه (وهو انتقاد رئيسي تم توجيهه لنظرية راولز) إلى واقع وحياة الناس. من هنا يقول صن إن نظرية العدالة يجب أن تنطلق لا من التركيز على المجتمع العادل، وصورة المؤسسات المطلوبة فحسب بل بالأساس على المقارنات القائمة على الواقع لرصد تقهقر وتقدم العدالة، وعلى رأس هذه المؤشرات صور عدم المساواة غير المنصفة.

(٢) عدم المساواة ورفع الظلم: السياسات

"يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء".

المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يؤكد أمارتيا صن أن نقطة البدء في العدالة الاجتماعية هي تشخيص الظلم وتحليله تمهيدا لرفعه. "إن إدراك المظالم التي يمكن رفعها لا يدفعنا إلى التفكير في العدل والظلم فحسب، بل هو لب نظرية العدالة أيضا"، كما يقول في كتابه فكرة العدالة. ويضيف صن أنه "كي تصلح نظرية ما في العدالة كأساس للتفكير العملي، لا بد لها من أن تتضمن طرقا لتقدير كيف يمكن إنزال الظلم وإعلاء العدل، بدل التوجه فقط لوصف المجتمعات التي تتسم بعدالة كاملة".

ومن الملفت أن صعود الليبراليين المساواتيين، ابتداء من ٣٠ عاما مضت، اقترن بشكل مباشر بسيطرة الليبرالية الجديدة على توجه الاقتصاد العالمي، وما جلبته على مدى هذه السنوات من تصاعد مستمر في عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية حتى في المجتمعات والاقتصادات المتقدمة.

يرصد تقرير لمنظمة أوكسفام الصادر في يناير ٢٠١٣ بعنوان "تكلفة عدم المساواة: كيف يضر التفاوت في الدخل والثروة بنا جميعا"، التصاعد الهائل في التفاوت في فرص الناس على كوكب الأرض وحظوظهم فيما يتعلق بالدخل والثروة. يقرر التقرير الحقيقة القاسية وهي أن دخل المائة ملياردير الأغنى عالميا في ٢٠١٢ سيكون كافيا من أجل إنهاء الفقر المطلق للأبد في العالم، مطالبا قادة العالم

بالتعامل مع الأزمة حتى بهدف إيصال عدم المساواة لمستوياته عام ١٩٩٠. "أغنى واحد بالمائة من السكان زادوا من دخولهم بنسبة ٦٠٪ في العشرين عاما الماضية، وقد تسببت الأزمة المالية العالمية في تعميق وتسريع هذه الوضعية"، بحسب التقرير.[10] وقد عكس التفاوت نفسه بعشرات الأشكال الأخرى منها القدرة على الوصول للخدمات العامة الأساسية وللعمل الملائم.

هذا الأثر المجحف للأزمة المالية العالمية، التي اندلعت في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وانتقلت من ساعتها لمستوى أزمة اقتصادية عالمية واسعة، وصل البعض لتشبيهها بكساد الثلاثينيات الكبير، نقلها مرة أخرى لمصاف أزمة سياسية تتعلق بالديمقراطية، بعد أن حملت الأغلبية أعباء الأزمة مرتين، مرة لإنقاذ الشركات الكبرى ومرة باستعادة سياسات التقشف بعد أن تحملت الميزانيات العامة العبء من أموال دافعي الضرائب، بينما سرع الأغنياء ومديرو المؤسسات المالية، التي تسببت في الأزمة من وتيرة تراكم ثرواتهم. ويعتبر المفكر والاقتصادي والجغرافي البريطاني ديفيد هاري المشروع الليبرالي الجديد من الأصل مشروعا سياسيا. بمعنى أن سياسات تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وأولوية الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي هي عملية سياسية من شأنها إعادة ترتيب السلطة والقوة في المجتمع ويضع هذا ضمن أهداف المشروع في الأساس وليس مجرد عرض للسياسات الاقتصادية بالمعنى التقني.[11]

في هذا السياق اندلعت الثورات والانتفاضات العربية. ولقد قامت تنحية قضية العدالة الاجتماعية، ودفعها لخلفية الأولويات فيما أعقب هذه الثورات، على أرضية تفسيرات عدة لهذه الثورات تبقيها في فلك الحريات السياسية المجردة والفجوة الجيلية وأثر التطور التكنولوجي لوسائل التواصل الاجتماعي على التنظيم، أو ببساطة خصوصية عربية تنزعها من هذا السياق العالمي متجاهلة للأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاحتجاجي لمحاولة الالتحاق العربي المتسارع بالمشروع الليبرالي الجديد العالمي كما ظهر بأوضح صوره في تونس ومصر والأردن وحتى سوريا. في المقابل، كان من أثر الثورات العربية أن ألهمت تحركات ذات طابع اجتماعي اقتصادي سياسي على رأسها حركات "احتلوا" وغيرها. فكأنما أقام الحس

[10] The cost of inequality: how wealth and income extremes hurt us all, Oxfam, 18 January 2013

[11] David Harvey, A Brief History of Neoliberalism, London, Oxford University Press, 2007

الجماهيري بهذا ذلك الربط بين الاقتصاد والسياسة، الذي رفض التيار السائد في الصحافة العالمية وفي التحليل الأكاديمي الاعتراف به، بأن رأى في الثورات العربية امتدادا ملهما للاحتجاج المتصاعد على مظالم الليبرالية الجديدة وسياساتها خلال العقود الماضية عالميا وعربيا.

لهذا ظلت المراجعة وإعادة النظر التي فرضتها الأزمة العالمية حتى على المؤسسات المالية العالمية ضعيفة وعلى الهامش وإن كانت تفرض نفسها مرة تلو الأخرى بضغط الشارع وأزمة الحكم. عالميا، كشفت المراجعات نفسها في أوضح صورها في مراجعات صندوق النقد والبنك الدوليين والتي كان على رأسها تبني مفاهيم النمو الاحتوائي. وهو مفهوم يقوم على توفير فرص متساوية للاعبين والمشاركين في العملية الاقتصادية خلال عملية النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي بما تقول المؤسستان إنه صار يرفع من فرص ديمومة واستمرارية النمو ذاته وليس فقط عدالة توزيع ثماره. وقد ظهرت العديد من الاستجابات الأخرى، بالإضافة للمؤسسات الدولية والليبراليين المساواتيين، من ضمنها الكنزيين الجدد، الذين يدافعون عن مراجعة فكرة الانسحاب الكامل للدولة من العملية الاقتصادية.

وفي العالم العربي، كانت المراجعات الأكاديمية، أو على مستوى السياسات الحكومية، لأسباب الظلم الاجتماعي وعدم المساواة هي الأضعف. حيث ظهرت هذه المراجعات على استحياء في برامج المرشحين الرئاسيين في الجولة الأولى من انتخابات مصر الرئاسية في ٢٠١٢، وكانت المفارقة أن المرشحين اللذين تقدما للمواجهة النهائية عبرا عن البرنامجين الأقل طموحا لإعادة النظر في سياسات الليبرالية الجديدة سعيا للعدالة الاجتماعية.

ويمكن الإشارة أيضا لظهور تيار ضعيف الصوت ولا يحوز الأغلبية يبني تصوراته على ضرورة تقديم مراجعات على مستوى السياسات من أجل استيعاب درس ثورات العرب وضمان الاستقرار السياسي للحكم في المستقبل. ويقوم هذا التيار على إدراك حقائق التفاوت الهائل لحساب قلة من رجال الأعمال، ومحاولة علاج هذا عن طريق بعض الإصلاحات التي تتعلق بالنظام الضريبي وبرفع الأجور ودرجة من إعادة توزيع الثروة. ولوحظ وجود هذا التيار، الذي بزغ أحيانا من قلب مجتمع الأعمال كما في

الحالة المصرية،[12] وأحيانا أخرى من مثقفين عضويين مرتبطين بالنظام الحاكم كما في الحالة السعودية.[13]

لكن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، وربما بعض الأحزاب الجديدة، التي تشكلت من أعضاء الحركات الاحتجاجية، كانت هي الحامل الأساسي لفريضة العدالة الاجتماعية الغائبة في السنوات الثلاث الأخيرة. فقد لعبت الإضرابات العمالية وللمهنيين في مصر دور طارح السياسات البديلة في حالات متعددة (وإن لم تنجح في فرضها على الأرض في أغلب الأحيان)، كما حدث في حالة إضرابات الأطباء، التي هي الأطول والأوسع في تاريخ مصر. فقد قدم الأطباء مطالب محددة لتغيير السياسات الحكومية فيما يتعلق ليس فقط بدخول وأجور الأطباء لكن أيضا فيما يتعلق بالخدمة وتوزيعها إقليميا وحماية المستشفيات وميزانية الصحة وقانون التأمين الصحي...الخ. في المقابل، مثلت تجارب الإدارة الذاتية العمالية الذروة في طرح السياسات البديلة لحزم السياسات الليبرالية الجديدة المفروضة من تحالفات المصالح والاحتكارات المسيطرة. وقد أخذت الدولة على عاتقها محاربة هذه البدائل ورفض أي تراجع حتى لو جاء على أثر أحكام قضائية. ويقبع هشام قنديل رئيس الوزراء في عهد محمد مرسي في السجن بسبب رفضه تنفيذ أحكام استرداد الشركات، بينما استمر من تبعه في الموقع في نفس السياسات في رفض استرداد الشركات للدولة أو إعطائها للعمال لإدارتها ذاتيا.

وفي مواجهة مطالب العدالة الاجتماعية تطرح فكرة ضعف الثروة وضعف الإنتاج كواحدة من مبررات استمرار الوضع الراهن. يتم تقديم عجوزات الموازنة وضعف الإنتاج ومشاكل الإنتاجية وتراجع النمو الاقتصادي كعوائق أمام العدالة الاجتماعية، التي وفقا لهذا المنظور ستعني تعميق المشكلة بتوزيع الفقر وأنه ينبغي السعي لتوسيع الكعكة أولا قبل عدالة توزيعها. غير أن هذه الفكرة صارت محل شك بعد أن وجهت الأزمة العالمية ضربة مباشرة لها على مستويين: الأول أن زيادة حجم الكعكة لم يؤد لتقليص عدم المساواة، بل أثبت الباحثان ريتشارد ويلكنسون وكيت بيكيت في كتابهما الهام "توازن الروح.. لماذا المساواة أفضل للجميع" أنه كلما ازدادت

12 انظر مقالات حسن هيكل في جريدة المصري اليوم http://www.almasryalyoum.com/editor/details/677

13جمال خاشقجي، بعض من اشتراكية أبي ذر يا سمو الأمير، جريدة الحياة، ١٢ أبريل ٢٠١٤.

Richard G. Wilkinson and Kate Pickett،The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better, London, Penguin Books, 2010

عدم المساواة في المجتمع، مهما كان غنيا، زادت ظواهر ومشاكل المرض العقلي ووفيات الأطفال وتراجع معدل العمر المتوقع والبدانة وتدهور أداء الأطفال التعليمي ومعدلات الانتحار وعدد المسجونين ومعدلهم بالنسبة للسكان وتراجع الحراك الاجتماعي، بل وقدرة الناس على الثقة في بعضهم البعض. ويدعم الكاتبان هذه الصورة بكم هائل من الإحصائيات التي تعود لمصادر موثوقة على رأسها الأمم المتحدة.

بل صارت منظمات كبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تذهب لحد العكس. أن زيادة الحد الأدنى للأجور، وهو إجراء يحسب على العدالة الاجتماعية، قد يكون هو الحل الكفء الوحيد لرفع كفاءة الإنتاج وديمومته وعدالته أيضا.

ورغم أن السعي لتقليص التفاوت ومواجهة عدم المساواة هما مكون أصيل في أي مسار للعدالة الاجتماعية، غير أن المساواة ليس كل شيء كما رأينا في نظرية راولز التي تجد في بعض أشكال عدم المساواة التي تحابي الضعفاء والفقراء الإنصاف والعدالة. بل أن "تعبيرات كالفرص المتساوية والمسئولية الشخصية استخدمت أحيانا لتقليص فرص تحقيق العدالة الاجتماعية بتبرير عدم المساواة الهائل في المجتمع المعاصر".[14] العدالة الاجتماعية تتعلق إذن بما هو أكثر من هذا.

في هذا الإطار تأتي قضية التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في قضية العدالة الاجتماعية. فالربط بين الطبيعة السياسية والاقتصادية للعدالة الاجتماعية لا يقتصر فقط على راديكاليين في نظرتهم للرأسمالية كديفيد هارفي وإنما يمتد لليبراليين مساواتيين كأمارتيا صن، الذي يعنون أحد كتبه باسم "التنمية حرية". بل إن إصلاحيين أمريكيين عديدين أبدوا قلقا من أثر تراجع العدالة على استمرارية النظام الديمقراطي، الذي صار يسمى لدى بعضهم بديمقراطية الواحد في المائة. وتبدو قضية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي عصية على الحل دون عدالة اجتماعية ترفع ثقل الأغلبية في توازن القوى السياسي. والعكس أيضا صحيح: فلا تبدو القوى الاجتماعية المتنفذة سياسيا مستعدة لتقديم تنازلات فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية دون ضغط يهز سيطرتها السياسية.

[14] Matthew Robinson, What is Social Justice?
http://gjs.appstate.edu/social-justice-and-human-rights/what-social-justice

(٣) العدالة الاجتماعية: أن نخبز كعكتنا ونأكلها

المعياري القياسي والعملي التنفيذي.. إصلاح أم ثورة؟

إلى أي حد يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار إصلاح؟ هل يقتضي الإصلاح ثورة جذرية تقطع تماما مع النظام الاقتصادي والاجتماعي المسيطر؟

كما يظهر في تعامل أمارتيا صن مع الانتقادات التي وجهت لراولز من حيث أنه يقدم نموذج المؤسسات المثال في مقابل الواقع وسلوك الأفراد اللذين يجب أن يتغيرا في اتجاهه، هناك دائما قضية التناقض المعياري والعملي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية. ولقد قدم الليبراليون المساواتيون مساهمة ملموسة في تقديم نظرية للعدالة الاجتماعية تحاول التعامل مع هذه المعضلة من خلال مفاهيم كالمساواة في الحصول على الفرص أو المساواة في القدرات وعلاقة المؤسسات في صورتها المثالية بتطور الواقع ومحاصرة عدم العدالة، مما ساهم بشدة فلسفيا ونظريا في مواجهة الأفكار التي تقول بأن عدم المساواة نتاج مسئولية الأفراد عن مآلهم وبالتالي تبرر الأبنية والسياسات المجحفة اجتماعيا. غير أن انتقادات جوهرية توجه لليبراليين المساواتيين من حيث أن الأساس النظري لأفكارهم هو الحرية الفردية بالمعنى الليبرالي اقتصاديا، وبالتالي فإن هذا يخلق تناقضا مستمرا بين صعوبة الإصلاح في ظل الاستمرار في ظل الرأسمالية بميكانيزماتها وآلياتها بينما النظرية معياريا ضد الرأسمالية كنظام.[15]

ويعترف برايهاوس ورايت من مؤيدي الليبرالية المساواتية بأن النظرية ضد رأسمالية من الناحية القيمية المعيارية لكنهما لا يريان في ذلك تناقضا من قبولها عمليا بالإصلاح في ظل الرأسمالية: "البعض قد يعتقد أن التحقيق الكامل للمبادئ المساواتية غير متوافق مع الرأسمالية، وبهذا فإنها ضد رأسمالية من الناحية القيمية، وفي الوقت نفسه يعتقد أن الرأسمالية هي الترتيب الأخلاقي الأكثر قابلية للتطبيق".[16]

في المقابل يرى أليكس كالينيكوس، الذي يعتبر أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بثورة جذرية على جوهر النظام الرأسمالي نفسه والذي أدى في تطوره

---

[15] Alex Callinicos, Equality Themes for the 21st Century Series, London, Polity, 2001

[16] Brighouse, Harry, and Erik Olin Wright, "Review of Equality by Alex Callinicos", Historical Materialism 2002

للوضع الحالي، أنه لا يوجد ما يمنع من تحقيق الاتساق بين ما هو معياري وقياسي وقيمي وبين ما هو عملي خاصة مع ما يبدو من صعوبة تزيد كل يوم في تحقيق الإصلاح. يقول كالينيكوس: "لا أرى لماذا لا يمكننا أن نحصل على الاثنين. أعتقد أن المرء يمكنه الحصول على الكعكة وأكلها، في هذه القضية على الأقل".[17]

[17] Alex Callinicos, Having Our Cake and Eating It, Historical Materialism, Volume 9, 2001.

العدالة الاجتماعية في زمن الثورات

مداخلة/ مهى يحيى

كيف تم تداول مفهوم العدالة العدالة الاجتماعية بعد الثورات العربية؟

أدى انفجار الثورات العربية إلى تداول واسع لمفهوم العدالة الاجتماعية في العالم العربي. وقد فجرت الثورة ديناميات ومبادرات كثيرة ودعمت عمل المجتمع المدني في دول الربيع. وأنتجت الثورات كذلك تحالفات متعددة عابرة للطبقات والأيدولوجيات. وتعد من أهم نتائج ارتفاع الطلب والوعي على التوزيع العادل للثروة وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي الاختلافات الكبيرة بين الدولة ومناطقها وطبقاتها. وأعادت الثورات النظر في العلاقة بين الدولة والمواطن على مستوى الواقع الملموس وعلى مستوى الوثائق الدستورية المختلفة. ولعل المكسب الأهم هو قوة الصوت (**Power of Voice**)، التي اكتسبتها الجماهير العربية. فلا رجعة للوراء في مجالات حق حرية الرأي والتعبير وقدرة الشارع على الاحتجاج والرفض.

وكشفت الثورات العربية عن العديد من التحديات التي تواجه الدول والحكومات:

1) تصدعات كبيرة وعميقة (طائفية- مناطقية- مذهبية- سياسية- اجتماعية- اقتصادية... الخ) على المستوى المجتمعي.
2) الخلاف الفكري والسياسي والمجتمعي حول مفهوم ومحتوى الدولة المدنية.
3) التفاوت في دور المؤسسة العسكرية بين الدول العربية.
4) انتشار العنف والصراعات المسلحة.
5) التحركات الديمغرافية الواسعة في المنطقة، نتيجة الهجرة والنزوح واللجوء في دول كسوريا والعراق وليبيا واليمن.
6) انهيار قدرات الدولة على أداء خدماتها الاقتصادية والاجتماعية.
7) تدهور الأحوال الاقتصادية بشكل عام في المنطقة، والنمو الضخم في اقتصاد الظل، وغياب الضمانات الاجتماعية، واتساع الفوارق الطبقية والتفاوتات الاقتصادية.

أين العرب الآن من العدالة الاجتماعية بعد الثورة؟

تختلف المدارس الفلسفية حول تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعاده، لكنها تتفق على فكرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها جوهر العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية فكرة متأصلة في الشعوب العربية بفعل العقد الاجتماعي الذي أرسته أنظمة ما بعد الاستقلال. لكن العدالة الاجتماعية لا تعني فقط في القاموس العربي الحقوق فقط، بل تشير أيضا لمفاهيم أخرى كالعدالة والنزاهة. ويمكن هنا تعريف العدالة الاجتماعية بأنها "بناء المجتمع العادل وصون حقوق الشعب واحترام الفوارق والحصول على الموارد والفرص بشكل عادل ومتساوي". وينبغي التفرقة بين المساواة والعدل. فالبشر مختلفون في قدراتهم وامكانياتهم الذاتية. لهذا فإن العدل يوفر فرص متكافئة ومتساوية للجميع دون تمييز، ويبقى ما يحصل عليه كل فرد مقصورا على ما تمكنه قدراته من تحقيقه.

وقد غيرت الثورات العربية أدت الثورات العربية إلى نتائج مهمة بالنسبة للعدالة الاجتماعية:

8) الترابط في موضوعات الخلل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والذي كان مفقوداً نتيجة التطور التاريخي، وطبيعة العقد الاجتماعي السلطوي السائد قبل الثورات.
9) العدالة الاجتماعية يجب أن تكون أكبر من مجرد توزيع للثروة.
10) التركيز على العلاقات السلطوية (Power Relations).
11) التركيز على العدالة الانتقالية وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أما أدوات تحقيق وتنفيذ العدالة الاجتماعية فهي متعددة، ومنها:

12) الضرائب (Taxation).
13) المنافع الاجتماعية.
14) إعادة توزيع الثروة.

وتواجه الدول العربية تحديات كبيرة في سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية:

15) تحقيق ربط حقيقي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع وبين الوثائق الدستورية والقوانين.

16) بناء عامل الثقة و"رأس المال الاجتماعي" بين النخبة الجديدة التي أنتجتها الثورات والجماهير.

17) إيجاد آليات تسوية بين الأطراف الداخلية المختلفة وفق صيغة (لا غالب ولا مغلوب).

18) تأثير الأوضاع الإقليمية والخارجية على تطور الأوضاع الداخلية.

19) التركيز على السياسات التنموية بدلا من الريعية.

20) تفكيك كيانات الفساد والمحسوبية وبناء شبكات أمن متبادلة.

21) دور المجتمع المدني وضرورة إشراكه في تحقيق العدالة الاجتماعية.

22) أهمية ودور الحوكمة للاتفاق على التوجهات الرئيسية.

وفي الختام ما تزال هناك تساؤلات مهمة يحتاج العرب أن يتوصلوا لاتفاق حولها. فهم بحاجة لتعريف النمو الاقتصادي العادل، وتحديد مرتكزاته، وإنشاء آلية لقياس لدرجة تحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي بشكل دقيق، وقياس درجة مطابقة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعدالة الاجتماعية. كما يجب أن يهتم المتخصصون بكيفية إدماج فكرة العدالة الاجتماعية بشكل فعال في السياسيات العامة وتطبيقها بشكل عملي، وكيف يمكن الضغط والمتابعة لتطبيق ما نصت عليه الدساتير من مبادئ على الأرض بشكل عملي.

الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية

سلامة كيلة

طرحت الثورات في البلدان العربية مسألة العدالة الاجتماعية، وفرضت البحث في السبل التي تحقق حياة أفضل للشعب، بالضبط لأن الثورات أبانت على حالات فقر شديد وبطالة عالية، وانهيار في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، بالتالي ابانت عن حالة مروعة من الافقار والتهميش. لكن لا بد أولا من الإشارة إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية عمومي بشكل ما، فهو مفهوم متغير، ويخضع للمنظور الطبقي الإيديولوجي. بمعنى أن التيارات الليبرالية يمكن أن تستخدمه، كذلك تيارات في اليسار، وكل يراه في حدود "المشروع الطبقي" الذي يطرحه. فقد عبرت تجارب الناصرية والقومية عموما عن شكل ما من العدالة الاجتماعية، وطرحت الكينزية صيغة محددة لشكل من العدالة الاجتماعية. كما يجري تداول صيغ أخرى في هذا الوقت تقوم على تشجيع المشروعات الصغيرة.[18] بالتالي كيف يمكن أن نتناول هذا المفهوم في سياق الثورات التي اندلعت في البلدان العربية؟ وكيف طرحت المسألة في هذه الثورات؟ وما الذي يحقق العدالة الاجتماعية؟ وأي عدالة اجتماعية؟.

سننطلق من مفهوم مبسط يتمثل في تحقيق "عيش كريم" لمختلف طبقات الشعب، رغم أن هذا التعبير مطاط بعض الشيء، لكنه المقابل للوضع المعيشي القائم الآن، بالتالي سننطلق من مطالب الطبقات الشعبية، المعنية أصلا بمسألة العدالة الاجتماعية، لكي نلمس ممكنات تحقيقها، وفي أي تكوين اقتصادي اجتماعي. وهنا يجب أن نلمس الطابع المؤقت والطابع المستدام للمفهوم، بمعنى كيف يمكن تحقيق عدالة اجتماعية مستقرة وطويلة الأمد، وليس تحقيق عدالة اجتماعية عابرة. أي تحقيق مطالب آنية يستهلكها الزمن ليعاد التمايز الاجتماعي (الطبقي) من جديد، وتعود الحاجة إلى "العدالة الاجتماعية".[19]

18 أنظر، أمارتيا صن "فكرة العدالة" الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة مازن جندلي، الطبعة الأولى، 2010.

19 هذا مثلا ما يمكن أن نقول أنه تحقق في نظم حركات التحرر، وخصوصا الناصرية والبعثية في مراحلها الأولى. حيث تحقق الإصلاح الزراعي ويوم عمل لثماني ساعات، والضمان الاجتماعي الشامل، والتعليم المجاني. لكن كل ذلك كان مؤقتا، فقد عملت الفئات التي حكمت على نهب المجتمع، وباتت هي الطبقة المسيطرة في الشكل "الكلاسيكي" للرأسمالية الطرفية.

إن طرح مطلب العدالة الاجتماعية ينبني على وضع اقتصادي ينتج عنه "سوء توزيع الثروة"، وهو الأمر الذي يفضي إلى وجود تمايز طبقي واسع بين من يمتلك الثروة ومن يعمل، أو يتهمش نتيجة العجز عن استيعاب البنى الاقتصادية للقوى العاملة الوافدة إلى سوق العمل. وبهذا يصبح هناك طبقة تمتلك النسبة الأكبر من الدخل الوطني، وأغلبية شعبية لا تمتلك سوى جزء ضئيل لا يكفي العيش (وهذه هي الوضعية التي أنتجت الثورات في البلدان العربية). لا شك في أن للنمط الاقتصادي أثر كبير في تحقيق هذا التمايز، ولهذا يطرح السؤال حول هل أن النمط الاقتصادي القائم يمكن أن يصلح لكي يحقق العدالة الاجتماعية، أو أن المطلوب هو تجاوزه لبناء نمط اقتصادي يتضمن هذا الهدف؟.

هذه مسألة كانت في جوهر الثورات التي نهضت في البلدان العربية، حيث جرى العمل خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ومع مطلع القرن الجديد على تشكيل "نمط اقتصادي" أوجد هوة واسعة في المجتمع بين من يمتلك الثروة وبين الطبقات الشعبية من جهة، لكنه أيضا قام على أساس ريعي بعد أن جرى تهميش الصناعة والزراعة كقوى منتجة، وبالتالي فرض توسيع عدد العاطلين عن العمل، وأوقع المجتمع في عجز كبير نتيجة الحاجة إلى الاستيراد من جهة أخرى.

في هذا الوضع باتت نسبة البطالة مرتفعة للغاية (تقدر بنسبة 30٪ من القوى العاملة)،[20] وكذلك نسبة الفقر الشديد، والفقر النسبي. وسنجد بأن الأجور قد انهارت أمام ارتفاع الأسعار، وأن قطاعات اقتصادية انهارت، مثل الزراعة والصناعة، مخلفة الفقر والبطالة لنسبة كبيرة من الشعب. وهو الأمر الذي أوصل الطبقات الشعبية إلى حالة مزرية من الفقر والعجز عن العيش. وهو الأساس الذي دفع إلى انفجار الثورات، حيث كانت تلك الطبقات هي القوة الأساسية فيها.

هنا سنلمس بأن الأمر بات يتعلق بإعادة التوازن في المجتمع، ومن ثم التساؤل حول هل أن ذلك يمكن أن يتحقق في ظل النمط الاقتصادي القائم أو أن من الضروري تجاوزه لتحقيق "العدالة الاجتماعية"؟.

20 حول البطالة، يمكن العودة إلى، رياض بن جليلي (تحرير) "مقاربات حل مشكلة البطالة في الدول العربية، دراسة حالة مصر وسوريا" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010. ولا شك في أن التقارير الاقتصادية التي صدرت عن صندوق النقد الدولي وعن منظمة الاسكوا، وعن العديد من المراكز البحثية غطت هذه الموضوعات.

وإذا كانت الثورات قد طرحت شعارات تتعلق بالحرية والديمقراطية والدولة المدنية في مواجهة نظم استبدادية، فقد طرحت الثورات كذلك مطالب "اقتصادية" يمكن تلخيصها في: البطالة، الأجر المتدني، انهيار التعليم والصحة، وتحويلهما إلى سلعة، انهيار البنية التحتية، تهميش المرأة. وهذه مطالب فئات واسعة من الشعب انطلاقا من مجموعة الاحصاءات التي تتناول الفقر والبطالة والتهميش.[21] دون أن نشير إلى الملاحظة العينية التي تؤكد الأمر ذاته. ولا شك في أن تحقيق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع يتطلب تحقيق هذه المطالب أولا وبالأساس. حيث أن العدالة تطرح هنا مقابل عدم المساواة الذي تشكل خلال العقود الماضية، والذي أفرز حالات الفقر والبطالة والتهميش، وفرض في الأخير انفجار الثورات.

منذ ثورة تونس طرحت مسائل العمل والأجر، وتكررت في مصر، وكان واضحا أن الطبقات الشعبية لم تعد تحتمل الوضع الذي تعيشه، حيث أفقرت وتهمشت إلى حد أنها باتت تحس بأنها على شفير الموت جوعا. لهذا تعمم مطلب العدالة الاجتماعية، وأصبح شعارا رئيسيا في الثورات.[22] وهذا يفترض البحث في المعنى الذي قصدته هذه الطبقات، هل أنه يعني تحقيق تلك المطالب فقط، أو أنه يتضمن إعادة توزيع الثروة في المجتمع؟ أو أبعد من ذلك، أي تغيير النمط الاقتصادي الذي فرض هذه الوضعية؟.

في المستوى الشعبي سنلمس بأن الأمر ظل منحصرا في تحقيق المطالب، أي العمل والأجر وإعادة الأرض للفلاحين (كما في مصر خصوصا)، وربما الأمل في تعليم مجاني وضمان صحي، وتحسن في البنية التحتية. أي ظل منحصرا في تحسين وضع هذه الطبقات لكي تستطيع العيش، دون وعي بكيفية تحقيق ذلك نتيجة أن هذه الطبقات وصلت إلى ذلك عبر حسها (أصلا المتعلق بتهديد وجودها)، لأنها لا تمتلك الأدوات المعرفية التي تسمح بتحليل الواقع وتحديد السياسات التي تفضي إلى تغييره بما يحقق مطالبها. هذا الأمر يجعلها تدافع عن المطالب ولا تتقدم خطوة لتحديد كيف يمكن أن يتحقق ذلك. وها أن سنوات ثلاث تمر والمطالب هي ذاتها تطرح، دون الوصول إلى أن الأمر يقتضي تغيير كلية السلطة، وليس تبديل أشخاص من السلطة بآخرين. وأن المسألة تتعلق بمصالح طبقية هي التي تفرض على السلطة الدفاع عن النمط الاقتصادي القائم ورفض تغييره، ومن ثم التسويف لكي لا تحقق مطالب الشعب. لا

21أنظر، جيلبير الأشقر "الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضات العربية" دار الساقي، الطبعة الأولى، 2013، خصوصا الفصلين الأول والثاني (ص 17- 100).

22 أنظر، http://is.gd/XdG3FV وأيضا لبنى الأمين "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" في الرابط http://is.gd/gNv0ZW

شك أن التجربة أفهمت القطاعات النشطة من هذه الطبقات أن الأمر يبدو أبعد من تغيير أشخاص، ومن ثم لا بد من البحث عن بديل.

بالتالي سنلمس بأن الطبقات الشعبية تعتبر أن معنى العدالة الاجتماعية هو تحقيق مطالبها آنفة الذكر. وهي لم تربطها بعد في صيغة التغيير السياسي الاقتصادي الضروري لكي تتحقق. وهذا مخاض لا زال يخترق الحراك الشعبي، وربما أصبح مدار نقاش وتلمس من قبل القطاعات النشطة، لكنه لم يتبلور بعد في صيغة واضحة تحدد كيفية تحقيق "العدالة الاجتماعية"، وهل أن ذلك يرتبط بتعديل النمط الاقتصادي القائم (عبر فرض الضرائب التصاعدية على الرأسمال، وتحقيق شكل كنزي في الاقتصاد، أو حتى الشكل الناصري)، أم أنه لا بد من إزالة النمط الاقتصادي القائم وتأسيس نمط بديل يتضمن حلا حقيقيا للمشكلات المجتمعية، وبالتالي يحقق تلك المطالب؟.

في مستوى آخر، تبنت بعض الأحزاب مطلب العدالة الاجتماعية، خصوصا هنا أحزاب اليسار، لكن سنلمس بأن المفهوم لديها مشوش، وينحصر في الغالب في تعديل الواقع الاقتصادي القائم من خلال فرض ضريبة تصاعدية،[23] أو الإشارات العامة حول فرض توزيع عادل للثروة، أو بضمان حق العمل والأجر المناسب، والتعليم والصحة المجانيين، وتوفير الخدمات للشعب، دون لمس النمط الاقتصادي ذاته. مع ملاحظة أن الأحزاب التي طرحت هذه الموضوعات كانت ضعيفة وقليلة، بينما كانت الأحزاب الإسلامية والليبرالية تركز على حرية الاقتصاد واستمرار اللبرلة، دون إشارة، أو مع إشارات ضعيفة، تتعلق بمعالجة وضع الفقراء. أكثر من ذلك جرى الهروب من معالجة هذا الأمر إلى تحويل الصراع إلى صراع بين دعاة الدولة الدينية ودعاة الدولة المدنية من أجل التعمية على المطالب الجوهرية التي تطرحها الطبقات الشعبية. أي أن الأمر فرض تهميش وتنحية كل بحث ونقاش في مسألة "العدالة الاجتماعية"، أو في طرح حلول للمطالب المتعلقة بالعمل والأجر المناسب، والتعليم المجاني والضمان الصحي. وهذا أمر طبيعي لأن الإسلام السياسي (والإخوان المسلمون خصوصا) يطرح الحل الليبرالي تحت "مبدأ فقهي" يقول أن "في التجارة تسعة أعشار الربح"، وهو أصلا يعتمد على قاعدة اجتماعية من التجار. وأيضا لأن الأحزاب الليبرالية تعتمد بداهة على الاقتصاد الحر وتعميم اللبرلة، وهي في بلداننا غير قادرة على تحقيق الحل

23حول ذلك دار نقاش في مصر حول علاقة الضريبة التصاعدية بالعدالة الاجتماعية، أنظر: http://is.gd/KAEsyY وأيضا http://is.gd/BqyUz8

الكينزي. حيث أن تشابكها مع الرأسمال العالمي حولها إلى رأسمالية ريعية تنشط في الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والبنوك، هذا التكوين هو أصلا ما فرض تهميش الكتلة الأكبر من الشعب، وأوجد مشكلات البطالة والفقر وانهيار التعليم والصحة والبنى التحتية.

كل ذلك يوضح بأن مفهوما واضحا للعدالة الاجتماعية لم يتبلور بعد في الحراك الشعبي، وأن الأحزاب التي "انتمت" للثورة بعضها ليس معنيا بالأمر لأن توجهاته الاقتصادية تتنافى مع أي شكل من أشكال العدالة، وبعضها يتناول الموضوع بشكل مشوش لأنه يطرحه في سياق النمط القائم، وربما بخجل في الغالب. حيث أن كل الأحزاب تقريبا لا زالت تركز على شكل الدولة وطبيعة السلطة دون أن تلمس النمط الاقتصادي بشكل جدي. أي تتناول علاقتها كأحزاب سياسية بالسلطة. ولا شك في أن "موجة الديمقراطية" التي اجتاحت العالم مع العولمة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية قد أثرت كثيرا في حصر نشاط مجمل الأحزاب، بما في ذلك اليسار، في مسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. وهذا ما حكم الخطاب السياسي طيلة عقدين سبقا الثورات. وكانت مطالب الطبقات الشعبية خلال الثورات هي التي فرضت طرح مطلب "العدالة الاجتماعية" في الواقع، حيث أخذ النقاش حوله مجراه، وإنْ بشكل ضعيف، دون أن تلزم الأحزاب "الأكبر" به، وبات مطلبا لبعض أحزاب اليسار، لكن في تفسيرات متعددة، لا تقطع مع النمط الاقتصادي القائم. أي ترى إمكانية حل مشكلات البطالة والأجر المتدني من خلال تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجر، أو من خلال فرض الضريبة التصاعدية على الرأسمال.

هذا الأمر يفرض معالجة مسألة العدالة الاجتماعية في بعدها الاقتصادي، ومن ثم الطبقي. أي هل أن هناك إمكانية من خلال إصلاح جزئي أو شامل في النمط الاقتصادي القائم أن تتحقق العدالة الاجتماعية؟ وبالتالي هل أن الطبقة الرأسمالية المسيطرة، أو بعض فئاتها التي تسعى إلى السيطرة، معنية بإجراء هذا الإصلاح؟

يمكن أن ندرس المسألة على ضوء تحديد أن "العدالة الاجتماعية" يمكن أن تتحقق من خلال تحقيق المطالب المباشرة، أي العمل والأجر، وهذا شكل أولي لها يضمن المقدرة على العيش. لكن يمكن أن تكون أوسع من ذلك من خلال تحقيق الضمان الاجتماعي الشامل ومجانية التعليم، وضمان الحق في العمل.

نظريا يمكن أن تتحقق هذه المطالب من أجل تحقيق "العدالة الاجتماعية في صيغتها الأبسط"، في إطار النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم، وهذا ما تحقق في

البلدان الرأسمالية، وما مثلته تجارب النظم القومية. فالأمر يتعلق بحل سريع يستجيب لهذه المطالب ضمن النمط الاقتصادي القائم، أي عبر تشغيل العاطلين وزيادة الأجر كسياسة تهدف إلى توسيع السوق، أو ربما أوسع من ذلك من خلال فرض حق العمل والضمان الاجتماعي الشامل والتعليم المجاني (كما طرحت الكينزية). هذه في صيغة أولى.

لكن هناك صيغة ثانية تتعلق بحل جذري ينطلق من كيف لا يمكن أن يعود عدم التساوي في توزيع الدخل، والحفاظ على مستوى مستقر للمعيشة. وهنا تصبح المسألة أبعد من أن تكون عدالة اجتماعية وفق كل النظريات المطروحة حول المفهوم. وهو ما يفرض تجاوز النمط الرأسمالي بالضرورة، أي يجري الحديث عن الاشتراكية.

وهذا يطرح السؤال حول الحل الممكن؟.

أي كيف يمكن توفير فرص عمل؟ وكيف يمكن زيادة الأجور بما يحقق مستوى معيشي لائق؟.

أيضا من سيقوم ببناء منظومتي التعليم والصحة لخدمة المجتمع؟.

طبعا هذا يتطلب توظيف رأسمالي في قطاعات تسمح باستيعاب اليد العاملة العاطلة والتي تدخل سوق العمل سنويا، وتسمح بتوفير فائض مالي يسمح بزيادة جدية في الأجور، ويوفر إمكانيات بناء جدي لمنظومة التعليم والصحة، والبنية التحتية.

وهو السؤال الذي يتعلق بالنمط الاقتصادي الذي يحقق ذلك، حيث لا بد من الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج. فهذا وحده هو الذي يسمح بتحقيق حل جدي لمشكلة البطالة والأجر المتدني، ويفرض بناء منظومتي التعليم والصحة، وأيضا البنية التحتية. فقد ارتبطت مشاكل الإفقار والبطالة وتلاشي التعليم والصحة المجانيتين، وانهيار البنية التحتية بالتحول الليبرالي الذي حدث منذ سبعينيات القرن العشرين، والذي أفضى إلى تفكيك "القطاع العام"، وتسليع التعليم والصحة، والى تحكم طبقة "ضيقة" بمجمل الاقتصاد، وتحويله من اقتصاد كان يمتلك قوى إنتاج في الزراعة والى حد معين في الصناعة، إلى اقتصاد ريعي يقوم على الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد والبنوك، والمضاربات في أسواق المال. وفي هذا السياق انهارت منظومة الضمان الاجتماعي وحق العمل والتعليم المجاني والصحة المجانية. وهذا النمط الاقتصادي هو المهيمن الآن، وكما أشرنا هو الذي فرض انفجار

الثورات، وطرح المطالب التي كررتها الطبقات الشعبية. ولقد باتت الطبقة الرأسمالية المسيطرة جزءا تابعا في إطار النمط الرأسمالي العالمي، ومخضعة للطغم المالية، لمصالحها وسياساتها. ولهذا لمسنا كيف أنها ترفض حل مشكلات الفقر والبطالة، وتتمسك بالنمط الاقتصادي دون ان تفكر في إصلاحه أو تغيير بعض بنياته (ومن ضمن ذلك كان الإخوان المسلمون الذين يعبرون عن فئة رأسمالية تجارية مافياوية "تقليدية"). واستمرار الموجة الثورية في البلدان التي تخلصت فيها من رئيسها وفتحت على "الديمقراطية"، يؤشر إلى هذا "التعنت" الذي يسم تلك الطبقة. ولهذا ظلت مطالب الطبقات الشعبية كما كانت في زمن "النظام القديم"، أي حق العمل والأجر المناسب والتعليم والصحة المجانيتين.

لهذا يصبح السؤال الطبقي هنا هو، من يمكن أن يقوم بذلك؟ هل أن الرأسمال الخاص يمكن أن يتوجه إلى الاقتصاد المنتج وهو الذي (عبر ارتباطه بالطغم المالية العالمية) أسس لاقتصاد ريعي مافياوي؟ وهل أنه قادر على بناء مشروعات صناعية وزراعية ضخمة هي ضرورية من أجل حل كل هذه المشكلات وفتح الطريق للتطور الحديث؟.

مع الأسف أن البرجوازية منذ بدء نشوئها ترابطت مع الرأسمال الإمبريالي نتيجة اللاتكافؤ الذي أسسته الرأسمالية ذاتها، والهوة التي أوجدتها بين المراكز والأطراف، والتي جعلت كل تنافس في السوق المفتوح هو لمصلحتها، لأنها باتت تمتلك الرأسمال الضخم والخبرة العالية والسوق الواسعة، وهي العناصر التي سمحت لها (بالإضافة إلى قوة الدولة التي تسيطر عليها) بأن تفرض إيقاعا عالميا لا يسمح بنشوء رأسمالية منتجة (أي صناعية خصوصا) جديدة. وكل المحاولات الناجحة التي جرت بعد تشكل الرأسمالية كنمط عالمي مع بداية القرن العشرين تحققت في التضاد معها، وعبر أشكال "غير تقليدية"، أي من خلال دور أساسي للدولة. فالتنافس في سوق مفتوح كان يميت ليس المشروعات الجديدة فقط بل أساسا يميت التفكير في بناء قوى منتجة. وهو ما حول الرأسمال إلى النشاط في "الهوامش"، أي في المشروعات الوسيطة، وأساسها التجارة (كمستورد ومصدر)، ثم بعد سيطرة الطغم المالية شهدنا التشكل الرأسمالي القائم الآن، أي الاقتصاد الريعي، الذي يقوم على النشاط في الخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والبنوك والمضاربة في البورصة.

هنا ليس من حل لمسألة العدالة الاجتماعية في ظل النمط الاقتصادي القائم، بالضبط لأنه كنمط ريعي لا يسمح بذلك، على العكس، وكما أشرنا، هو الذي أسس

الـ"لا عدالة". وإذا نظرنا من منظور رأسمالي أوسع سنجد بأن الطبقة الرأسمالية لا تستطيع تجاوز هذا الشكل الريعي للاقتصاد نتيجة التكوين العالمي للرأسمال. فقد تشكلت فيه كطبقة ريعية. وبهذا يتناقض مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناه "البسيط" مع استمرار سيطرة هذا النمط الاقتصادي، وهذه الطبقة الرأسمالية. وهذا ما يجعل تحقيقه مرتبطا بالصراع مع الرأسمالية بالضرورة، وبتقديم بديل يتجاوزها.

وهذا الأمر لا بد من أن تصل إليه الحركة الاجتماعية خلال صراعها مع السلطة الممثلة لتلك الطبقة، لكن لا بد من "إدخال الوعي" للطبقات الشعبية لكي تكون قادرة على تحديد بديلها، حيث أننا ننتقل هنا من "رد الفعل"، ومن النشاط العفوي الذي يطرح مطالب مباشرة إلى بلورة الرؤية التي تسمح بتقديم "الخطوات العملية" والتكتيكات الضرورية لتحقيق هذه المطالب. وهذا يطرح مسألة الخيارات "الإيديولوجية" التي يمكنها أن تقدم الفهم لهذا الأمر، وتسمح بتحديد إستراتيجية قادرة على تحقيقه.

وما دامت الرأسمالية غير معنية بتأسيس قوى إنتاج كما أشرنا، لا بد من تحديد البديل الممكن الذي يتولى ذلك. ولا شك في أن الأمر يتعلق مجددا بدور الدولة الاقتصادي، ما دام الرأسمال الخاص ينشط في القطاع الريعي نتيجة تشابكه بالرأسمال العالمي. وكان هذا الدور يسمح بحل مسألة "العدالة الاجتماعية" وفق الصيغة الأولى كما لمسنا في تجارب الناصرية والبعث (ما كان يسمى تجارب حركات التحرر الوطني)، حيث لعبت الدولة دورا مهما في الاستثمار في قوى الإنتاج، والتعليم والصحة، وفي ضمان الأجر المناسب وفرص العمل والضمان الاجتماعي، رغم أن بنية النمط الاقتصادي ظلت رأسمالية. وكان ذلك هو السبب الجوهري في نقل الثروة الممركزة بيد الدولة إلى "أفراد" هم الفئة التي مسكت زمام السلطة، ومن ثم إعادة إنتاج اللاتساوي، والنمط الاقتصادي الذي أشرنا إليه. ولهذا سيكون السؤال الطبقي مهم هنا، حيث أن الإجابة على أن الرأسمالية عاجزة عن تطوير الاقتصاد بما يستوعب حل المشكلات، يفرض بالضرورة البحث عن البديل. ولقد كانت الفئات الوسطى الريفية هي التي حاولت ذلك سابقا، وأسست لـ "عدالة اجتماعية" مؤقتة تحت مسمى الاشتراكية. هل يمكن لفئات وسطى أن تلعب هذا الدور الآن؟.

ربما تكون دراسة مدققة لمجمل الأحزاب التي تستند إلى الفئات الوسطى مهمة للإجابة على هذا السؤال، لكن ما يطفو على السطح، كما أشرنا حين تناول وضع الأحزاب، هو أن الميل الليبرالي هو الذي يهيمن على مجمل الأحزاب (ربما مجموعات

صغيرة هي خارج هذا المنظور). وأن الفكرة المركزية التي استحكمت خلال عقود ثلاثة سابقة تمثلت في أنْ لا خيار غير الرأسمالية، وأن النشاط يجب أن يتركز على أن تصبح الدولة ديمقراطية. وهذا منظور يبتعد عن مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية بالضرورة، لأنها ليست واردة في صلبه، ولأن المنظور الاقتصادي المطروح يكرر النمط الاقتصادي القائم الذي أسس الـ لا عدالة. بمعنى أن النخب التي يمكنها الآن أن تصبح في السلطة لا تمتلك في هذه المسألة حلا، لأنها تكرر النمط الاقتصادي الذي أنتج المشكلة. ولهذا نلمس بأن طرحها لمسألة العدالة الاجتماعية مبهم أو غائب. وكما أشرنا فإنه ما دام الأمر يتعلق بتغيير النمط الاقتصادي فإن الضرورة تفرض تجاوز الرأسمالية من أجل تحقيق نمط اقتصادي يتضمن "العدالة الاجتماعية". وهذا يطرح التفكير في المنظور الطبقي الإيديولوجي الذي يتأسس على تجاوز الرأسمالية.

بالعودة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية سنشير إلى أنه عادة ما يطرح كتعبير عن وجود حلول للطبقات المفقرة في ظل النمط الرأسمالي ذاته، ولقد حققت الرأسمالية في بعض مراحلها "العدالة الاجتماعية" (الكينزية ودولة الرفاه)، لكن الأمر هنا كان يتعلق بتشكيل اقتصادي متطور، وهيمنة رأسمالية على العالم فرضت أن تتسع الطبقة الوسطى، وأن تربط الأجور بالأسعار لكي تتوسع السوق الداخلي. وكان نهب العالم هو الذي يسمح بذلك. بالتالي كان الظرف المحدد يسمح بتحقيقها. وسنجد أنها بدأت في التراجع مع تصاعد أزمة الرأسمالية.

ولقد طرحت كصيغة "اشتراكية" في نظم حركات التحرر الوطني (ومنها النظم القومية العربية)، لكن كان أساسها هو تحقيق "توزيع عادل" للثروة في ظل سيادة الملكية الخاصة (وقدسيتها)، وحق الترسمل. وهو ما جعل المساواة المتحققة في مرحلة أولى تنقلب إلى لا مساواة فظيعة بعد إذ، من خلال تفكيك القطاع العام ونهبه، ومركزة الثروة من جديد بيد أقلية تسيطر على السلطة في ظل نظام استبدادي، لأن الفئات الوسطى التي مسكت بالسلطة مالت إلى "حل مشكلاتها هي" عبر مراكمة الثروة بطرق غير "رسمية" أولا.

وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن مفهوم العدالة الاجتماعية كان صيغة تلطيف الاستغلال الرأسمالي. لكنها صيغة مؤقتة سرعان ما تنهار أمام مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة. وهو الأمر الذي يفتح، ربما، على طرح مسألة التغيير في صيغة أكثر جذرية تحقق مطالب الطبقات الشعبية، في تكوين اقتصادي حديث.

وإذا كانت قد مرت سنوات ثلاث على بدء الثورات، وحدثت تحولات في عدد من البلدان، فإن السؤال الذي يطرح ذاته هو، هل تحققت مطالب، أو بعض مطالب الطبقات الشعبية؟ سنلمس بأن احتجاجات العمال لا زالت مستمرة، حتى في بلدان مثل تونس ومصر، فهل أن شيئا لم يتحقق؟ وهل أن تغيرا قد حدث في فهم هؤلاء لمطالبهم ولكيفية تحقيقها، وبالتالي توصلوا إلى مفهوم محدد للعدالة الاجتماعية؟ هنا نشير إلى المطالب، هل ظلت كما هي أم تغيرت؟ والى الوعي بها من قبل العمال أنفسهم، هل طوروا الرؤية أم ظلوا يطرحون هذه المطالب في حدود الوعي السابق؟ وهذا الأمر ينطبق على الفلاحين الفقراء وكل الفئات الوسطى التي طرحت مطالب محددة. حيث لا بد من تلمس الفارق في الوضعية بين فترة ما قبل الثورات وما نتج عنها، في المستويين.

وفي المقابل، هل تطور النقاش حول مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وبالتالي ما هي الصيغ التي توصل إليها؟ وما هو موقف الأحزاب، اليسارية خصوصا من هذا المفهوم بعد الثورات؟.

نشير أخيرا إلى أن الأمر يتعلق إذن بالتكوين الاقتصادي الذي يؤسس للفروق الواسعة وسوء العيش لدى قطاع كبير من المجتمع، فهذا التكوين هو الذي أوجد أغلبية مهمشة. ومن ثم كيف يطرح هؤلاء المفقرون مسألة مقدرتهم على العيش؟ وهل أن لديهم وعي في معنى "العدالة الاجتماعية"؟ أو أي صيغة تحقق لهم عيشا كريما؟ لنصل إلى أن هذا الأمر يرتبط بنشوء أفكار واضحة ومحددة من قبل فئات تمتلك مشروعا مجتمعيا يتضمن تحقيق ذلك. بالتالي سنلمس بأن هناك علاقة بين الحركات الاجتماعية و"النخب السياسية"، هي غائبة في الواقع الراهن كما أسلفنا، الأمر الذي يطرح إشكالية كيف يمكن أن يتبلور مشروع واضح يعبر عن هؤلاء المفقرون، ويحدد كيف يتحقق؟.

فالمفقرون يطرحون ما يحسون به، وعلى النخب أن تبلور كيف يتحقق في الواقع ما يحقق لهؤلاء عيشا كريما، لكن من خلال ثورتهم وفاعليتهم هم بالذات. بالتالي كيف يمكن أن يرتقي الوعي بمسألة "العدالة الاجتماعية" لديهم؟ وكيف يمكن أن يحققوها؟.

الحركات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

مداخلة/ جلبير الأشقر

تعرضت الانتفاضة العربية في مرحلة انطلاقها خلال الأشهر الأولى من العام 2011 إلى عملية احتواء إيديولوجية شاعت على نطاق واسع في وسائط الإعلام العالمية حيث تم تصوير الانفجار الثوري وكأنه التحاق متأخر للمنطقة العربية بـ"نهاية التاريخ" - ذلك الحلم الرأسمالي الساذج الذي رأى في انهيار المنظومة السوفييتية فاتحةً لانتهاء التطور الاجتماعي عند حد إشاعة اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية. ولما كان الأول بين الشرطين سائدا في المنطقة العربية دون الثاني، ساد التوهم بأن الانتفاضة العربية ستحمل نتائج شبيهة بما آل إليه انهيار جدار برلين في شرق أوروبا.

وتحت عنوان عريض هو تسمية "الربيع العربي"، تمحورت عملية الاحتواء الإيديولوجية، ومن خلال أوصاف كـ"ثورة الشباب" و"ثورة الفيسبوك" و"ثورة بلا قائد"، حول تصوير الانتفاضة على أن قوامها حركات شبابية تنتمي إلى الزمن "ما بعد الإيديولوجي" (بحلته "ما بعد الحداثية") وإلى "الحركات الاجتماعية الجديدة" التي تختلف عن القديمة في أنها لا تقوم على مطالب اقتصادية، أي أنها ليست طبقية، ولا على أسس "إيديولوجية"، أي أنها متحررة من التوجهات اليسارية التي طغت على حركات الشباب في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم، وذلك على نطاق العالم بأسره بما فيه المنطقة العربية.

إن هذا التصوير - الذي هو إيديولوجي محضا في حقيقة الأمر- قد تغافل عن حقيقةٍ يكفي لإدراكها أن نتساءل عن سبب انطلاق الانتفاضة من تونس في ديسمبر 2010 وانتقالها إلى مصر قبل غيرها من البلدان العربية. والحال أن ما يميز البلدين عن سواهما إنما هو، بالدرجة الأولى، أنهما شهدا صعودا هاما للنضالات الطبقية في السنوات السابقة للانتفاضة.

فقد عرفت تونس عددا من الانتفاضات المحلية، أهمها انتفاضة قفصة عام 2008، مهدت الطريق لانتفاضة سيدي بوزيد التي طفح الكيل معها فانتقلت عدواها إلى سائر مناطق البلاد وصولا إلى عاصمتها. هذا وقد لعبت الحركة العمالية الدور الرئيسي في قيادة الانتفاضة التونسية من خلال الهياكل الوسطى للاتحاد العام

التونسي للشغل وقواعده التي قامت بتأطير الانتفاضة. وقد تمكن اليساريون في تلك الهياكل من أن يفرضوا على قيادة الاتحاد تنظيم الإضراب في كافة مناطق البلاد وصولا إلى العاصمة في "14 جانفي" (14 يناير)، يوم فرار الرئيس المخلوع.

وكذلك عرفت مصر ومنذ منتصف العقد المنصرم أعظم صعود للنضالات العمالية في تاريخها، صعود تجسد في موجة نضالات عارمة بلغت ذروتها عام 2008 لكنها بقيت ذات كثافة عالية حتى "ثورة 25 يناير"، والتحمت من ثم بهذه الأخيرة لتشكل رافدا أساسيا من روافدها. هذا وناهيكم بأن أشهر حركة شبابية مصرية بين المشاركين في صنع "25 يناير"، إلا وهي "حركة شباب 6 أبريل"، قد تشكلت بالأصل تضامنا مع النضال العمالي وبمناسبة الدعوة للإضراب العام في 6 أبريل 2008.

كما يتجلى الطابع الاجتماعي- الاقتصادي للانتفاضة العربية في شعاراتها بالذات، ولا سيما في البلدين الرائدين المذكورين، إذ لم تقتصر الشعارات والهتافات على المطالبة بالحرية والديمقراطية، بل كان للمطالب المتعلقة بالتشغيل والأجور وشروط المعيشة حضورا بارزا جدا، توجها شعار "العدالة الاجتماعية" الذي هو شعار طبقي بامتياز. ولو تساءلنا عن سبب اندفاع شباب المنطقة العربية إلى الثورة ونظرنا فيما يميزهم عن الشباب في سائر مناطق الجنوب العالمي، لوجدنا أن نسبتهم في المجتمع ليست هي علامتهم الفارقة، بخلاف ما شاع بالاستناد إلى معطيات بالية، بل نسبة البطالة في صفوفهم هي السمة البارزة. ذلك أن المنطقة العربية حازت على الأرقام القياسية في هذا المجال منذ عقود عدة. ويكمن في تلك البطالة الفائقة دافع أساسي من دوافع الانتفاضة الإقليمية، منحها ذلك البعد الاجتماعي الذي لا يمكن أن يغفله سوى من لا يريد أن يراه والذي جعلني أصفها منذ البدء بأنها "سيرورة ثورية طويلة الأمد"، وليست مجرد "ربيع".

بيد أن الانتفاضة العربية كي تؤدي إلى تغيير تقدمي جذري يتناسب مع أماني الذين بادروا إلى إطلاقها، إنما تحتاج إلى قوة منظمة تجسد "هيمنة مضادة" مستندة إلى كتلة مطالبها الأساسية المتمثلة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتعمل على تحقيق "كتلة تاريخية" من الحركات العمالية والشبابية والنسائية مسلحة ببرنامج يرتكز على تلك المطالب. والحال أن القوى المرشحة للعب هذا الدور إنما هي أقوى في تونس ومصر منها في أي بلد آخر من بلدان المنطقة، تتمثل في تونس بالاتحاد العام التونسي للشغل وبالجبهة الشعبية (تحالف أحزاب اليسار) التي احتلت

مركز الثقل الرئيسي داخل الاتحاد، وتتمثل في مصر بالقوى المجتمعة حول حملة حمدين صباحي الرئاسية.

لكن مركز الثقل في كل من المحورين قد عجز حتى الآن عن الاستقرار على نهج مستقل يواجه قطبي الرجعية المتمثلين بالنظام القديم والرجعية الدينية، بل انتقل من التحالف مع الثانية ضد الأولى إلى التحالف مع الأولى ضد الثانية بأشكال أضعفت كثيرا قدرته على تشكيل قطب ثالث بديل. والحال أن سببا رئيسيا من أسباب هذا العجز إنما هو التقاعس عن وضع العدالة الاجتماعية في الصدارة، والانطلاق من فهم الجذور العميقة للانتفاضة العربية التي هي ثورة على نتائج عقود من السياسات النيوليبرالية أدت في إطار النظام العربي السائد إلى نتائج اجتماعية كارثية. فحيث تتيح المسألة السياسية ببعدها الديمقراطي الانتقال في التحالف الميداني من قطب إلى آخر، تفرض القضية الاجتماعية إبقاء تلك التحالفات في حدود ضيقة يطغى عليها الاختلاف، إذ أن قطبي الرجعية يلتقيان في تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية ذاتها، بما يضعهما على حد سواء في صف العداء الطبقي للكتلة التاريخية الحاملة لأماني التغيير التقدمي.

وخلاصة القول أن مستقبل السيرورة الثورية العربية الطويلة الأمد مرهون بالدرجة الأولى بقدرة القطب الثالث الحامل لبرناج العدالة الاجتماعية على شق طريق مستقل يضعه على مسافة واحدة من القطبين الرجعيين.

سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية

ماذا تعلم الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية؟ (رؤية نقدية)

هبه خليل

11 أبريل 2014

عن علاقة الدول العربية بالاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأهم لدول المنطقة العربية، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا، أو حتى اجتماعيا، وذلك بسبب الجوار الجغرافي، والعلاقة التاريخية التي جمعت بين دول أوروبية وقت الاستعمار وبين الدول الأفريقية، ولا سيما دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط كمستعمرات أو دول "تحت الحماية".

لذا، فقد جاءت الحركات الثورية في العالم العربي، المنادية بالحرية والعدالة الاجتماعية، لتصيغ أسئلة مشروعة للأنظمة الحاكمة، ليس فقط في العالم العربي، ولكن أيضا في الجوار الأوروبي. فلطالما ساند الاتحاد الأوروبي الأنظمة العربية في تونس ومصر واليمن وليبيا وغيرها، ولطالما جمعت الصداقات والعلاقات الاقتصادية بين صناع القرار في أوروبا وصناع القرار في جنوب المتوسط. فلا يخفى على أحد علاقات الصداقة والعمل الخاص التي جمعت وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة أليوت ماري، على سبيل المثال، برجل الأعمال التونسي المقرب من النظام التونسي عزيز ميلاد، وعلاقتها وأسرتها بالرئيس السابق بن علي وعائلته، وهو ما دفعها للاستقالة من منصبها بالخارجية الفرنسية بعد رحيل بن علي.[24] وغيرها العديد من العلاقات التي جمعت سياسة الدول الأوروبية المختلفة بالأنظمة العربية، وخاصة بنظام مبارك في مصر، وبن علي في تونس، والقذافي في ليبيا، وهي العلاقات التي أضحت مهددة بسبب الثورات العربية، وظهور إمكانية التغيير كبديل اختاره الشارع العربي.

[24] BBC. "French Foreign Minister Alliot- Marie Quits Over Tunisia". BBC. 27 February 2011.
http://is.gd/jczgwj

جاء رد فعل الاتحاد الأوروبي إزاء الثورات العربية مخيبا للآمال، حيث اكتفى الاتحاد الأوروبي بالحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتأكيد المستمر على دعمه للمسارات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الدول منذ اندلاع الثورات بها. ومن ثم، فقد استمرت السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية، من حيث مشروطيتها، وتدخلاتها الاقتصادية المنحازة لنظام اقتصادي دون غيره، ومن حيث اتساق السياسات الأوروبية، بين المصالح الأوروبية ومصالح حقوق الإنسان والتنمية لدول جنوب المتوسط. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي، كغيره من الكيانات السياسية المستقلة، من الطبيعي أن يبحث عن صالح الدول الأوروبية أولا، وعن مصالحه ككيان اقتصادي هام، إلا أن التدخلات التي تناقشها هذه الورقة هي تدخلات وسياسات يطرحها الاتحاد الأوروبي كأطر من أجل التنمية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ويشكلها كسياسات من أجل صالح دول الجوار، سواء كانت الجوار الشرقي، أو الجوار الجنوبي، أي الجوار العربي. لذا، فحينما نحلل السياسات والتدخلات الأوروبية، فإنما نحللها من حيث أهدافها المعلنة، وتأثيرها على دول جنوب المتوسط، وخاصة تأثيرها على العدالة الاجتماعية، التي طالما غابت عن جنوب المتوسط.

الإطار الدولي: شراكة دوفيل

على الرغم من مطالبات الشعب في المنطقة العربية التي تدعو لمراجعات السياسات الاقتصادية، والتي من شأنها تعزيز الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية، إلا أن الاقتصاديات الكبرى للعالم قد قررت قطع المسار أمام دول الربيع العربي، من أجل التأكد من أن الحكومات الانتقالية في تلك الدول سوف تتبع نفس الخيارات الاقتصادية التي تروج لها الدول الكبرى. ومن هنا، يجدر بنا الاشارة لشراكة دوفيل، التي تمثل الإطار المثالي لهذه الدول للتعاون مع الدول العربية، والحكومات الانتقالية فيها، من أجل التأكيد على اتباع سياسات اقتصادية بعينها، دون الالتفات لخيارات الشعوب العربية. شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية هو جهد دولي أطلقه دول الثمانية، الـG8، في اجتماع قادة تلك الدول في مدينة دوفيل، بفرنسا في عام 2011 وهو الاجتماع الذي وضع على أولوياته دعم دول الثمانية للبلدان العربية في الفترة الانتقالية، من أجل بناء "مجتمعات حرة وديمقراطية".

من الجدير بالذكر أن شراكة دوفيل ليست فقط مبادرة دول الثمانية، إنما أيضا تنطوي على شركاء مهمين، على رأسهم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية

الدولية من أمثال البنك الأفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية، والبنك الدولي، وغيرهم.. وهم اللاعبون الأساسيون في تحقيق أهداف الشراكة. فشراكة الدوفيل تصف حزم اقتصادية تتبع سياسات السوق الحر، وترى في فتح الأسواق وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة والتقشف في المصروفات العامة أهدافا يجب أن تحقق من أجل الإصلاح الاقتصادي،[25] وهي نفس السياسات التي طالما اتبعتها الدول العربية، فما كان منها إلا أن زادت من معدلات الفقر والبطالة، وأضافت للظلم الاجتماعي والتهميش أبعادا جديدة. لذا، فأهمية الدوفيل وغيرها من الأطر، سواء كانت الأوروبية أو الدولية، تكمن في تحجيمها لمساحة الاختيار وقدرة الدول على اتخاذ القرار المناسب ورسم السياسة العامة بعيدا عن الضغوط والشروط. وهكذا فهذه الأطر تتحدى محاولات التغيير التي تحاول الشعوب العربية الدفع بها منذ اشتعال شرارة ثورة تونس أواخر عام 2010.

الإطار الأوروبي: سياسة الجوار

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية من أهم الأطر التي تحدد نطاق العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، البالغ عددهم 16 دولة، سواء كانت دول الجوار الشرقي (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا) أو دول الجوار في جنوب المتوسط، وهم مصر، والأردن، وليبيا، وسوريا، والجزائر، وتونس، وفلسطين، والمغرب، ولبنان، وإسرائيل. أهداف سياسة الجوار، كما يعلنها الاتحاد الأوروبي، هي تحقيق أقوى علاقة سياسية ممكنة، وأكبر قدر ممكن من التكامل الاقتصادي، وبناء هذين الهدفين على المصالح المشتركة، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتكافل الاجتماعي.[26] وتتفق دول الجوار مع الاتحاد الأوروبي على خطط عمل سنوية، تقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام

[25] US Department of State. "Deauville Partnership with Arab Countries in Transition". Economic Summits: G8 Summit 2012. http://is.gd/dKgjjR

[26] EEAS. European Neighbourhood Policy (ENP) Overview. European External Action Services.
http://is.gd/Sh2X9Z

اقتصاد السوق، والمبدآن الأخيران هما اللذان طالما مثلا نقطة الخلاف، حيث تؤدي سياسات اقتصاد السوق في مجملها إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وزيادة معدلات الفقر وتوسيع الفجوة بين مستويات دخول ومعيشة الأفراد.

وبالنظر لأهم مبادئ سياسة الجوار، سنلاحظ العديد من الأمور التي كان من المتوقع أن تتغير بعد اندلاع الثورات العربية، ولكنها ظلت كما هي، معبرة عن استمرار سياسات الاتحاد الأوروبي، التي ترتكز على تحقيق الصالح الأوروبي من خلال دول الجوار، والحفاظ على خطاب احترام حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي في المنطقة العربية كشعارات، تتنافى مع مصالح الكيان الاقتصادي الأوروبي. وفيما يلي رصد لأهم عيوب السياسة الأوروبية والتدخلات الأوروبية، خاصة تلك التي تؤثر على تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

عدم اتساق السياسات الأوروبية: بين الصالح الأوروبي وخيارات الشعوب العربية

يحدد الاتحاد الأوروبي في خطة لتطبيق سياسة الجوار مع دول جنوب المتوسط لعام 2013 ثلاثة أنواع أساسية لعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول الجوار: علاقات ثنائية، وعلاقات متعددة الأطراف، وتعاون حول الأمن ومكافحة الإرهاب. ولعل النوع الأول من العلاقات هو الأهم، حيث ينطوي على العلاقات الثنائية التي تربط الاتحاد الأوروبي مع كل دولة من دول الجوار كل على حده. وهنا يطبق الاتحاد الأوروبي مبدأ المفاضلة بين الدول، حيث يتعامل الاتحاد الأوروبي مع كل دولة حسب ظروفها واحتياجاتها واستجابتها لتطبيق ما يأتي في خطة عمل سياسة الجوار. فانقطعت مثلا علاقة الاتحاد الأوروبي الثنائية في إطار سياسة الجوار مع سوريا بسبب النزاع المستمر في سوريا، كما تركزت علاقة الاتحاد الأوروبي الثنائية بليبيا حول تحقيق الأمن والإدارة السياسية للدولة، فيما تعتبر دولة المغرب الأكثر قربا من الاتحاد الأوروبي، حيث انهت المغرب ثلاث جولات من المفاوضات حول اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة، كما وقعت على اتفاقية شراكة الحركة، لتكون أول الدول العربية للدخول في تلك الاتفاقية التي تنظم حركة الأفراد بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.[27] أما بالنسبة

[27] European Commission. "Neighbourhood at The Crossroads: Implementation of the European Neighbourhood Policy in 2013". Joint Staff Working Document. Implementation of the ENP in 2013 Regional Report:

للعلاقات متعددة الأطراف، فهي تلك الأطر التي تضم الاتحاد الأوروبي ومجموعة من دول جنوب المتوسط، وأهمها "الاتحاد من أجل المتوسط" وهو الذي توقف لعدة سنوات ليعود في 2013، لإعادة محاولات عديدة أطلقها الاتحاد الأوروبي من أجل خلق إطار مؤسسي للعلاقة بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي، وهو من ناحية أخرى مثال للطبقات العديدة التي تصنع علاقة الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط، سواء كانت علاقات ثنائية من ناحية، أم متعددة الأطراف من ناحية أخرى، أو كانت من خلال سياسة الجوار التي بدأت في 2004، أو الاتحاد من أجل المتوسط، أو اتحاد دول غرب المتوسط (المغرب العربي).

ومن الجدير بالذكر أن خارطة الطريق لعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط تتمثل في نقاط مختلفة: أولها الديمقراطية، وتعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الشراكة مع المجتمع، خاصة من خلال خلق قنوات للحوار مع منظمات المجتمع المدني. وثانيا، تأتي التنمية الاقتصادية كأحد أهم أهداف سياسة الجوار، وهنا تكمن مشاكل سياسة الجوار الأساسية، والتي تتعلق بالعدالة الاجتماعية: فتعريف سياسة الجوار الأوروبية للمشاكل الاقتصادية للدول العربية ما هو إلا انعكاس لانحيازات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، والتي يقدمها كتوصيات لدول جنوب المتوسط. فالتحليل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي فيما يخص دول جنوب المتوسط يرتكز على تحليل معدلات النمو، والعجز الكلي في الموازنة العامة للدول، كما يعتبر أن حل مشاكل دول جنوب المتوسط يكمن في قدرة تلك الدول على جذب الاستثمارات الخارجية، وجذب المؤسسات المالية الدولية لاقراض تلك الدول.[28] وهو ما يعكس السياسة الاقتصادية اليمينية، التي تعتمد على النمو وحده، والتي تحلل الاقتصاد من خلال مؤشرات لا تتضمن معلومات حول تمتع المواطن بثمار هذا النمو، أو حول تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الثروات وغيرها. فعلى سبيل المثال، نجد أن تحليل الاتحاد الأوروبي للسياسة الاقتصادية في مصر في 2007 ما هو إلا دعم لسياسات اقتصادية نيوليبرالية، على رأسها تشجيع الخصخصة والاستفادة من عوائد بيع الأصول المملوكة للدولة، وتعديل قوانين الضرائب والاستثمار وإعادة هيكلة الدعم

A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean Partners. 27 March, 2014. http://is.gd/I0Ph6c

[28] المرجع السابق. P. 11

بهدف القضاء على عجز الموازنة.[29] وبشكل مشابه، نجد أن تحليل الاتحاد الأوروبي لمشاكل مصر الاقتصادية في 2013 لم يختلف، والأهم من ذلك أن التوصيات لا تزال كما هي، كما لو أن الثورة لم تهز مصر، معلنة فشل النظام الاقتصادي المصري، ومنادية بنمط اقتصادي جديد، يحقق التنمية وعدالة التوزيع. وبالرغم من أن السياسة الأوروبية تعتمد مبدأ المفاضلة، أي اختلاف السياسات من دولة لأخرى، إلا أن التطبيق الفعلى لتدخلات الاتحاد الأوروبي يدل على أن المفاضلة التي يدعي الاتحاد الأوروبي العمل بها ما هي إلا اختلاف في ترتيب سياسات أو توقيت ومدة تطبيقها، حيث يظل تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية محكوم بإطار واحد، هو تحليل اقتصادي واحد، ومصالح اقتصادية واحدة، مصالح الاتحاد الأوروبي. فتأتي توصيات الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار لمصر وتونس بالتوقيع على اتفاقيات قروض مع صندوق النقد الدولي، كما أوصت الأردن والمغرب وتونس ومصر بتحرير التجارة في الخدمات، خاصة من خلال الدخول في اتفاقية التجارة الحرة العميقة الشاملة مع الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فالاتحاد الأوروبي يرى أن تدخلات البنوك الأوروبية، وعلى رأسها البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، بنك الاستثمار الأوروبي، هي الأمثل من أجل التعامل مع الأزمات الاقتصادية للمنطقة العربية، وذلك على الرغم من العيوب العديدة التي تشوب تعاملات تلك البنوك، لا سيما قدرتها على المساهمة في التنمية. فلو نظرنا لبنك الاستثمار الأوروبي على سبيل المثال، لوجدنا أنه أكبر مقرض متعدد الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، حيث قام باقراض حوالي 13 مليار يورو للمنطقة بين عامي 2002 و2011. وقد كان المتلقي الرئيسي لقروض البنك الأوروبي للاستثمار هي دولة تونس، حيث حصلت على حوالي 31٪ من إجمالي استثمارات البنك في المنطقة.. وهي الدولة التي بدأت منها شرارة الثورات العربية.[30]

ليس هناك إجماع واضح من مؤسسات الاتحاد الأوروبي حول إذا ما كان بنك الاستثمار الأوروبي بمثابة بنك تنموي أو بنك استثماري، خاصة عند تمويل المشروعات خارج حدود أوروبا. فبالرغم من أن المفوضية الأوروبية واتفاقية لشبونة

[29] EEAS. Egypt Country Strategy Paper: 2007-2013. 4 January 2007. Pp. 9-10. http://is.gd/4AcuTU

[30] European Investment Bank. http://is.gd/HDLYWS

تؤكدان على مسؤولية البنك وغيره من المؤسسات المالية الأوروبية في تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان، حتى في التعاملات خارج حدود الاتحاد الأوروبي، إلا أن موظفو البنك طالما أكدوا أن بنك الاستثمار الأوروبي هو بنك استثماري وليس بنك التنمية، متهربين بذلك من مسؤلية البنك عن أي مشروعات له أثرت سلبا على التنمية أو أضرت بحقوق المواطنين العرب.

بالاضافة إلى ذلك، فان تعاملات البنوك الأوروبية يشوبها العديد من الاشكاليات. فقد تم تركيز تمويل البنوك الأوروبية على مشروعات شراكة القطاعين الخاص والعام، حيث لا يتعامل البنكين السابق ذكرهما مع الحكومة أو القطاع العام، وانما يشترط التعامل مع القطاع الخاص، مما يدفع عجلة الخصصة بشكل واضح، وهي التي تعد واحدة من أولويات بنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة، المثيرة للجدل عالميا وإقليميا، حيث تتسبب خصخصة الخدمات العامة على سبيل المثال في زيادة أسعار الخدمات، وزيادة الأعباء على المواطنين، خاصة فيما يتعلق بالوصول للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات، والماء والصرف الصحي والكهرباء، وغيرها. بالاضافة إلى ذلك، هناك العديد من التساؤلات حول القطاعات التي تهتم بها البنوك الأوروبية، حيث تتركز استثمارات البنوك الأوروبية في قطاعات النقل والطاقة والأسواق المالية، مما يطرح تساؤلات حول مدى ارتباط مشروعات تلك البنوك بأهداف تنموية، ترتبط بزيادة الإنتاج وتشغيل العمالة وغيرها.

في مصر على سبيل المثال، يذهب جزء كبير من اقراض بنك الاستثمار، والذي يحمل هدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، إلى خط ائتمان البنك الأهلي المصري، ويتم الترويج لهذا القرض باعتباره "أداة من شأنها أن تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية" في مصر. ومع ذلك، فإن الأثر الإنمائي لهذه القروض بعيد المنال، خاصة لغياب الشفافية، وانعدام اللوائح التي من شأنها التأكيد على أن خط الائتمان الذي يدعمه القرض سوف يفيد المواطنين الأكثر حاجة، ولن يكون مجرد مشروعا جديدا للبنك، يخدم من يقوون على التعامل مع البنك من الطبقات المرتفعة.

كما أن المؤسسات المالية الأوروبية، وعلى رأسها البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، تعاني من نقص في الشفافية، حيث حصل البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية على نسبة 25٪ في مؤشر شفافية الدعم والمساعدات، مما يعني أن البنك الأوروبي من المؤسسات الأكثر "فقرا" في الشفافية وتوفير

المعلومات،[31] وهو ما يهدد بفساد في المساعدات، وتكملة مسار المؤسسات المانحة التي تقرض بلا محاسبة، وتتحمل الشعوب، ولا سيما الشعوب العربية، رد الديون.

اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة

على الصعيد الاقتصادي، فالاتحاد الأوروبي، خاصة من خلال توصياته الاقتصادية للدول العربية، لا يحترم سيادة الدول على تنظيم الاقتصاد، وبالتالي لا يعكس خيار الشعوب الذي يتجه للبحث عن نموذج اقتصادي أكثر عدالة. وهكذا، فالاتحاد الأوروبي في توصياته وتدخلاته الاقتصادية، يساهم في استمرارية السياسات الاقتصادية.

من أهم ما يربط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط، هي اتفاقيات التجارة الحرة. فقد أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مختلفة للتجارة الحرة والاستثمار مع دول جنوب المتوسط، تونس والمغرب ومصر والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا والجزائر، منذ عدة سنوات. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقيات التجارة الحرة لا تزال مجال نقاش واسع في كافة الدول، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الدول النامية، وذات الاقتصاديات الهشة، وذلك لأن هذه الاتفاقيات تلغي الحدود بين دولتين (على الأقل)، قد تكون أحداهما أقل قدرة على المنافسة وقد ينتهي المطاف بالدولة الأضعف اقتصاديا لخسارة الصناعة المحلية بها، والاتجاه للاعتماد الكلي على اقتصاد الدولة الشريك الأقوى. ولذا، فاتفاقات التجارة الحرة التي تجمع دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط تشوبها علامات استفهام عديدة، لا سيما حول قدرة دول جنوب المتوسط على منافسة الاقتصاد الأوروبي، في ظل قوة الاقتصاد الأوروبي، وتمتع المصنعين والفلاحين ومقدمي الخدمات في أوروبا بالعديد من الامتيازات والدعم. وعلى الرغم من وجود معدلات نمو تجاري في بعض دول جنوب المتوسط على مدار السنوات الماضية، فان هذا النمو التجاري لم يصاحبه نمو اقتصادي، أو تحسن في مستويات المعيشة للأفراد، بل على العكس، من الملحوظ زيادة معدلات الفقر، واتساع الفجوة بين الدخول، وارتفاع نسب عدم المساواة. كما يلحظ الانخفاض الحاد في حصة القطاعين الصناعي والزراعي من الإنتاج في معظم دول جنوب المتوسط، وهو ما كان أحد أسبابه فتح الأسواق العربية

[31] Aid Transparency index. European bank for Reconstruction and Development. *Publish What You Fund.*
http://is.gd/4TCw4A

مبكرا للمنجات الزراعية والصناعية الأوروبية، حيث لم تقو الصناعة والزراعة المحليتان على منافسة الأسواق الأوروبية، فاندثرت العديد من الصناعات، وتهدم النشاط الزراعي، خاصة في غياب خطة اقتصادية في دول جنوب المتوسط. ويشير ذلك إلى فشل النماذج الاقتصادية المعتمدة في المنطقة في إطلاق العملية التنموية وخلق فرص العمل، والاستفادة من توافر الأيدي العاملة. بدلا من ذلك، اكتفى صانعو السياسة في الدول العربية بتعميق الشراكة مع الدول الأوروبية، آملين مساعدة الاتحاد الأوروبي في تجاوز أزمات المنطقة العربية الاقتصادية. واستغل الاتحاد الأوروبي الفرصة من أجل فتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية، وهو الهدف الحقيقي الذي يدفع الاتحاد الأوروبي قبل وبعد الثورات العربية، حتى لو ادعى الاتحاد الأوروبي أنه يعمل من أجل صالح دول جنوب المتوسط.

ولعل أفضل مثال على ذلك، هو أن رد فعل الاتحاد الأوروبي الأول، اقتصاديا، على اندلاع الانتفاضات العربية هو الترويج لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة، وهي نوع جديد من الاتفاقيات الحرة التي تتحكم في قوانين الاستثمار، والصناعة والضرائب وغيرها في دول جنوب المتوسط. وقد تم الترويج لهذه الاتفاقيات كأداة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمار من أجل التنمية، دون حتى محاولة لدراسة أثر الاتفاقيات السابقة، وتحليل جدوى تعميق تلك الاتفاقيات على الاقتصاديات النامية في جنوب المتوسط. ولقد تم بالفعل الانتهاء من ثلاثة جولات من المفاوضات حول اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع المغرب في 2013. كما يتم التحضير الآن لمفاوضات مشابهة مع تونس والأردن، وفي فترة لاحقة مع مصر.

ويعزز الاتحاد الأوروبي من خلال تلك الاتفاقيات وغيرها سياسات تعتمد المزيد من التحرير للتجارة في السلع والخدمات، والتمويل وتشجيع الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، وذلك من خلال زيادة دور المؤسسات المالية تحت غطاء شراكة دوفيل، ومن خلال التدخل من أجل تعديل بنية الاقتصاد، بتعديل قوانين الاستثمار، والتحكم في الدعم، وسياسات التصنيع، واشتراط عدم التفريق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، ولا بين العمالة الأجنبية والوطنية، ولا التفريق في السياسات بين المستثمر الكبير والصغير، ولا بين الفلاح الصغير والقائمين على الزراعة التجارية من رجال الأعمال (**Agri-business**). ويلاحظ أن مثل هذه السياسات قد أثرت بشكل سلبي على التنمية المطلوبة في المنطقة العربية، وقد حاصرت الدول العربية، من خلال الأطر متعددة الأطراف كشراكة دوفيل واتفاقات التجارة الحرة

العميقة والشاملة، وبذلك حدت من مساحة الدول العربية في اختيار النظام الاقتصادي المناسب، خاصة بعد اندلاع الثورات العربية التي جاء في قلبها مطالبات الشعوب العربية بالعدالة الاجتماعية.

مشروطية المساعدات: بين العصا والجزرة

تعد المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط بهدف "التنمية" من أهم محددات علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول العربية. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات قد تكون من الدول الأوروبية، كل على حده، كأن تكون المساعدات من السويد أو ألمانيا مثلا، أو من الاتحاد الأوروبي. وتشوب تلك المساعدات العديد من المشاكل، لعل على رأسها مدى فعاليتها في خدمة أغراض التنمية، ومدى تجنبها للفساد على المستوى الحكومي، ومدى مشروطية تلك المساعدات. فسياسة الاتحاد الأوروبي اتبعت مشروطيه سياسية في السنوات الماضية في حين لم تخدم بالضرورة الاولويات الوطنية على مستوى الدول العربية.

علي سبيل المثال في مصر، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى حد تعليق برنامج المساعدات بعد تغيير النظام الأخير في 30 يونيه 2013، والذي أطاح بحكم الإخوان المسلمين في مصر، ولكن على المستوى الثنائي أعلنت بعض الدول الأوروبية كالدنمارك عن تعليق المساعدات لمصر احتجاجا على الأحداث السياسية بها ومدى ديمقراطيتها، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى نجاح الاتحاد الأوروبي في التخلص من المشروطية. ولعل من أهم انجازات الاتحاد الأوروبي من أجل التخلص من المشروطية ومن ربط المساعدات هو مبدأ "المزيد للمزيد"، وهو الذي احتفل به الاتحاد الأوروبي كدليل تعديل سياسته بعد الربيع العربي، حيث الهدف من السياسة الجديدة القضاء على مشروطية المساعدات الاقتصادية، واستبدالها بالجزرة: أي زيادة المساعدات الأوروبية كلما زادت الإصلاحات من جانب الدول العربية، وخاصة الاصلاحات المتعلقة بالديمقراطية وبناء المؤسسات. وبالرغم من ذلك، فان مسار الاتحاد الأوروبي لم يختلف. فأولا، لم تختلف المشروطية، لا على مستوى الدول الأوروبية، ولا على مستوى الاتحاد الأوروبي، فمبدأ المزيد للمزيد، ما هو إلا الوجه الآخر لمبدأ الأقل للأقل، أي المشروطية. فما الفارق اذن؟ لو تقدمت الدول بإصلاحات، فهي تكافئ بالمساعدات الاقتصادية والاتفاقيات التي التي تربطها بالاتحاد الأوروبي، وان لم تقم فتعاقب، بمنع المساعدات عنها، اذن، فما تغير في السياسة الأوربية ما هو إلا المسميات، ولكن التطبيق الفعلي للتدخلات الأوروبية لم يتخل عن المشروطية.

النقطة الثانية الأهم، تتعلق بمضمون المشروطية: فعلى الرغم من أن مبدأ "المزيد للمزيد" واسبقه من مشروطية مساعدات الاتحاد الأوروبي ربطا المساعدات بالديمقراطية وبناء المؤسسات في دول الجنوب، إلا أن التطبيق الفعلي لسياسة المشروطية أوضح أن الاتحاد الأوربي لم ولن يكافئ بالمساعدات إلا الدول التي تتقدم في تطبيق سياسات النيوليبرالية وتحرير الاقتصاد وغيرها من السياسات التي تتسق مع توصيات المؤسسات المالية الدولية.[32] تونس، على سبيل المثال، كان واحدة من أول دول المنطقة العربية توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أنها كانت من المجموعة الأولى للبلدان التي اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية، ويرجع تقدم تونس كأحد أهم أصدقاء الاتحاد الأوروبي إلى التقدم في تحرير الاقتصاد واتباع سياسات الخصخصة والتقشف وتحرير الأسواق. وهكذا، فالاتحاد الأوروبي اعتبر أن تونس في تقدم وتطور مستمر، وهكذا فهي أولى بالمساعدات الأوروبية، على الرغم من حقيقة أنه منذ أواخر 1990 كان نظام بن علي يمارس قيودا على الحريات السياسية بشكل قمعي على نحو متزايد جدا ومبالغ فيه مقارنة بدول أخرى. كما أن تونس كانت أيضا واحدة من الدول الأقل تلقيا لانتقادات أوروبية بسبب حقوق الإنسان.[33] وهكذا، فثمة اشكاليتين متعلقتين بالمشروطية، أولهما ارتباط المساعدات بالشروط التي يحددها الاتحاد الأوروبي، وثانيهما، أولويات الاتحاد الأوروبي التي يشترطها من أجل تقديم الدعم أو المساعدات، أو حتى التفاوض حول اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الشراكة، وهي الأولويات التي يدعي الاتحاد الأوروبي ارتباطها بالديمقراطية وبناء المؤسسات، بل واحترام حقوق الإنسان، في حين أن الشروط عادة ما ترتبط بالخيارات الاقتصادية، وبالنظام الاقتصادي. وهي السياسات التي لم تتغير باشتعال الثورات العربية، بل صارت متركزة على دول الربيع العربي، محاولة جذب الأنظمة الانتقالية الجديدة للنظام الاقتصادي ذاته، الذي دائما ما يروج له الاتحاد الأوروبي، في حين أن الشعوب العربية، في خضم بحثها عن نظام جديد يحقق العدالة الاجتماعية، تظل مقيدة بخيارات محدودة، يطرحها، ويشترطها الاتحاد الأوروبي وغيره كالمؤسسات المالية الدولية.

---

[32]R. Balfour. IEMED, EUROMESCO. EU Conditionality after the Arab Spring. June 2012.
http://is.gd/RkKKzT

33المرجع السابق

من الجدير بالذكر، أن الفساد قد شاب المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى البلاد العربية في الأعوام الماضية، وهو ما تسبب في دخول العديد من الأموال إلى الأنظمة العربية دون محاسبة، ودون ما يفيد بأن هذه المساعدات تم صرفها من أجل الأسباب التي خصصت من أجلها، أي التنمية. فعلى سبيل المثال، تقدمت محكمة المحاسبات الأوروبية، والمسؤلة عن مراجعة حسابات الدعم والمساعدات، بتقرير عن المساعدات التي تلقتها مصر طوال السبع سنوات الماضية، مؤكدة أن المساعدات لم يتم صرفها لأسباب تنموية، ولم تؤثر في تعزيز حقوق الإنسان أو الوصول لأهداف تنموية، أو حتى تطوير المؤسسات أو تحسن نظام الحكم.[34] كما أشارت المحكمة أن الاتحاد الأوروبي لم يتابع سبل صرف 60٪ من المعونة الأوروبية لمصر، وهو ما ساهم في ضياع المال العام الأوروبي.[35] وبالرغم من ذلك، لم يستحدث الاتحاد الأوروبي أية إجراءات من أجل التأكيد على أن الدعم والمساعدات الأوروبية ليسوا مجرد هدية للنظام الحاكم، إنما مساعدات تنموية، يجب صرفا في التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ختامًا تلاحم السياسات والتدخلات الأوروبية

بالنظر للعلاقة المؤسسية التي تربط الاتحاد الأوروبي بالدول العربية، وبدراسة شكل العلاقة بعد الربيع العربي، يتضح أن تدخلات الاتحاد الأوروبي لا تعاني فقط من تضارب حول الأهداف (التنمية أم صالح الاتحاد الأوروبي)، ولكن نتأكد أن الصالح الأوروبي هو الغالب في كافة الظروف، سواء كان بدعم من المؤسسات المالية الدولية، أو لضعف الحوكمة والمحاسبة في دول جنوب المتوسط. وهكذا، أضحت سياسة الجوار تنفذ توصيات المؤسسات الأوروبية وغيرها من المؤسسات المالية، وتدرجها في أطر التنمية وحقوق الإنسان وتترجمها كتدخلات تستهدف مصالح الدول العربية أولا وأخيرا. ومن هنا، يوصي الاتحاد الأوروبي دول جنوب المتوسط في سياسة الجوار بوقف الدعم (مصر وتونس 2013)، بالدخول في مفاوضات من أجل اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (مصر، المغرب، تونس، الأردن، المغرب)، الدخول في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (لبنان 2013) واتباع سياسات اقتصاد السوق الحر، من خلال تحرير الاقتصاد

[34] J. Chaffin. "EU Audit finds 1 bn Euro Aid had little effect on Egypt". Financial Times. 17 June 2013.
http://is.gd/waUaFt

35المرجع السابق

وخصخصة المنشآت المملوكة للدولة، واشراك القطاع الخاص في كافة مشروعات التنمية. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي على علاقة وثيقة بصندوق النقد الدولي، ويهتم بادراج توصيات صندوق النقد الدولي من خلال توصيات سياسة الجوار السنوية للدول العربية، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات المشروعة حول مدى استقلالية سياسة الجوار التي تربط الاتحاد الأوروبي بجنوب المتوسط، ومدى التزامها بأهدافها المعلنة، وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي، والمسؤلية الاجتماعية التي تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي تجاه المواطنين في دول جنوب المتوسط، حسب اتفاقية لشبونه. ولعل التطور الوحيد الذي طرأ على السياسة الأوروبية هو محاولات الاتحاد الأوروبي لإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار، فيما يخص سياسة الجوار. وبالرغم من تزايد الأطر وعدد المشاورات التي تتم لإشراك المجتمع المدني في سياسة الجوار، إلا أن تأثير المجتمع المدني المحلي لا يزال محدودا، خاصة في حل الاشتباك بين صالح الدول العربية، ومصالح الاتحاد الأوروبي. فبالرغم أنه من الممكن إيجاد سبل أكثر عدالة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، إلا أن ضعف الحكومات العربية، ونقص خبراتها في التفاوض، وقصور الديمقراطية والشفافية، ونقص المحاسبة الناتج عنهما، يؤدي إلى نجاح الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية في التفاوض حول اتفاقيات واجراءات تصب في الصالح الأوروبي، دون دراسة أثرها على الدول العربية.

شراكة دوفيل والبحث عن العدالة الاجتماعية

مداخلة/ ليلى رياحي

لم تخف حالة الغليان التي عرفتها المنطقة إثر هروب الرئيس السابق في 14 يناير 2011 الاستياء الذي أصاب بعض القوى الدولية لعدم تمكنها من استباق الأحداث وقراءة حقيقة الوضع.

جاءت ردة الفعل متأخرة بعض الشيء لكن ممنهجة وفعالة، فتمت دعوة تونس للمشاركة في قمة الثمانية التي انعقدت يومي 26 و27 مايو في مدينة دوفيل بفرنسا برئاسة فرانسوا ساركوزي، ولبت حكومة التكنوقراط القائمة آنذاك في تونس النداء لوضع حجر الأساس في ما سمي "بشراكة دوفيل".

تضم هذه الشراكة، بالإضافة إلى الدول الثمانية، الاتحاد الأوروبي، السعودية، قطر، تركيا، الكويت، الإمارات وعددا مهما من المؤسسات المالية العالمية منها البنك الإفريقي، صندوق النقد العربي، البنك الأوروبي للتنمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية... أما عن الدول المعنية بالشراكة فهي: تونس ومصر والمغرب والأردن، وتم إلحاق ليبيا في سبتمبر 2011. وتصل الموارد المالية المخصصة لهذه الشراكة إلى حد 80 مليار دولار من مصادر عديدة أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإن دلت قائمة المشاركين والأرقام المطروحة على شيء، فهي تدل على حجم وشمولية هذه المبادرة التي تطمح بالأساس إلى إحكام السيطرة الاقتصادية على البلدان المعنية واستغلال فرصة "الربيع العربي" لتطبيق ما يعرف بإستراتيجية الأزمة لتحرير الاقتصاد.

بالنسبة لتونس، أتت هذه الشراكة بما يسمى "بخطة الياسمين" (في إشارة لخطة مارشال التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية) والتي تمتد لـ5 سنوات وتضم العديد من الإصلاحات الهيكلية تتعهد الدولة التونسية بالقيام بها من بينها تحسين مناخ الاستثمار، رفع الدعم عن المواد الأولية والمحروقات، تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، إعادة هيكلة المنظومة الجبائية، إضفاء مرونة على سوق الشغل، تحرير السوق التونسي، إعادة النظر في منظومة التقاعد... الخ.

لهذه الإصلاحات التي يمليها بالأساس كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة على تونس. فبالإضافة إلى كونها تجرد الدولة من سيادتها وتعزز التبعية للمؤسسات المالية فهي تدمر القدرة الشرائية للمواطن، وتضرب الاقتصاد الوطني بإضعاف النسيج الصناعي والمردود الفلاحي وتبتر آليات الدولة التي من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الثروات وتوجيه الاقتصاد.

سننظر بهذه المناسبة في اصلاحين جاء في إطار شراكة دوفيل وهما مثالان معبران عن الطرق المعتمدة والأهداف والتداعيات. إلا وهما "تحسين مناخ الاستثمار" و"رفع منظومات الدعم".

1. مجلة الاستثمار الجديدة:

تم في تونس في سنة 1993 سن مجلة استثمار أولى ممولة ومصاغة ومدعومة من البنك الدولي هدفها - المعلن- النهوض بالاستثمار في تونس وجذب مستثمرين أجانب عبر تمكينهم من منح وامتيازات وإعفاءات جبائية عديدة كان من نتائجها خلق تفاوت جهوي كبير، ونسيج صناعي فاقد للقيمة المضافة، وأزمة بطالة حادة، وآليات عديدة للتهرب الجبائي، ونفور رؤوس الأموال. أدت هذه المجلة (من بين أسباب أخرى) كما هو معلوم إلى ثورة شعبية أطاحت بالديكتاتور على أمل إحداث منوال تنموي جديد يحقق قسطا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع التونسي.

كانت إجابة الأطراف المنضوية تحت سقف شراكة دوفيل، إقتراح سن مجلة استثمار جديدة، ولم تكتف بالإقتراح فمولت وصاغت ودعمت المجلة بعد أن دججتها بألغام ذات تداعيات بالغة الخطورة على الاقتصاد التونسي كما ابقت على نفس المنح والامتيازات والإعفاءات رغم ثبوت عدم جدوها. ومن بين أهم مؤاخذاتنا على هذه المجلة:

1) صياغتها وتمويلها من طرف مستثمرين أجانب (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، شركات استشارية خاصة) مما يجعلنا ننبه إلى وجود تضارب صارخ في المصالح. أيضا عدم استنادها على أي منوال تنمية وعدم تكريسها لإستراتيجية واضحة تطمح إلى تحقيق مطالب الثورة.
2) اعتمادها إيديولوجية واضحة تعمل على تحرير السوق وتقليص دور الدولة دون أن تستند إلى مرجعية شعبية شرعية.

3) فتحها المجال لبيع الأراضي الفلاحية واللوجستية للخواص الأجانب (وهذا يعتبر في تونس خطا أحمر منذ الاستقلال نظرا للصعوبات التي تعرضت لها الدولة الفتية عند استرجاع الأراضي).
4) اعتمادها على نفس الآليات غير الناجعة التي أعتمِدت في المجلة الأولى، وخاصة منها منظومة الامتيازات التي يتمتع بها رأس المال الأجنبي.
5) تفضيلها للأجانب على التونسيين في الاستثمار كما في التشغيل.

وتلاقي المجلة رفضا شديدا من جميع شرائح المجتمع التونسي من مستثمرين وفلاحين وعمال ومجتمع مدني وسياسيين خاصةً بعد أن تم تقديمها (في نسختها الأولى) إلى مجلس النواب الفرنسي قبل المجلس الوطني التأسيسي التونسي، الشيء الذي اعتبر مساسا بالسيادة الوطنية.

2. منظومات الدعم:

تدعم الدولة التونسية المحروقات والمواد الأولية من زيت وسكر وحليب... الخ، وذلك لتقوية المقدرة الشرائية لدى المواطن وتعويض ضعف المرتبات.

وقد لاحظنا منذ إحداث شراكة دوفيل أن المؤسسات المالية تشن حملة عنيفة وممنهجة ضد هذه المنظومة في الوقت الذي أصبح فيه المواطن التونسي في أمس الحاجة للدعم. والحديث على هذا الموضوع بالدقة اللازمة في غاية من الصعوبة نظرا للتعتيم الذي يحيط به والمغالطات التي تقوم بها بعض الأطراف من مؤسسات أجنبية وكذلك الحكومة التونسية.

المغالطة الأولى: الخلط بين دعم المحروقات ودعم المواد الأولية حيث أنه رغم إنفصال المنظومتين عن بعضهما تقنيا يتم تقديمهما على انهما منظومة واحدة والغاية من ذلك اغتنام فرصة ظرفية تضخم فيها دعم المحروقات لرفعه ورفع دعم المواد الأولية معه.

المغالطة الثانية: في السنة الموالية للثورة، عرفت تونس أزمة محروقات أدت إلى تضخم الدعم بصفة قد تكون ظرفية - على الأرجح- . لكن عوض البحث عن الأسباب الحقيقية، تتوجه أصابع الإتهام إلى المنظومة ويتم التعتيم الكامل على مسببات الخلل.

المغالطة الثالثة: وجوب ترشيد الدعم حيث أن القسط الأكبر منه يستغله من لا يحتاجه، في حين أن هذا الدعم يصب في مصلحة الطبقة الوسطى وهي دونه مهترئة.

المغالطة الرابعة: التعلل بوجوب الضغط على تكاليف الدولة لرفع الدعم وعدم التعرض لأهم مصاريف الدولة إلا وهي خدمة الديْن.

وفي الختام، يمكننا القول أنه تحت غطاء المساعدات ودعم الاقتصاد التونسي والإحاطة التقنية والقروض والتشجيع على إرساء الديمقراطية، تتدخل القوى العالمية باختلافها في شؤون بلدان الربيع العربي وتحدد السياسات الاقتصادية للدولة عبر تجديد القوانين وإملاء إصلاحات هيكلية موجعة وفرض تحرير الأسواق لخدمة مصالحها الخاصة غير مهتمة بما سيحل بالشعوب عند تطبيق هذه البرامج التقشفية المجحفة.

ثانيا: دراسات الحالة

العدالة الاجتماعية: الطريق لاستكمال الثورة في مصر

(دراسة حالة حول مطالب الجماهير وممانعة السلطة)

أيمن عبد المعطي

أبريل- يوليو 2014

تقديم

بصرف النظر عن ما آلت إليه الشعارات التي رفعت في تاريخ الثورات الجماهيرية عبر التاريخ، أو حتى قدرة بعض الساسة على التلاعب بها وتوظيفها لخدمة مشروعات طبقية مغايرة تسعى لاستخدام تحركات الطبقات الثائرة كوقود في معركتها للاستئثار بالسلطة كما فعلت البرجوازية مع الثائرين من العمال والفلاحين في حربها لهزيمة الإقطاع، كانت هذه الشعارات تصبو إلى استرداد الحق في حياة يتساوى فيها البشر في الحقوق والواجبات، حياة سلبت عبر سلسلة تاريخية من الاستيلاءات على السلطة والثروة. فشعارات مثل الحرية، والآخاء، والمساواة، التي صاحبت الثورة الفرنسية ذاتها كانت تعبيرا عن حاجة طبقات فقيرة للتخلص من الانسحاق، وتلتها شعارات أخرى أكثر ملموسية كلما تطورت المجتمعات وأصبحت قضايا الصراع أكثر وضوحا.

لذلك يمكننا أن نرى في شعارات الثورات العربية المتنوعة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية" هي الأخرى تعبيرا واضحا عن حال وطموحات المواطن العربي المنتمي للطبقات الفقيرة والمتوسطة المنسحقة، بسبب ما فرضته عليه الطبقات الحاكمة على مدار عشرات السنين من تصورات ومشروعات لإدارة الحكم والاقتصاد والمجتمع، كلها كانت في بدايتها تعبيرا عن حلم في الانطلاق بعد سنوات طوال تحت الاحتلال الأجنبي، ثم آلت لقمع واستغلال وإفقار غير مسبوق بفعل سيطرة طغم مالية متحالفة مع ديكتاتورية عسكرية تقود بيروقراطية دولة "عميقة".

فالحق في العيش (أيا كان المدلول رغيف الخبز، أو الحق في الحياة، فكلاهما واحد) مرتبط بتحقيق الحريات والإنهاء على عهود القمع وتكميم الأفواه، فالخبز المغمس بالذل والقهر لا يقوى على صلب أبدان، وبالطبع العيش والحرية حقان لا يمكن تصور الحصول عليهما دون العيش في مجتمع متوازن يحق لأغلبيته التمتع

بالثروات التي تنتجها بنفسها، ومن ثم فإعادة توزيع الثروة، واستعادة ما تم نهبه - تحت مسميات عديدة- هو الطريق لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن هل يمكن إعادة توزيع الثروة دون خلق مجتمع ديمقراطي تشارك فيه تلك الأغلبية في اتخاذ القرارات في كافة مناحي شؤون حياتها؟ هنا فقط يمكن الحديث عن الكرامة الإنسانية، فمن يشارك في الثروة والسلطة هو من يستطيع العيش بكرامة وترد إليه إنسانيته، فتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع وإعادة تشكيل خريطته الطبقية لا بد وأن يصاحبه تطهير وإعادة هيكلة لمؤسسات الدولة والمجتمع وخصوصا الشرطة التي تستخدم نفوذها وسلطتها لصالح خطط الحكام/المستأثرين بالثروة.

ولكن "الحاصل الآن أن العدالة الاجتماعية أقرب إلى الشعار المبهم منها إلى المفهوم الواضح. ولذا تشتد الحاجة إلى إلقاء الضوء على معنى العدالة الاجتماعية، وعلى العلاقة بينها وبين عدد من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى... العدالة الاجتماعية هى تلك الحالة التى ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتى يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعى وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتى يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.. والتى يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتى يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهى أيضا الحالة التى لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".[36]

النمو الاقتصادي ليس معيارا (1952- 2011)

بالرغم من قدم مطلب العدالة الاجتماعية في مصر، لكن سنكتفي هنا بعمل مدخل قصير لفترة قريبة من تاريخ مصر الحديث منذ هيمنة العسكر على السلطة

36إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، الشروق، أول أكتوبر 2012 http://is.gd/VQbN1z

بعد جلاء الاحتلال، كمقدمة يسهل منها عمل رابط مع فترة حكم مبارك واندلاع الثورة وصولا لوضعنا الآن بعد مرور ثلاث سنوات من الثورة.

انتبه نظام حركة ضباط 23 يوليو 1952 منذ أول لحظة للمطالب الجماهيرية التي طالما شقت حناجرها تريد العدالة الاجتماعية، بعد أن ظل العمال والفلاحون يعملون في حقب أشبه بالسخرة، يتقاضون فيه أجورا زهيدة ويحيون حياة بائسة. أسفر هذا الانتباه عن تطبيق سلسلة من الإجراءات وسن حزمة من القوانين، يدعوها البعض بـ"الاشتراكية" انتهجتها حكومة يوليو وعبد الناصر، ولكن بهدف تشييد دولة تنموية مستقلة، تسعى لرفع معدلات النمو والتصنيع، بدأت هذه السياسة مع قدوم الضباط إلى السلطة بسلسلة من قوانين الإصلاح الزراعي بهدف جذب الاستثمار من المجال الزراعي للصناعي، مرورا بتأميم قناة السويس وعدد من الشركات لملء خزينة الدولة للقيام بمشروعات كبرى، وصولا للخطط الخمسية للنهوض بالاقتصاد، هذا التصور لم يكن ممكنا تحقيقه سوى بتقديم بعض التنازلات للقوى العاملة بالمجتمع والتوسع في التعليم والتوظيف بهدف خلق درجة من الاستقرار تسمح لهذا التصور لأن ينجح، بالطبع حدث ذلك وسط موجة قمعية شديدة للتخلص من كل القوى السياسية المناوئة للحكم الجديد من اليمين واليسار على حد سواء.

وعندما وصل السادات للسلطة بعد وفاة عبد الناصر الذي اختاره بنفسه نائبا له، وعلى خلفية أزمة اقتصادية وسياسية بدأت تدب في الواقع المصري بعد فشل خطة التنمية ونكسة 5 يونيه 1967 رأى السادات أن الطريق لا بد له وأن يتحول، فموالاة السوفيت تحولت للولايات المتحدة، والحرب مع إسرائيل تحولت لسلام بموجب اتفاقية رعتها الإمبريالية الأمريكية، واقتصاد التنمية المستقلة تحول إلى اقتصاد طفيلي لفتح الباب على مصراعية للاستثمار الأجنبي، والذي أدى في النهاية إلى انتشار الفساد والمحسوبية وبداية انهيار الصناعة الوطنية والقطاع الزراعي مما مهد الطريق إلى انتفاضة الشعب في يناير 1977 للمطالبة بوقف العبث بمقدرات حياة المصريين، والتراجع عن قرارات رفع الأسعار، ووضع حد لتدهور مستويات المعيشة في وقت انتعشت فيه شريحة التجار والمهربون والسماسرة على حساب أقوات الناس اليومية.

وبوصول مبارك الوريث الثاني للسلطة، ساءت الأمور أكثر فأكثر، فالصناعات في طريقها للانهيار بفعل تشجيع القطاع الخاص والاستثماري على حساب خطط إحلال وتجديد شركات القطاع العام، الذي قررت الدولة التخلص منها عبر مشروع تفكيكها تمهيدا لخصخصتها، مما أسفر في النهاية عن خروج عشرات الآلاف من

العمال للمعاش المبكر وبيع شركاتهم بأبخس الأسعار كاستجابة لبرنامج التكيف الهيكلي الذي فرضه البنك وصندوق النقد الدوليين على النظام المصري نظير معونات وقروض بات الشعب الفقير يسدد أقساطها وحده، وتوقفت التعيينات وأضحت الدولة غير مسئولة عن مواطنيها وعمالها، وكأنها طرفا يمارس فقط التسهيلات للمستثمرين والقمع ضد من تسول له نفسه لمواجهة النظام وخططه التي أدت في النهاية إلى سيطرة رجال الأعمال على مقاليد الأمور في ظل حكومة أحمد نظيف التي دفعت بكامل طاقتها في تطبيق سياسات أكثر نيوليبرالية حتى ظهرت نتائج تحالف المال والتكنوقراط في "احتلال الاقتصاد المصري المرتبة 81 فى تنافسية الاقتصادات فى العالم وفقا للمنتدى الاقتصادى العالمى في عام 2009، بعد أن كان يحتل المرتبة 77 فى عام 2008 والمرتبة 71 فى 2006 والمرتبة 53 فى 2005".[37]

لقد تباهت أنظمة الحكم المتعاقبة منذ 23 يوليو 1952 حتى 25 يناير 2011 بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فقد أعلن البنك الدولي في تقريره رقم 870 أن مصر استطاعت تحقيق نسبة نمو في الفترة من 1960 – 1967 في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة 6٪ سنويا وبنسبة سنوية 3٪ في الفترة 1967- 1973، بالأسعار الثابتة.[38] **وارتفعت بعد ذلك نسبة النمو في الناتج القومي الإجمالي نتيجة عوائد النفط والمصريين العاملين بالخارج. وفي عهد مبارك فى الفترة بين 1980 إلى 1984 وصلت نسبة النمو إلى متوسط قدره 6.99٪ وفى الفترة ما بين 1985 إلى 1989 تراجعت لتجرى بمتوسط سنوي قدره 2.92% بينما عادت للارتفاع بدءا من العام المالي 2006- 2007 وحتى عام 2008- 2009 بنسب تتراوح حول 7.1٪، وحدث انتعاش طفيف في الاقتصاد نتيجة عوائد خصخصة الشركات، كما تحقق فائض كبير في صافي الاحتياطيات الدولية، بلغت ذروته نحو 36 مليار دولار في ديسمبر 2010.**[39] **بالطبع نسب النمو هذه ظاهرية وليست حقيقية، أي لا تراعي التغير الحاصل في الأسعار ووقعها على دخول المواطنين.**

37 من النهضة الاقتصادية في عصر محمد علي وجمال عبد الناصر إلى تدهور الاقتصاد بسبب الأنظمة الفاسدة، عالم التقنية والأعمال http://is.gd/DsJoYv

38 البنك الدولي: مصر - التقرير الاقتصادي http://is.gd/FwJccQ

39 محمد حسن يوسف، المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير.. المشكلة وسبل الحل، مركز الجزيرة للدراسات، 6 مايو 2013 http://is.gd/xpG62j

ولكن "الهدف الأسمى لأي اقتصاد هو أن يعيش السواد الأعظم من السكان حياة كريمة وآمنة، وهذا معناه: 1) أن تتوفر للأغلبية، على الأقل، كل متطلبات الحياة الأساسية، وهو ما يمكن تسميته بـ"الكفاية"؛ 2) إلا تتعاظم الفروق في مستويات المعيشة بين السكان إلى حدود غير إنسانية وغير منطقية، وهو ما يمكن تسميته بـ"العدالة"؛ 3) أن يتحقق الأمان للبشر، أي إلا يتهددوا بفقدان الدخل أو بتدهور مستوياتهم المعيشية، وهو ما يمكن تسميته بـ"الضمان".[40] وبالتالي فتحقيق النمو ليس هدفا في حد ذاته من منظور الأغلبية إن لم يعكس نفسه في تحسن مستوى معيشتهم وضمان حياة مستقرة آمنة.

ومما يثبت أن تحقيق نمو في الاقتصاد لم ينعكس بشكل جيد على حياة المصريين وسياسات التشغيل هو مؤشر نسب البطالة، ففي عام 1960 كان معدل البطالة 2.5٪ من إجمالي حجم القوى العاملة، وفي تعداد 1976 قفز الرقم إلى 7.7٪، ثم إلى 14.7٪ في 1986، وانخفض في 1996 إلى 8.8، وفي 2002 ارتفع ثانية حتى وصل إلى 9.1٪. وتلك الأرقام الرسمية تتعلق فقط بالبطالة السافرة، فهي لا تشمل البطالة الموسمية، أو الذين يعملون في حرف وقطاعات هامشية لا استمرار فيها، بينما تقدر دراسات علمية حجم ونسبة البطالة الحقيقية في مصر اعتمادا على أرقام وبيانات أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل برئاسة مجلس الوزراء بما يقرب من ضعف البيانات الرسمية. وظهرت ملامح أبشع سيطرة لرأس المال عل الحكم في عهد مبارك، بامتلاك 2٪ من السكان 40٪ من إجمالي الدخل القومي و8٪ من السكان يحصلون على ثلثي الدخل القومي و68٪ من السكان يملكون ما لا يزيد عن ربع الدخل القومي فقط.[41]

مصر الثورة في مواجهة ظلم مبارك

لم يمر هذا الجور الاجتماعي بسلام، فبالرغم من أن مبارك قد تعلم من درس انتفاضة يناير 77، إلا أن ذلك لم يمنعه من اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ظالمة لسواد الشعب، ومن ثم استمرت الحركة الاحتجاجية ضد تلك السياسات. مرت الحركة الاحتجاجية في مصر في عهد مبارك بثلاث مراحل، بدأت الأولى مع موجة احتجاجات عمال المحلة في عام 1984 وانتهت مع اعتصام الحديد والصلب الشهير في أغسطس 1989، وتلتها مرحلة السنوات العجاف في التسعينيات التي لم تشهد تقريبا

40 تامر وجيه، ورقة غير منشورة بعنوان: العدالة الاجتماعية، 2013

41 برنامج حزب الكرامة العربية http://is.gd/7BywzD

غير ومضتي انتفاضة عمال كفر الدوار في 1994، وانتفاضة الفلاحين خلال عام 1997 ضد الطرد من الأراضي الزراعية، علاوة على إضرابا عاما لم ينتبه له وهو إضراب عمال المناجم والمحاجر في عام 1994. وعادات الحركة لتشم أنفاسها مع بداية الألفية الجديدة في حركة تضامن واسعة مع الانتفاضة الفلسطينية (2000- 2002)، تلتها حركة ضد الحرب الإمبريالية على العراق (2002- 2003)، حتى شاهدنا صعود حركة التغيير الديمقراطي (2004- 2006) والتي أعقبتها حركة عمالية صاعدة من المحلة وموظفو الضرائب العقارية وعدد من عمال الشركات المتعطلة أو المخصخصة (2006- 2008)، واستمرت الحركة في الصعود باسترجاع شقيها الديمقراطي والسياسي متمثلا في الجمعية الوطنية للتغيير (2009- 2010)، ورفض المحاكمات العسكرية وأساليب قمع الشرطة للمواطنين، وانتقال احتجاجات العمال إلى أرصفة اتحاد العمال ومجالس الوزراء والشعب والشورى، حتى اندلعت شرارة الثورة في 25 يناير 2011، احتجاجا على مجمل سياسات الإفقار والظلم من ارتفاع نسب البطالة، والافتقار للسكن والصحة الآدميين، وسوء الأحوال المعيشية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتدني الخدمات الأساسية، وانتشار الفساد، علاوة على تقييد الحريات السياسية واستمرار فرض حالة الطوارئ وقمع ووحشية جهاز الشرطة وانعدام حرية التعبير، وأخيرا وليس آخرا تزوير الانتخابات.

لم تكن إذن الثورة وليدة لحظة غضب، بل تراكم وانفجار لتاريخ من النضال السياسي والاجتماعي ضد سياسات النهب والفساد والقمع والإفقار. ويمكننا تتبع صعود الحركة وتراجعها عبر النظر إلى مجمل الاحتجاجات التي صاحبت سنوات مبارك العشر الأخيرة. "ففي عام 2000 وصلت جملة الاحتجاجات إلى 135 احتجاجا، وفي عام 2001 تراجعت إلى 115، وتوالى التراجع في عامي 2002، و2003 لتصل على الترتيب إلى 96، و86 احتجاجا، ولكن شهد عام 2004 صعودا للحركة وصل إلى 266 احتجاجا ثم تراجع مرة أخرى في عام 2005 ليصل إلى 202، ثم تصاعدت بشكل طفيف في 2006 ليصل إلى 222، ليبدأ مشوار الصعود المضاعف في عام 2007 لتصل إلى 614 احتجاجا، تلاه 2008 بـ609، ثم 2009 بـ700، ليتراجع في 2010 إلى 530 احتجاجا".[42]

42 جويل بينين، النضال من أجل حقوق العمال في مصر (تقرير من إعداد مركز التضامن العمالي الدولي) 2010 ص 17 و18 http://is.gd/0nLcKS

الأرقام ليست في حد ذاتها دالة على شيء - رغم أهميتها في التحليل- فهي غير كافية وحدها لفهم تطور ومسارات الحركة. لكن ربما تكون الدلالة المباشرة من زيادة عدد الاحتجاجات وتنوع أساليبها ومشاركة قطاعات عديدة فيها، في كونها مؤشرا على تصاعد الحركة وقدرتها على تطوير نفسها ومطالبها من خلال هذا الزخم والاعتياد على تكرار الفعل النضالي.

لقد واجه مبارك رفضا شديدا لمجمل سياساته في العقد الثالث والآخير من حكمه بعد أن بدا بشكل واضح لكل ذي عينين أن ما فعله خلال العقدين الأول والثاني لن يجلب إلا مزيدا من الشقاء والبؤس بفعل سياسات الإفقار والقمع الوحشي بعد أن خرج منتصرا من معركته ضد الإسلاميين المسلحين في التسعينيات. لذلك كان من السهل على متظاهري ميدان التحرير في 20، و21 مارس 2003 أن يعوا تماما في أي صف يقف مبارك ونظامه بعد مواجهتهم بقمع وحشي لرفضهم الحرب على العراق المحاصر والذي يموت أطفاله بحثا عن عبوة حليب. فالحصار في العراق كالحصار في مصر، ومبارك يساعد في قتل العراقيين ويقتل المصريين المتضامنين معهم. كان إسقاط صورة مبارك وحرقها والتي تكررت في المحلة في أحداث إضراب 6 أبريل 2008 إيذانا ببدء العد التازلي لنظام جثم على صدور المصريين بقوة القمع وتزوير إرادتهم في صندوق الانتخابات.

بالفعل تشكلت اللجان والحملات لخوض معركة التغيير وكان إيقاف مشروع التمديد لمبارك أو توريث السلطة لابنه هو المسعى لحركة "كفاية" التي انحسرت حركتها في منتصف 2006، بعد انتخابات رئاسية وبرلمانية طالها التزوير بقوة للحفاظ على صورة الديكتاتور العجوز ونظام حكمه. ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن فقد شهد نهاية عام 2006 إضرابا عماليا كبيرا في شركة غزل المحلة استمر ثلاثة أيام متواصلة للمطالبة بالحصول على شهرين من الأرباح، استؤنف مرة أخرى في عام 2007، الذي شهد أيضا انتفاضة للعاطلين، تطالب بحق كل مواطن العمل، تلتها انتفاضة العطش في عدد من قرى ومدن مصر. وأصبحت منذ ذلك الحين ميادين وأرصفة مصر مكانا للتظاهر لكل المظلومين، عمال من كل القطاعات بلا أجور لشهور أو مسرحون من عملهم، موظفون، معلمون، عاطلون، معاقون، وأهالي منطاق فقيرة.. الخ. أما عن الصفعة الكبرى فكانت في خروج موظفي الدولة عليها والتي عملت لسنوات طوال على تدجينهم كجزء من سيطرتها البيروقراطية، تجلى هذا الخروج في اعتصام الضرائب العقارية البطولي والتاريخي والذي أدى إلى - بجانب حصولهم على

مطالبهم- تأسيسهم لأول نقابة مستقلة منذ ما يربو على الخمسين عاما من تأميم الحركة النقابية العمالية.

لم يهدأ عمال مصر رغم تراجع الحركة نسبيا وعودة حركة التغيير الديمقراطي للتصدر المشهد من جديد، "ففي مارس 2010 حصلت الطبقة العاملة المصرية على حكم من القضاء الإداري بإلزام رؤساء الجمهورية والوزراء والمجلس القومي للأجور بوضع حد أدنى للأجور 1200 جنيها يتناسب مع الأسعار ويضمن للعمال حياة كريمة. وحاول النظام الالتفاف على الحكم وتفريغه من مضمونه فأصدر قرارا بأن يكون الحد الأدنى للأجور 400 جنيها شهريا كأجر شامل وأن ينطبق على عمال القطاع الخاص فقط متجاهلا تطبيقه على عمال قطاعي الأعمال العام والحكومي"[43] وهو ما رفضه العمال بقوة. وهكذا ظلت المواجهات بين الجماهير ونظام مبارك مستمرة، حتى شهد عام 2010 حالة غضب شديدة موجهة هذه المرة ضد جهاز الشرطة/الذراع القمعي للنظام، والذي عاث فسادا وقهرا في المجتمع للدرجة التي بها أصبحت حالات التعذيب والقتل على يد زبانية الداخلية تزكم الأنوف، فكانت النتيجة تشكيل مجموعات شبابية عديدة خرجت تندد تحت الحصار الأمني دون رهبة بممارسات قوى البطش البوليسية، وصلت للدعوة بالتظاهر ضد القمع البوليسي في 25 يناير الموافق عيد الشرطة لتشهد مصر ثورة شعبية لم يتوقع أحد حدوثها بهذه السرعة والقوة.

العدالة الاجتماعية وبرامج القوى السياسية

بالرغم من الطابع الاجتماعي للحركة الاحتجاجية في مصر، فقد لعبت الحركة السياسية –للأسف- دورا في حصر الصراع مع السلطة في القضايا السياسية وطبيعة نظام الحكم، وبالرغم من المناداة بإجراءات تضع حدا للفساد والمشكلات الاقتصادية كالبطالة والتنمية، إلا أن النخب السياسية اكتفت بالصراع ضد شخص مبارك ورموز النظام، دون توجيه المعركة إلى قلب المنظومة الحاكمة نفسها، وبالتالي لم تعر هذه النخب أهمية تذكر لخلق ظهير شعبي لشن حرب اجتماعية لإسقاط تلك المنظومة، واكتفت بالسعي لعمل تغيير سياسي لشكل الحكم

43 العمال والثورة (رؤية حقوقية) المركز المصري وأولاد الأرض يرصدان إرهاصات الثورة وتداعياتها على العمال، 16 فبراير 2011،
http://ecesr.org/?p=2967

دون المساس بمضمونه الذي أنجب الفساد والديكتاتورية والاستغلال ومن ثم الإفقار والتهميش للأغلبية من المواطنين. هكذا ركزت حركة "كفاية" ومن بعدها الجمعية الوطنية للتغيير على قضايا التغيير الديمقراطي، واستمرت هذه النخب في العمل، حتى بعد الثورة ممثلة في الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، على قضية انتقال السلطة والتغيير السياسي بالغرق في دوامة الانتخابات البرلمانية والرئاسية وصياغة الدستور والانجرار خلف أجندة المرحلة الانتقالية، بعيدا عن المطالب الجماهيرية المباشرة المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وضمان الحق في الحياة بشكل آمن عبر توفير المسكن والمأكل والعلاج والتعليم المجانيين والعمل والعيش بكرامة.

ورغم ذلك لم تخل برامج كل الأحزاب تقريبا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من الحديث عن قضايا مضمون مسألة العدالة الاجتماعية، بطرح تصورات وبرامج لمعالجة معضلات كالفقر والبطالة ومشكلة السكن، ووضع خطط للتنمية والإصلاح الاقتصادي، والنهوض بالصحة والتعليم.. الخ.

فبرنامج حزب الوفد الجديد ذو الخلفية الليبرالية الأشهر في تاريخ الأحزاب المصرية يؤكد على ضرورة "ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وعوائد التنميه بين المواطنين جميعا، فلن نقبل أن تحصل الأقليه على النسبه الأكبر من الدخل القومي بينما تعيش الغالبيه من شعب مصر تحت خط الفقر"، بل طالب بوضع حد أدنى للأجور ينظر فيه كل 3 سنوات، وإقرار نظام تأميني للبطالة.[44] وبينما يؤمن حزب المصريين الأحرار "باقتصاد السوق كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة"، إلا أنه يرى ضرورة "الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات البترولية والغاز والكهرباء التي تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام والخاص التي تبيع إنتاجها طبقا لاقتصاديات السوق"، علاوة على "إطلاق مشروع قومي للقضاء على الفقر في مصر - خلال عشرين عاما- تشارك فيه كافة مؤسسات الدولة المدنية والقوات المسلحة وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المانحة".[45] ويرى حزب الدستور "إن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية توفير احتياجات المواطن والمجتمع وتحسين الظروف المعيشية للكافة وتوفير إطار يسمح للمجتمع بالتقدم والازدهار، بعيدا عن العوز والحاجة وفي حرية من الاستغلال. ومن هنا ضرورة قيام الدولة بصياغة الحياة الاقتصادية وتوجيه مسارها، من خلال دورها الأصيل في وضع

44 برنامج حزب الوفد الجديد http://is.gd/iKS16p

45 برنامج حزب المصريين الأحرار http://is.gd/xzMh46

السياسات والتشريعات، وفي قيادة عملية التنمية الاقتصادية بحيث توجه آليات السوق في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع ككل وتحقق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي معا". ويؤكد أنه "لا يمكن الحديث بجدية عن مشروع للتنمية الاقتصادية بدون توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية وتعليم. فالعدالة الاجتماعية المبنية على تكافؤ الفرص وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المصريين هي ضرورة أساسية للتنمية الشاملة والعادلة".[46] ويهدف حزب مصر الحرية " إلى بناء مجتمع العدالة الاجتماعية عبر ضمان توزيع افضل للدخل، والالتزام بحد أدنى للأجور طبقا لمعايير موضوعية، وبناء شبكات متكاملة للرعاية الصحية وللأمن الاجتماعي وللمعاشات وإعانات البطالة والعجز وغيرها". ويرى أنه ينبغي أن يستند تقرير مستوى الحد الأدنى للأجور "على الربط بينه وبين مستوى الإنتاجية وتكلفة المعيشة والاحتياجات الغذائية وفقا للمعايير والمقاييس الدولية. كذلك، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور مرنا وغير ثابت، وهذا اعتمادا على التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية مع الاستجابة لتضخم الأسعار والبطالة وتكلفة المعيشة في المناطق المختلفة من مصر".[47]

وبالنسبة للأحزاب اليسارية فيرى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية، وضمان حد أدنى للأجور يكفى الاحتياجات الأساسية لمعيشة إنسانية، وتحقيق التوازن بين الأسعار والأجور بما يمنع تدهور مستوى معيشة العمال، وتطبيق إصلاح ضريبى شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الفئات المحدودة الدخل، وإعادة النظر في قانون الضرائب الجديد الذي ينحاز إلى كبار الرأسماليين والأثرياء بتصفية ما ابتدعته الحكومة من ضرائب غير مباشرة ورسوم يقع عبئها الأساسى على الفقراء ومتوسطى الحال وخفض سعر ضريبة المبيعات، وزيادة الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، وتشديد العقوبات على المتهربين من الضرائب.[48] بينما يرى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أن "مفهوم المواطنة في الفكر الديمقراطي الاجتماعي يؤكد على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، والتي تضمن لهم جميعا حق التمتع بمستوى اقتصادي لائق وحياة كريمة

46 برنامج حزب الدستور http://is.gd/xNzcRJ

47 برنامج حزب مصر الحرية http://is.gd/GnVNCy

48 برنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي http://is.gd/7bGnc5

وآمنة من العوز، والحق في الحصول على فرصة عمل مناسبة، والعدالة في توزيع الدخول وتكافؤ الفرص. ويستدعى هذا المفهوم تدخل الدولة كضامن لهذه الحقوق في حالة عدم قدرة قوى السوق على الوفاء بها، بجانب دورها السياسي في تنظيم الاقتصاد ومنع الممارسات الاحتكارية وضبط إيقاع الأسواق. ويرى الحزب أن النظام الاقتصادي الأمثل هو ما يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الوقت ذاته".[49] ويناضل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي من أجل بناء نموذج بديل للتنمية قائم على الاستثمار فى البشر وتطوير قدراتهم الإبداعية وكفالة العدالة الاجتماعية عن طريق اجراءات فعالة لتوزيع الثروة والدخول لصالح المنتجين الحقيقيين. ويعمل الحزب على تطوير الاقتصاد الوطنى، تتولى فيه الدولة صياغة خطة تنمية شاملة تحدد بمقتضاها الاستثمارات فى القطاعات الحيوية والإستراتيجية وتصفية الاحتكارات وتفعيل قوانين منع الاحتكار فى مختلف المجالات.[50] ويسعى حزب الكرامة العربية لبناء مجتمع الضمان الاجتماعي الشامل وتلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان، والتأكيد على حقوق التعليم والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن بصفتها حقوقا طبيعية ودستورية ملزمة، وهذه الحقوق – مع عدالة توزيع الثروة- عناصر جوهرية للتنمية البشرية التي هي عنوان رقى وتقدم الأمم".[51]

أما عن الأحزاب الإسلامية فيرى حزب الحرية والعدالة أن "تحقيق العدالة الاجتماعية والتأكد من توزيع عوائد النشاط الاقتصادي بشكل يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص من أهم واجبات الدولة. وانطلاقا من هذه المسئولية فإن مواجهة الغلاء والقضاء على الفقر والبطالة، وتقديم الخدمات العامة الأساسية كالمرافق والتعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات، وتحسين الظروف المعيشية للعمال والفلاحين، وإيجاد حلول عملية لمشكلات اجتماعية كالعنوسة وأطفال الشوارع وذوي الاحتياجات الخاصة ورفع مستوى معيشة الأسر المعيلة وزيادة دخول أصحاب المعاشات، هو هدف برنامجنا".[52] بينما يرى برنامج حزب مصر القوية أن العدالة الاجتماعية حتى تحقيق حد أعلى من الكفاية للمواطنين دون تمييز هي إحدى

49 برنامج حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي http://is.gd/QheTt2

50 برنامج حزب التحالف الشعبي الاشتراكي http://is.gd/UVhaxg

51 برنامج حزب الكرامة العربية http://is.gd/7BywzD

52 برنامج حزب الحرية والعدالة http://is.gd/Kp63Ph

المرتكزات الرئيسة لهذا البرنامج، وهي الهدف الجامع في رؤيتنا للاقتصاد، وحتى الأمن القومي. ونرى أن المسئولية الاجتماعية حق الشعب على الدولة، وذلك من خلال تقديم برامج عمل، وقرارات تضع الإنسان نصب عينيها؛ فهو هدف عملها، وغاية جهدها.. تصون كرامته، وتحسن معاملته".[53] ويرى حزب النور أن تحقيق العدالة الاجتماعية "في توزيع الدخل وتوزيع الثروات بين أبناء المجتمع المصري بما يحقق التكافل الاجتماعي، ويشيع روح المحبة التآلف والتعاون والاستقرار والاطمئنان نحو المستقبل، بما ينعكس من آثار إيجابية على نهضة المجتمع وعلى نموه الاقتصادي".[54]

وعلى مستوى الحركات الشبابية الأبرز ترى حركة شباب 6 أبريل وجوب تطبيق "حد أدنى للأجور لكل الفئات والوظائف وربط الأجور بالأسعار كما يحدث في جميع الدول التي تعانى من الغلاء. وإجراءات حقيقية لوقف ارتفاع الأسعار ومنع الاحتكار ومنع فوضى السوق".[55] وتؤمن حركة شباب من أجل العدالة والحرية بـ"ضرورة النضال من أجل الحرية والديمقراطية، جنبا إلى جنب الايمان بضرورة الانخراط فى الحركة المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والوقوف خلف الفئات الكادحة المطالبة بحياة إنسانية كريمة.. وأن التغيير لن يتحقق إلا اذا تحركت الجماهير لنيل حقوقها، وأن دورها يتمثل فى محاولة الربط بين المطالب الاجتماعية والسياسية ومقاومة الميل العام إلى الفصل بينها".[56] بينما رأى ائتلاف شباب الثورة ضرورة لـ"إقرار حد أدنى وحد أقصي للأجور (بنسبة 15:1)، مع ربطهما بنسب التضخم الحقيقية وبالزيادة في الأسعار، وإسقاط قانون العمل 12 لسنة 2003، الذي أباح الفصل والتشريد، وجعل العمال عبيد لدى صاحب العمل، والعمل على توفير عمل لكل العاطلين، ولحين توفير العمل إصدار قانون بمنح إعانة بطالة تعادل نصف الحد الأدنى للأجور لحين توفير عمل لكل طالب عمل، وإيقاف كل مشروعات الخصخصة للمؤسسات الصحية وجعل العلاج حق لكل مواطن، واسقاط كل ديون الفلاحين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي وإلغاء كل الأحكام القضائية التي صدرت ضدهم بالحبس بسبب عدم استطاعتهم تسديد هذه الديون، وإعادة تشغيل كل الشركات التي أغلقها أصحابها لخلق فرص عمل جديدة، ووقف برنامج الخصخصة الفاسد والتحقيق في كل

53 برنامج حزب مصر القوية http://is.gd/U9y9ql

54 برنامج حزب النور http://is.gd/YWLtxI

55 بيان لحركة شباب 6 أبريل بتاريخ 20 يونيه 2008

56 تدشين حركة "شباب من أجل العدالة والحرية" بـ"الصحفيين"، مصرس، 18 يوليو 2010 http://is.gd/dAFYjr

الصفقات الفاسدة في بيع القطاع العام ومحاسبة الفاسدين فيها، واسترداد هذه الشركات وتشغيلها وتشغيل العمال بها".[57]

ترى إذن معظم الأحزاب والحركات السابقة أن وضع أولوية للإنفاق العام في قطاعي الصحة والتعليم، وحد أدنى للأجور، ومنع الاحتكار وإيصال الدعم إلى مستحقيه، واعتماد نظام ضريبي تصاعدي، وتطوير المناطق العشوائية ومدها بالخدمات والمرافق وإيجاد سكن مناسب، وحق المواطن في العمل والمعاملة الآدمية، أهدافا تسعى لتحقيقها! فما الفرق إذن بينها ولماذا وجدت متفرقة إذا كانت برامجها - بلغة أو بأخرى- تصل لنفس الأهداف وهي تطوير الاقتصاد والتنمية المستدامة والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين؟! الإجابة لن نجدها في البرامج بل في الممارسات السياسية والانحيازات الاجتماعية على أرض الواقع. عندما تجد رجال أعمال من مؤسسي هذه الأحزاب يتهربون من سداد الضرائب.. البند الرئيسي للنهوض بالمشروعات الخدمية، أو عندما يفصلون عمال شركاتهم بأية حجة، أو يمتنعون ويعرقلون عن عمد تنفيذ الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص، أو عندما يتولون حقائب وزارية فيصدرون قرارات من شأنها تعريض حياة المواطنين للخطر كما في مسالة استخدام الفحم بديلا للغاز في تدوير المصانع، أو التخلي عن قضايا العمال والعمل وفق خطط الدولة ومصالح رجال الأعمال، بالرغم من كونهم كانوا في مقدمة صفوف المحتجين دوما. يمكننا أيضا معرفة جدوى هذه البرامج وكونها حبرا على ورق أو موضوعات للكفاح من أجل تطبيقها من ممارسات هذه الأحزاب في السياسة، للأسف يتضح لنا أنه من فرط مناداتها بالحريات وحق تداول السلطة أصبحت ملكية أكثر من الملك ذاته فقط عندما وضعت في أول اختبار لها بمشاركتها أو بانفرادها في السلطة، ولنا في تجربة الإخوان المسلمين في حقبة مرسي وبعض الأحزاب المدنية في حكومة 3 يوليو 2013 الانتقالية مثالا يوضح أن البرامج شيء والممارسة شيئا آخر تماما.

دور القوى الخارجية المعاكس في التنمية

غرقت مصر في الديون الخارجية والمحلية وأصبحت مدينة للعالم الخارجي بأكثر من 47 مليار دولار أي 329 مليار جنيه حتى سبتمبر 2013، هذه الحقيقة ربما تكون مدخلا توضيحيا للنتائج المأساوية التي نعيشها بفعل عمليات الاقتراض من

57 بيان بعنوان: المطالب الاجتماعية لـ"ائتلاف شباب الثورة"، بتاريخ 27 فبراير 2011

الخارج. فقد اعتمدت مصر على المعونات الأجنبية منذ "استقلالها الوطني" في شكل منح لا ترد وقروض بفوائد على أقساط السداد، فبعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، اتجهت السلطة الناصرية آنذاك للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، حتى جاء السادات للسلطة ليطرد الروس ويتحول بشكل يناسب المرحلة الجديدة من الانفتاح الاقصادي وتحرير السوق إلى أمريكا والغرب. "ففي أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979، أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، تقديم معونة اقتصادية وأخرى عسكرية سنوية لكل من مصر وإسرائيل، تحولت منذ عام 1982 إلى منح لا ترد بواقع 3 مليارات دولار لإسرائيل، و2.1 مليار دولار لمصر، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1.3 مليار دولار معونة عسكرية. وتمثل المعونات الأمريكية لمصر حوالي 57٪ من إجمالي ما تحصل عليه من معونات ومنح دولية، من الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما من الدول، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه مبلغ المعونة 2٪ من إجمالي الدخل القومي المصري. والتزمت مصر بشروط في المعونة أدت إلى شراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة، فأمريكا قدمت لمصر حوالى 7.3 مليار دولار بين عامى 99 و2005 في إطار برنامج مساعدات التمويل العسكرى الأجنبي، وأنفقت مصر خلال نفس الفترة حوالى نصف المبلغ، أي 3.8 مليار دولار لشراء معدات عسكرية ثقيلة أمريكية".[58]

وكان انعكاس ذلك على الاقتصاد المصري بلوغ حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر 3 مليار دولار منها 2.3 مليار في قطاع النفط و700 مليون دولار في قطاعات الإنتاج والخدمات، حتى وصلت الاستثمارات الأمريكية في مصر إلى 33٪ من جملة الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط و5.2٪ من الاستثمارات الأجنبية في مصر، وتتوجه 45.3٪ من الصادرات المصرية إلى أسواق الولايات المتحدة كما تحصل على 21.2٪ من وارداتها من الولايات المتحدة.[59]

ووزعت المعونات الاقتصادية التي بلغ مجموعها 24.3 مليار دولار خلال الربع الأخير من القرن العشرين (1975- 2000) على القطاعات أو البنود المختلفة على النحو التالي: 6.7 مليار دولار للواردات السلعية بنسبة 27.6٪ من الإجمالي، و5.9 مليار دولار لمشروعات البنية الأساسية شاملة مياه الري والصرف الصحي، والصحة العامة، والطاقة الكهربائية، والاتصالات والنقل، وذلك بنسبة 24.3٪ من الإجمالي،

58 ويكيبديا http://is.gd/mZzce8

59 عبد الوهاب خضر، مرة أخرى.. حول المعونة الأمريكية لمصر!!، الحوار المتمدن، 3 أغسطس 2010 http://is.gd/lsVUV7

و4.5 مليار دولار للخدمات الأساسية كالصحة وتنظيم الأسرة والتعليم والزراعة والبيئة، وتبلغ نسبة هذا البند 18.5٪ من الإجمالي، و3.9 مليار دولار للمعونات الغذائية (خلال الفترة 1975 . 1990) بنسبة 16٪ من الإجمالي، و3.3 مليار دولار تحويلات نقدية ومعونات فنية في مجال إصلاح السياسات والتكيف الهيكلي كالتدريب وتقديم الاستثمارات وما إلى ذلك. وذلك بنسبة 13.5٪ من الإجمالي.60

وبعد سقوط مبارك، بدأ صندوق النقد مفاوضات مع السلطات المصرية –وقتها المجلس الأعلى للقوات المسلحة– لبدء ترتيب جديد للقروض، بعد أن كان آخر قرض مشابه تم إنهاءه في التسعينيات من القرن الماضي. في يونيه 2011، تم تخصيص قرض بحجم 3 مليارات دولار من الصندوق لمصر، وبعد تولي الرئيس مرسي السلطة في يونيه 2012، تم رفع قيمة القرض الى 4.8 مليار دولار، ولكن لم تحصل عليه مصر حتى الآن، رغم الشروط القاسية للصندوق والمعروفة تاريخيا بإصلاح السياسات وإعادة الهيكلة الاقتصادية والتي يدفع ثمنها فقط الفقراء، حيث تمثل برامج التعديل الهيكلي التقليدية تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، ولها أهداف متنوعة: "زيادة مستويات الإنتاج، بالرغم من أن في المراحل الأولى، تكون الأجور المبدئية منخفضة. القضاء على الإهدار وعدم الكفاءة اثناء "ترشيد" الاقتصاد وفقا للاشارات التي يمليها توسع السوق. تحقيق درجة أعلى من الانفتاح على المنافسة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والتحرير المالي. تعديل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتحول في توزيع الموارد والحقوق والامتيازات نحو الفئات الاجتماعية المستفيدة من السوق. الاستجابة لاحتياجات ومصالح رؤوس الأموال الدولية ذات النفوذ القوي العالمي والمحلي، ومن بينها المؤسسات المالية الكبيرة والشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي".[61]

هذا وقد أسفرت جولات أول رئيس الوزراء بعد الثورة عصام شرف عن الوعود بتقديم تبلغ 25 مليار دولار من عدد من الدول العربية، ولكن حتى منتصف يناير 2012 لم تحصل مصر على أية مبالغ من هذه (المنح والمعونات) سوى على (مليار دولار

60 سميحة عبد الحليم، المعونة الأمريكية.. وسياسة العصا والجزرة، أخبار مصر، 20 أكتوبر 2013 http://is.gd/2vZ6DC

61 ماهينور البدراوي، وحبيبة رمضان، منظمات التمويل الدولية فى مصر، تقرير قيد النشر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

للمزيد حول دور بنك الاستثمار الأوروبي في تمويل المشروعات في مصر يرجى قراءة التقارير التالية حيث توضح نمط اقتراض البلاد من بنك الاستثمار الأوروبي (1979-2011) وفقا لتقرير 2012 على عمليات البنك مع مصر http://is.gd/UKuGYu

فقط) عباره عن (1/2مليار دولار) من السعودية فى صوره معونات سلعيه بوتجاز ومنتجات بترولیه و(1/2مليار دولار) نقدي من قطر.[62]

وتعد المساعدات الخليجية موضوعا مرتبطا بنظام الحكم، ففي أيام مرسي قدمت قطر حزمة أولية من المساعدات المالية لمصر بقيمة 2.5 مليار دولار، منها نصف مليار منح ومليارات عبارة عن ودائع، على أن يتم تحويل جزء من الوديعة إلى منحة، ليصبح إجمالي قيمة المنح القطرية مليار دولار، بينما يتضاعف حجم الوديعة إلى أربعة مليارات دولار.[63] ولكن قطر سرعان ما طالبت برد المليارين الوديعة بعد سقوط نظام مرسي. ووقتها أعلنت ثلاث دول خليجية مساعدات تصل إلى 15.9 مليار دولار بواقع 5 مليار دولار من السعودية و6.9 مليار دولار من الإمارات و4 مليار دولار من الكويت.[64] واقتصر دور تلك المساعدات حتى الآن على المواد البترولية وضخ مبالغ في البنك المركزي ليرتفع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 14.9 مليار دولار نهاية يونيه 2013 إلى 17.1 مليار دولار نهاية يناير 2014.[65]

ومنذ انطلاق الاقراض في مصر في عام 1979، وقع بنك الاستثمار الأوروبي 70 قرضا و50 عملية مخاطر رأس المال في كل من القطاعين العام والخاص بقيمة اجمالية حوالي 5.1 مليار يورو، والاستفادة من الاستثمارات الإجمالية في حدود 20 مليار يورو. ووفقا لجمال بيومي، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، فقد قرر بنك الاستثمار الأوروبي إعطاء مصر 900 مليون يورو سنويا في شكل قرض.[66]

أما عن عمليات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في مصر فإن لديه خطة محددة تم الإعلان عنها لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مصر، ولكنه قد ذكر أيضا أنه سيعمل في إطار الخطة السياسية الاقتصادية المقدمة إليه من خلال السلطة المصرية، والتي لا نعلم عنها شيئا لانها لم تعلن على الملأ، لا لمنظمات المجتمع المدني ولا للبرلمان ولا للجمهور بأي شكل من الأشكال.[67]

---

62 د. صلاح جودة، مدونات مباشر، 2 أغسطس 2012 http://is.gd/koJ6Ko

63 5 مليارات دولار مساعدات قطر لمصر، الجزيرة. نت، 8 يناير 2013 http://is.gd/SqLKIT

64 شبكة محيط، مصر تتلقى 15.9 مليار دولار مساعدات خليجية منذ بداية يوليو، 30 أكتوبر 2013 http://is.gd/vQ2RiH

65 أسماء الخولي، دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي، ميدل إيست أونلاين، 29 مارس 2014 http://is.gd/H6Lp4h

66 ماهينور البدراوي، وحبيبة رمضان، منظمات التمويل الدولية فى مصر، مرجع سبق ذكره

67 المرجع السابق

وبدون الدخول في متاهات المشروعات، وتوزيع نسب القروض عليها، لم تلعب تلك المساعدات أدوارا ذات شأن في التنمية وبالتالي قياس تأثيرها على حياة المواطنين، ويرجع ذلك إلى أن الجهات المقرضة هي من تختار بنفسها نوع المشروعات التي ستضخ فيها تلك القروض، كالطاقة وتطوير شبكة المواصلات، وهي ما تعني استفادة تلك الجهات من عوائد تلك المشروعات في صورة استثمارات جديدة، أو تعود بالنفع عليها بشكل مباشر عن طريق توجيه تلك الخدمات لصالح المستثمرين الأجانب المنتميين لبلدان تلك الجهات، دون الاهتمام بأي عائد يمس تطوير مستويات المعيشة والخدمات المقدمة للمواطنين في البلد المقترضة.[68] فعلى سبيل المثال "تعد (شراكة دوفيل) وهي مبادرة من الدول الثمانية الكبرى، وشركاء مهمين، على رأسهم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية من أمثال البنك الأفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية، والبنك الدولي، وغيرهم.. وهم اللاعبون الأساسيون في تحقيق أهداف الشراكة. فشراكة الدوفيل تصف حزم اقتصادية تتبع سياسات السوق الحر، وترى في فتح الأسواق وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة والتقشف في المصروفات العامة أهدافا يجب أن تحقق من أجل الإصلاح الاقتصادي، وهي نفس السياسات التي طالما اتبعتها الدول العربية، فما كان منها إلا أن زادت من معدلات الفقر والبطالة، وأضافت للظلم الاجتماعي والتهميش أبعادا جديدة. لذا، فأهمية الدوفيل وغيرها من الأطر، سواء كانت الأوروبية أو الدولية، تكمن في تحجيمها لمساحة الاختيار وقدرة الدول على اتخاذ القرار المناسب ورسم السياسة العامة بعيدا عن الضغوط والشروط. وهكذا فهذه الأطر تتحدى محاولات التغيير التي تحاول الشعوب العربية الدفع بها منذ اشتعال شرارة ثورة تونس أواخر عام 2010".[69]

مطالب الجماهير وممانعة السلطة

لا شيء قد تحسن في حياة المصريين بعد الثورة.. تصادفك هذه الجملة بشكل يومي عدة مرات على ألسنة الناس.. وهي صحيحة تماما فالأجور تدنت بالمقارنة بقدرتها الشرائية، وعدم وجود أية عدالة في جدول توزيع الأجور حيث "يعود التفاوت

68 لم نستفض في تفاصيل المساعدات الأوروبية لمصر في شكل منح أو قروض، لتغطية ورقة هبة خليل (ضمن هذا الكتاب) لهذا الجانب بالتفصيل.

69 هبة خليل، سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية: ماذا تعلم الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية؟ (رؤية نقدية)، ضمن أوراق هذا الكتاب.

بين العاملين في الغالب إلى ما يعرف ببنود الأجور المتغيرة كالبدلات والمكافآت والأرباح التي عادة ما يتم إقرارها وفقا لقوانين أو إجراءات خاصة، والتي حولت في النهاية جدول الأجور إلي جدول وهمي يختلف تماما عن الواقع حيث تذهب نسبة 80٪ من المبالغ المخصصة للأجور إلى 30٪ من العاملين فيما تذهب الـ20٪ المتبقية إلى 70٪ من العاملين،[70] علاوة على ارتفاع نسبة التضخم التي وصلت في عام 2013 إلى 9.82٪، أيضا ارتفاع نسبة البطالة والتي وصلت في 2013 بين الشباب إلى 54.1٪ وهي النسبة الأعلى في المنطقة العربية.[71] وبشكل عام وصل معدلها العام إلى 13.4٪ في يناير 2014، مقارنة بـ12.4٪ في يناير 2012، في حين كانت 9.4٪ عام 2010 قبل الثورة بعام، وارتفعت معدلات الفقر في مصر إلى 26.3٪ في العام (2012 – 2013) في حين كانت عام (2010- 2011) 25.2٪، بعد أن كانت في عام (1999- 2000) 16.7٪.[72] ويقول تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري مشيرا للتأثيرات الاجتماعية الواسعة للفقر، أن إجمالي عدد المناطق العشوائية في مصر يبلغ ألفا و171 منطقة عشوائية يسكنها نحو 14.8 مليون نسمة ويقدر أن 86.2٪ من إجمالي الأسر في مصر تعيش في سكن غير ملائم، بما يصاحب ذلك من انعدام المرافق والخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء وخدمات صحية.[73] وارتفعت الأسعار الاستهلاكية للأغذية والمشروبات بنسبة ١٦.٣٪ بين يناير ٢٠١٠ وسبتمبر ٢٠١٣، وارتفعت النسبة المئوية للأسر الأكثر عرضة التي تقول أن دخلها لا يغطي الزيادة في النفقات الشهرية، من ٧٨.٩٪ في سبتمبر ٢٠١١ إلى ٨٨.٩٪ في مارس ٢٠١٣ (مرصد الغذاء المصري، ٢٠١٣).[74]

ورغم سير الأوضاع من سيئ إلى أسوأ فقد تبارت حكومات ما بعد الثورة تارة بالضغط على المواطنين من خلال تضييق فرص تحسين مستويات معيشتهم عبر سياسات منحازة ضدهم وتارة في العمل على تحجيم حركتهم لمنعهم من الاحتجاج على رفض هذه السياسات. فبعد تنحي مبارك بثلاثة أيام فقط أصدر المجلس العسكري

70 حسين عبد الرازق، مستقبل العدالة الاجتماعية في مصر، الأهالي، 12 فبراير 2013، http://is.gd/3bB6B1

71 تقرير التنمية البشرية لعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 14 مارس 2013، http://is.gd/LAvfkN

72 بالأرقام.. الفقر في مصر خلال عام (انفوجراف) http://is.gd/AgwyNH

73 حسين عبد الرازق، مستقبل العدالة الاجتماعية في مصر، مرجع سابق

74 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إحصائيات التقرير الموازي.. حول جلسة مساءلة مصر أمام لجنة الأمم المتحدة، http://ecesr.org/?p=767168

الحاكم بيانا أدان فيه ما وصفه باستمرار "الحركات الفئوية" ومطالبا بالتصدي لها".[75] وفي 12 أبريل 2011 أصدر مرسوما بقانون يجرم الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات "الفئوية"[76] ويعاقب المحرضين والداعيين إليها والمشاركين فيها بالسجن وغرامات مالية مبالغ فيها. وقبيل انعقاد أول برلمان منتخب بعد الثورة أصدر المجلس قانونا يتيح التصالح مع رموز الفساد في جرائم الاستثمار.[77] وأصدرت حكومة حازم الببلاوي قانونا جديدا يمنع التظاهر ويعطي للشرطة الحق في فض الاحتجاجات بالقوة.[78] ولحماية الفساد وعدم وضعه تحت أي رقابة أو مساءلة أقر الرئيس المؤقت عدلي منصور قانونا يمنع أي طرف ثالث من الطعن على العقود المبرمة مع المستثمرين،[79] مما يجعل الفساد محميا بقوة القانون. وبالرغم من محاكمة هشام قنديل رئيس وزراء حكومة مرسي بتهمة الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية ألغت عقود بيع عدد من شركات قطاع الأعمال العام، نجد أن حكومة الببلاوي أعدت مشروعا لقانون يمنع محاكمة المسئول إذا تعذر تنفيذ تلك الأحكام، وذلك "بفعل التغيرات الجذرية التى يقوم المشترى بإدخالها على الشركة".[80]

ولكن لم تنل هذه الظروف والسياسات من استمرار الاحتجاجات وبالذات الاجتماعي منها في التصاعد. لا توجد لدينا أرقاما موثقة عن احتجاجات عام الثورة 2011، ولكن عدد الاحتجاجات في عام 2012 وصل إلى ثلاثة آلاف و817 حدثا على مدار العام،[81] وهو العام الذي اقتسمه حكما المجلس العسكري ومرسي. في حين وصل معدل الاحتجاجات في 2013 إلى خمسة آلاف و232 حدثا منهم ألفين و239 احتجاجا عماليا،[82] وهو العام الذي اقتسمه حكم الرئيس المعزول محمد مرسي ونظام 3 يوليو الانتقالي.

---

75 المجلس الأعلى للقوات المسلحة، البيان رقم 5، في 14 فبراير 2011، http://is.gd/Wbm58h

76 مرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 بتجريم الإعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت http://is.gd/IDzCWn

77 المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 بإجازة التصالح مع المستثمرين في الجرائم الاستثمارية http://is.gd/3Otjf9

78 قانون رقم 107 لسنة 2013 بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية http://is.gd/OnzXJr

79 "منصور" يسن قانون (32 لسنة 2014) بإجراءات الطعن على عقود الدولة، بوابة فيتو، 26 أبريل 2014 http://www.vetogate.com/979124

80 "البورصة" تنشر مشروع قانون حماية تصرفات كبار المسئولين، البورصة، 10 نوفمبر 2013 http://is.gd/onBa3a

81 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات العمالية 2012، 28 أبريل 2013، http://ecesr.org/?p=766854

82 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات السنوي 2013، 7 يوليو 2014 http://ecesr.org/?p=768677

يبدو أن الأوضاع مرشحة للتصاعد، خصوصا أن الاستحقاقات الاجتماعية لا مجيب لها عند صناع القرار، فعلى سبيل المثال لا الحصر قررت الحكومة الانتقالية قبيل الانتخابات الرئاسية بأسابيع قليلة، في سابقة تاريخية لحكومات غير منتخبة وتقوم بدور انتقالي فقط، إلغاء دعم الطاقة وزيادة أسعار الغاز والكهرباء والبنزين والسولار، وهكذا شهد المواطنون في مطلع يوليو 2014 زيادات في أسعار المحروقات ووسائل النقل وأغلبية السلع التي يحتاجونها. ومن ثم من المحتمل بشدة أن تشهد الفترة المقبلة موجة ثورية جديدة لن تقتصر فقط على الميادين، بل ستمتد إلى الأحياء السكنية وأماكن العمل المختلفة مما يزيد الأمر تعقيدا للسلطة الجديدة ويضعها أمام اختبار من الصعب أن تخرج منه بسهولة، فإما الانحياز لمطالب الجماهير وتحقيق أهداف ثورتها وعلى رأسها العدالة الاجتماعية، وإما أن تلحق بسابقتها.

أخيرا.. من الصحيح تماما أن تجسيد شعار العدالة الاجتماعية في كل نضال لا يعني أتوماتيكيا استمرار الثورة وبالتالي انتصارها، وصحيح أن العمال لعبوا دورا مركزيا في إسقاط مبارك دون أن يخرجوا من معارك الثورة بدرجة أعلى من التنظيم والتسيس، ولكن تظل المسئولية لتحقيق مطالب الثورة وانتصارها جماهيريا تقع على عاتق القوى الاجتماعية والجذرية وحدها عبر لعب دور القاطرة في إظهار الطابع الاجتماعي والطبقي للحركة بعيدا عن الرطان السياسي النخبوي الأجوف والذي يسبح في فضاء أجندة السلطة دون أن يمس واقع حال الجماهير العريضة صاحبة المصلحة في أن تكون السياسية الصحيحة انعكاسا وتعبيرا عن أوضاع اجتماعية متساوية.

□

العدالة الاجتماعية في ظل المسار الثوري في تونس

فتحي الشامخي

لعبت مطالب العدالة الاجتماعية دورا حاسما في الصراع ضد السلطة الدكتاتورية في تونس، وكانت الدافع الرئيسي للانتفاضة الثورية التي شهدتها البلاد في نهاية 2010 ومحركها الأساسي، والتي نجحت في طرد الديكتاتور.

ماذا غنمت الحركة الاجتماعية من هذا النصر؟ وماهي الحصيلة المؤقتة، على المستوى الاجتماعي، لأربع سنوات من الحراك الثوري المتواصل؟ وإلى أي حد بإمكان مطالب العدالة الاجتماعية أن تلعب اليوم، دورا فاعلا للشروع في بناء تونس جديدة ديمقراطية وعادلة اجتماعيا؟

أزمة اجتماعية حادة تؤدي إلى الثورة

احتكر الحكم في تونس، مدة لا تقل عن 54 سنة، رئيسان اثنان فقط هما بورقيبة (1956- 1987)، ثم بن علي (1987- 2010). حاول الأول تنمية البلاد وتدعيم استقلالها الوطني، إلا أن تنامي الطابع الاستبدادي لحكمه، والانحطاط البيروقراطي لدولته ولحزبه، وضغوط نظام العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة المتنامية على تونس، ساهمت في إفشال تجربته وتعميق أزمته نظامه، رغم ما أحرزه من تقدم ونجاحات في مجالات عديدة.

قضت أزمة منتصف الثمانينيات إذن على آخر الأوهام حول قدرة النظام البورقيبي البرجوازي الوطني على تحقيق تقدم تونس الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن الحركة الاجتماعية عامة، والحركة العمالية، بوجه خاص، قادرة على عمل شيء ما لقلب الأوضاع لفائدتها، على الرغم من أنها كانت المتضررة الأولى من هذا الفشل. كما كانت البيروقراطية الحاكمة، عاجزة بدورها على إيجاد مخرج للأزمة، ليس لأنها تمثل أحد أسبابها الرئيسية، وإنما أيضا لأنها كانت فاقدة للقدرة على تصريفها.

كانت الرأسمالية العالمية تمر بدورها بفترة انتقال عسير من نمط التعديل الفوردي، الذي استمر حتى نهاية السبعينيات، إلى نمط تعديل ليبرالي جديد، يسعى إلى إعادة تنظيم العمل والعلاقات الاجتماعية السائدة، وإلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية بكيفية تسمح بإطلاق حرية الرأسمال في الاستثمار والتجارة والمضاربة المالية وتكديس الأرباح دون قيد أو شرط.

وكان تفوق النهج الجديد في المملكة المتحدة ثم في الولايات المتحدة الأمريكية إيذانا بدخول العالم مرحلة العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة. لم يصمد النظام البورقيبي العليل طويلا أمام ضغوطها، حيث قبلت حكومة بورقيبة، خلال صيف 1986، برنامج المؤسسات المالية الدولية لمعالجة أزمة النظام الحادة. لكن تطبيق هذا البرنامج كان يتطلب إيجاد حل لمعضلة خلافة بورقيبة. وهو ما تكفل به الوزير الأول، الجنرال بن علي، بواسطة الانقلاب الذي حسم بواسطته الأمر لفائدته في 7 نوفمبر 1987.

ليس برنامج التكييف الهيكلي الذي جرى تطبيقه في تونس خلال ربع القرن الأخير مجرد وصفة تتضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، ذات الطابع الرأسمالي الليبرالي الجديد، لمعالجة أزمة النظام البورقيبي فحسب، بل إنه، بالإضافة إلى ذلك، برنامج قام بالتأسيس لنظام اقتصادي واجتماعي جديد كان يسعى إلى الحفاظ على ربحية الرأسمال، خاصة عبر مضاعفة استغلال القوى الكادحة التونسية، واستنزاف مقدرات بلادها الطبيعية. نظام يهدف كذلك على المستوى السياسي، إلى إعادة بسط هيمنة الدوائر الرأسمالية العالمية على تونس. بالتالي لم يسمح انقلاب 7 نوفمبر بانتقال السلطة من بورقيبة إلى بن علي فحسب، بل مكن بالخصوص من الشروع في تركيز إستراتيجية اقتصادية واجتماعية جديدة تستجيب لشروط ربحية الرأسمال العالمي، قوامها الانفتاح على السوق العالمية والمرونة الاجتماعية وانسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية.

شرع النظام الجديد في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، وسياسة التقشف في المصاريف العمومية، ثم دعم، سنة 1995، هذا التوجه الرأسمالي الليبرالي الجديد بإجراءين تمثل الأول في انضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة، والثاني في انخراطها في خطة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط، خاضعة لنفوذها وتخدم مصالح قواها الرأسمالية.

مكنت مختلف الإصلاحات الهيكلية الرأسمالية من إعادة تنشيط آليات النمو الاقتصادي، لكن الثمن الاقتصادي والاجتماعي الذي دفعته تونس كان مرتفعا للغاية، حيث أن جزءا هاما من الدخل السنوي كان يغادر البلاد عبر آليات عديدة منها بالخصوص آلية المديونية الخارجية، وترحيل الأرباح، وكذلك تهريب رأس المال الذي كان يقوم به الأثرياء التونسيون، والذي بلغت قيمته، في فترة حكم بن علي، 34 مليار دولار[83].

[83] http://is.gd/0yWjQY

شملت الانعكاسات السلبية الاجتماعية للنظام الرأسمالي الليبرالي الجديد كامل القطاعات، في مقدمتها قطاع الشغل. كما أدى خضوع الدولة لمنطق النظام الجديد ولشروطه القاسية إلى تقلص حاد لدورها الاجتماعي التعديلي، مما ساهم في ارتفاع الأضرار التي طالت ظروف عيش غالبية السكان، خاصة منهم سكان الأحياء الشعبية وأقاليم البلاد الداخلية.

يتفق الجميع على اعتبار أزمة التشغيل، التي استفحلت بشكل خاص خلال العقد الأخير من حكم بن علي، السبب الأساسي لاندلاع الثورة. وهي أزمة كان يغذيها تفاقم عجز الاقتصاد المحلي وسياسة الدولة على الاستجابة بالقدر الكافي لطلبات الشغل المتزايدة، وهو ما أدى بالخصوص إلى:

1) تواصل المستوى المرتفع لنسبة البطالة الهيكلية الرسمية، حيث بلغت 13 بالمائة من القوى العاملة سنة 2010. وهي تطال خاصة الشباب من دون 35 سنة، الذين يمثلون 85 بالمائة من مجموع المعطلين عن العمل. كما تتجلى أزمة سوق الشغل التونسية على مستوى النوع، حيث تصل نسبة بطالة النساء 18.9 بالمائة مقابل 10.9 بالمائة في صفوف الرجال. بالإضافة إلى كون البطالة تطال ولايات الأقاليم الداخلية، حيث تساوي نسبتها ضعف المعدل الوطني.
2) وبروز ظاهرة هيكلية جديدة تتمثل في بطالة أصحاب الشهادات الجامعية، حيث ارتفع عدد المعطلين من هذا الصنف من خمسة آلاف و900 معطل سنة 1994 إلى 139 ألفا سنة 2010.
3) وتفاقم ظاهرة العمالة الناقصة واتساع دائرتها لتشمل قبل اندلاع الثورة 60 بالمائة من الناشطين المشتغلين.

أزمة الدخل

تبرز الأرقام الرسمية تحسن مؤشرات الفقر في تونس، حيث تفيد هذه الأرقام أن عدد الفقراء قد انخفض من 823 ألف فقير سنة 1980 إلى 399 ألف فقير سنة 2000، وبالتالي فإن نسبة الفقر قد انخفضت بشكل ملحوظ من 32.4 بالمائة سنة 2000 إلى 15.5 بالمائة سنة 2010[84]. كما أفادت مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية

[84] http://is.gd/RV3PFL

لكن محمد الناصر، غداة سقوط بن علي، أن نسبة الفقر الحقيقية تساوي 25 بالمائة من مجموع السكان، وهي نسبة قدرتها بناء على المعطيات المتوفرة لديها حول عدد المنتفعين بآليات المساندة التي توفرها الوزارة كبطاقات العلاج المجاني وبطاقات العلاج ذات التعريفة المنخفضة وحصر الأسر المنتفعة بمنح العائلات المعوزة وجرايات الشيخوخة وغيرها من البرامج الاجتماعية.

لكن وبصرف النظر عن تضارب النسب المتعلقة بمستويات الفقر، ومدى مطابقة الطرق والمعطيات المعتمدة في قياسها، فإنه بات من المتأكد، خاصة بالنسبة للعقد الأخير من حكم بن علي، أن مستوى عيش عموم التونسيات والتونسيين قد سجل تراجعا لافتا. وهو تراجع كان يدعمه استفحال أزمة التشغيل، من ناحية، واهتراء المقدرة الشرائية للأجور وتنامي الضغط الجبائي على الطبقات الكادحة بوجه خاص، من ناحية أخرى. كما ساهم تراجع تدخل الدولة الاجتماعي، في إطار سياسة التقشف في المصاريف الاجتماعية، بدوره في تشديد وتيرة آليات الاقصاء الاجتماعي وتوسيع دائرة الفقر.

في المقابل، وبشكل مواز، كانت عائلات الزوج بن علي- الطرابلسي، والعائلات المصاهرة لها تراكم الممتلكات وتكدس الأرباح وتبسط نفوذها على الأخضر واليابس[85]. وكانت لا تتردد في التظاهر بهذا الثراء السريع وغير المشروع، وهو ما كان يؤجج لدى الطبقات الشعبية مشاعر الحيف اجتماعي والظلم الصارخ. وهو ما كانت تدل عليه الاحتجاجات الاجتماعية، والاضرابات العمالية التي تسارعت وتيرتها في آخر سنوات حكم بن علي. ولعل أبرز هذه الاحتجاجات الاجتماعية على الاطلاق، انتفاضة الحوض المنجمي، بجنوب غرب البلاد، خاصة مدينة الرديف التي صمدت فيها الحركة الاحتجاجية في وجه القمع الشرس ستة أشهر كاملة.

ليس هناك شك، بعد مرور أربع سنوات على سقوط بن علي، حول حقيقة أن الوضع الاجتماعي قد شهد مزيدا من التأزم. حيث لم تقع معالجة أزمة التشغيل الحادة، كما لم يجري تخفيف الفقر أو فك عزلة الأقاليم المهمشة. لكن الأسوأ هو ارتفاع حجم البطالة بشكل غير مسبوق، واهتراء المقدرة الشرائية لعموم الأجراء والكادحين، وتوسع نطاق هذا التقهقر الاجتماعي ليشمل شرائح اجتماعية كانت تتمتع، قبل 14 يناير 2011، بوضعيات مريحة نسبيا. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد

[85] http://is.gd/gwF73P

إذ أن ما ينتظر هؤلاء جميعا، في الأسابيع والأشهر القادمة، هو المزيد من إجراءات التقشف والتعديلات الهيكلية التي سوف تحمل معها مزيدا من الأضرار الاجتماعية.

ارتفع عدد المعطلين عن العمل من 492 ألف سنة 2010 إلى 610 آلاف سنة 2013، بزيادة بنسبة 24 بالمائة. في نفس الوقت ارتفعت نسبة البطالة بنقطتين من 13.3 بالمائة إلى 15,3 بالمائة. لكن المتضرر الأكبر هم حاملي الشهادات الجامعية حيث ارتفع عدد المعطلين على العمل في صفوفهم من 139 ألف سنة 2010 إلى 250 ألف سنة 2013، بزيادة بنسبة 80 بالمائة. كما أنه من غير المتوقع أن يطرأ تحسن في مستوى التشغيل خلال الأشهر القادمة، حيث قررت الحكومة في ميزانية الدولة لسنة 2014 تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية.

أما بالنسبة لتطور للأجور فإن المتأكد هو تواصل اهترائها نتيجة التضخم المالي الذي تشهده تونس خلال السنوات الأربع الأخيرة. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن الحكومة تصرح بمعدل تضخم سنوي يساوي 5,3 بالمائة، فيما تؤكد "منظمة الدفاع عن المستهلك" من جهتها، على أن هذه النسبة تقع في الحقيقة ما بين 10 و15 بالمائة وهو ما يؤكده الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يطالب منذ مدة طويلة بمراجعة محتوى السلة المعتمد لاحتساب نسبة التضخم لملائمتها مع تطور الاستهلاك في تونس. ومما يزيد في التأكيد على حقيقة تراجع المقدرة الشرائية لعموم الأجراء، الذين يمثلون 72 بالمائة من مجموع القوى العاملة المشتغلة، عدم تحقيق أية زيادة في الأجور على امتداد السنتين الأخيرتين (2013 و2014). باستثناء الترفيع المتوقع في الأجر الأدنى الصناعي الذي ستفضي إليه المفاوضات الاجتماعية حول هذا الموضوع، التي انطلقت منذ نهاية شهر أبريل بين الحكومة ومنظمة الأعراف والاتحاد العام التونسي للشغل.

ومما يدعم الاعتقاد بتواصل مسار تراجع المقدرة الشرائية للأجراء ولعموم الطبقات الشعبية هو ما برمجته الحكومة في ميزانية 2014 من ضغط جبائي إضافي على الأجور بـ12 بالمائة، وترفيع في الأداء على القيمة المضافة بنسبة .7.2 بالمائة، والزيادة في الأداء على الاستهلاك بنسبة .6.5 بالمائة. كما تتهيأ الحكومة إلى التخفيض في ميزانية الدعم بنسبة 22 بالمائة سنة 2014 وهو إجراء يندرج ضمن تمشي الحكومات المتعاقبة بعد 14 يناير والمتمثل في مزيد من التقليص في "التحويلات الاجتماعية " أو" الأجر غير المباشر". أخيرا يجدر التذكير بأن السياسة النقدية

المطبقة عبر الترفيع في أسعار الفائدة تزيد في الضغط على مدا خيل الأجراء وتضعف بدورها من قدرتهم الشرائية.

نستخلص من خلال هذا العرض المكثف للوضع الاجتماعي في تونس، قبل الانتفاضة الثورية وبعدها:

1) أن ظروف عيش عموم التونسيات والتونسيين قد شهدت تدهورا ملموسا، خاصة خلال السنوات الأخيرة من حكم بن علي. فيما كانت أقلية من العائلات الحاكمة تكدس الثروات الطائلة، على مرأى ومسمع الجميع. مما ولد لديهم الإحساس بالجور الاجتماعي والظلم، وغذى فيهم مشاعر عدم الرضا والنقمة على النظام القائم، ودفعهم للمطالبة بالعدالة الاجتماعية.
2) هيأت إذن الأزمة الاجتماعية الطبقات الشعبية للانتفاضة ضد البطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والفقر، من أجل نظام اجتماعي بديل يضمن لها حقوقها، على أساس مساهمتها الحرة والواعية في إنتاج الثروة وفي الاقتسام العادل لثمارِها. ثم دفعتهم
3) لكن الحصيلة المؤقتة للثورة لا تزال دون المطلوب بكثير، بل هي مخيبة للآمال. حيث أن ظروف معيشة الشعب الكادح قد ازدادت سوءا. وهو ما يؤكده تقهقر الترتيب الدولي لتونس على مستوى مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المرتبة 78 عالميا سنة 1993، إلى المرتبة 81 سنة 2010 ثم المرتبة 94 سنة 2012[86].

كيف تتعامل الأحزاب والقوى السياسية مع مطالب العدالة الاجتماعية التي تنادي بها الطبقات الشعبية والتي ثارت من أجلها؟ وما هو دورها في دفع المسار الثوري أو عرقلته؟

مطلب العدالة الاجتماعية ومختلف القوى المحلية والخارجية

لا تزال المطالب الاجتماعية تمثل، ثلاث سنوات ونصف بعد سقوط السلطة الدكتاتورية، المحرك الأساسي للاحتجاجات الشعبية، وحجر عثر أمام جميع محاولات النظام القائم لإعادة ترميم الشروط السياسية لنشاط الاقتصاد المهيمن دون

[86] http://is.gd/xNpwpf

الاستجابة للمطالب الشعبية، وذلك رغم غياب افتقارها لحزب ثوري لا يكتفي بإعلان النوايا، وإنما يقود الحراك الثوري لخوض النضال المباشر من أجل تحقيقها.

كما لا تزال مضاعفات الثورة تلقى بثقلها على جميع دوائر الحياة، حيث ما انفك النظام المحلي يتقلب على وقع الضربات التي يتلقاها من الحركة الجماهيرية، تارة، ومحاولات تجديده، من قبل قوى الثورة المضادة الخارجية والداخلية، تارة أخرى.

وفي حين لا تزال مطالب العدالة الاجتماعية تفرض نفسها، ليس على النظام القائم فحسب، وإنما أيضا على جميع الأحزاب السياسية، دون استثناء، يكتفي جزء كبير من الطيف السياسي بتعويم هذه المطالب ضمن الشعار العام المنادي بـ"تحقيق أهداف الثورة"، على غرار ما دأب عليه الحزب الحاكم في ظل النظام الديكتاتوري، عندما كان يربط تحقيق المطالب الاجتماعية بما كان يسميه "تحقيق التنمية الشاملة".

تميز المشهد السياسي في تونس قبل 14 يناير 2014 بهيمنة شبه مطلقة لحزب بن علي "التجمع الدستوري الديمقراطي". أما المعارضة، التي كان جزئها الكبير غير قانوني ومطارد، فكانت تتمثل بالخصوص في الحركة الديمقراطية التقدمية التي ساهمت في النضال ضد الدكتاتورية، وكان لها دور هام في تهيئة الشروط لإسقاطها. وكذلك الحركة السلفية، خاصة حزب حركة النهضة فصيلها السياسي الأبرز.

تغير هذا المشهد بعد الانتفاضة الثورية. وتمثلت أبرز تحولاته في حل الحزب الذي حكم البلاد بقبضة من حديد طوال أكثر من نصف قرن. وتسجيل عدة أحزاب سياسية حضورها العلني والقانوني لأول مرة في الساحة السياسية، وهي الأحزاب اليسارية الراديكالية والأحزاب السلفية، كما شهدت الحركة الديمقراطية بشكل عام، تحولات عميقة أفضت إلى تفككها، وإلى إعادة تشكلها على أرضيات سياسية متعددة. كما تجدر الإشارة بروز المركزية النقابية، الاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمة الأعراف، اتحاد الصناعة والتجارة كقوى فاعلة على الساحة السياسية. وهو دور ما انفك يتأكد في ظل غياب قوة سياسية قادرة على ملء الفراغ السياسي الذي تركه حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" المنحل.

تلعب مختلف هذه القوى دورا بالغ الأهمية في كل المسائل المتصلة بالمطالب الاجتماعية، وبتحقيق العدالة الاجتماعية، التي تطالب بها الطبقات الكادحة.

ويختلف هذا الدور ما بين مؤيد ومناهض لهذه المطالب بحسب الطبيعة الاجتماعية لكل واحد منها.

ولئن كانت الحركة الديمقراطية تقليديا نصير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم التونسيات والتونسيين، إلا أن التغيرات الهامة التي شهدتها بعد الثورة جعلت جزءا منها يغير مواقفه الاجتماعية بصفة جذرية. فبعد أن كان يوحد الحركة الديمقراطية نضالها ضد الاستبداد السياسي وانتهاك الحقوق الديمقراطية والاجتماعية الأساسية، عجل واقع ما بعد بن علي، سيرورة الفرز داخلها، ما بين جناح إصلاحي انحاز لوجهة نظر ومصلحة البرجوازية الكبيرة المحلية والعالمية، وجناح حافظ على طبيعته الاجتماعية التقدمية، على الرغم من بقاء بعض مكوناته تحت تأثير إيديولوجيا الإصلاح البرجوازي، يضم بالأساس الجبهة الشعبية وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي كان ولا يزال يمثل نقطة ارتكاز هامة للحراك الديمقراطي التقدمي في تونس، وأخيرا جناح ثوري، هو الأصغر حجما، منخرط بشكل مباشر في الحراك الثوري ولكنه يظل عاجزا على تنظيمه ودفع مساره. أما الطبقة العمالية والطبقات الكادحة عموما فهي لا تزال إما منعزلة سياسيا، أو تحت تأثير القوى السياسية الفاعلة.

ما انفك الجناح الإصلاحي للحركة الديمقراطية يلعب، منذ سقوط بن علي، دور قوة الشد للمسار الثوري، وكابح للنضالات، ومغلب لمنطق التوافق ضد استحقاقات الثورة واستكمال مسارها، وتعميق القطيعة مع النظام القائم. في المقابل، يساهم هذا الجناح في مسار إعادة تشكيل قوة سياسية جديدة تعوض الحزب الحاكم المنحل، وتكون قادرة على إعادة الاستقرار للنظام القائم. وفي هذا الإطار، سجلت مختلف مكونات هذا الجناح الاصلاحي تقاربا وتلاحما مع العديد من القيادات والقوى السياسية التي كانت تنتمي لسلطة بن علي. ومن أبرز التشكيلات السياسية التي أفرزها هذا المسار، هو حزب نداء تونس الذي يعد، من حيث نوايا التصويت في الانتخابات القادمة، أهم حزب سياسي، بعد أن نجح في انتزاع الصدارة من حزب النهضة.

ويعد حزب نداء تونس والأحزاب العديدة الأخرى التي تدور في فلكه، سواء تلك المتحالفة معه في "الاتحاد من أجل تونس"، أو مجموعة الأحزاب سليلة حزب التجمع المنحل، من أبرز أعداء الحقوق الاقتصادية للطبقات الشعبية في المرحلة الراهنة. حيث أن جزءا هاما من هذه المجموعة هو الذي أشرف، في ظل حكم بن علي، على تطبيق سياسة التقشف والتعديلات الهيكلية الرأسمالية الليبرالية الجديدة، وتيسير إعادة

التملك الاستعماري الجديد لتونس، بالإضافة إلى دورها في الجرائم العديدة الأخرى التي ارتكبت في حق الشعب التونسي. والآن تشهد الشبكة التجمعية انتعاشه ملحوظة، وعودة قوية إلى الساحة السياسية، مستفيدة في ذلك من تردي الأوضاع العامة بالبلاد، وعجز أو تنكر مختلف القوى السياسية للمطالب الاجتماعية للثورة.

لم يعد اليوم حزب نداء تونس يكلف نفسه عناء إخفاء توجه الرأسمالي الليبرالي الجديد، والمعادي لمطالب الثورة. كما لم يعد بخاف على أحد، كونه الإطار السياسي الأهم لإعادة تشكل الحركة الدستورية- التجمعية. وهو يساند اليوم بكل قوة حكومة مهدي جمعة، المكلفة بتطبيق برنامج المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي، والمتمثل في تشديد طابع سياسة التقشف في المصاريف الاجتماعية، وتسريع نسق إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية الجديدة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية التونسية. أي البرنامج الذي يسعى إلى تثبيت النظام الاجتماعي الذي ثار ضده الشعب، وتشديد طابعه الاقتصادي والاجتماعي المعادي لمصالح عموم التونسيات والتونسيين.

في المقابل، يغلب على الحركة الديمقراطية التقدمية التردد والمراوحة ما بين المساندة الفعلية لمطالب الثورة، والاصطفاف وراء القوى الليبرالية والاصلاحية، بدعوى أولوية مهمة إنجاح "الانتقال الديمقراطي" قبل الخوض في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تأكيد الجبهة الشعبية في برنامجها وفي خطابها وفي نضالها الميداني على تبنيها المطلق لمطالب الثورة، إلا أنها غالبا ترجح المسائل السياسية في نشاطها وتترك جانبا هذه المسائل.

أما الحركة السلفية فإنها وجدت أرضية خصبة في أوساط الجماهير الشعبية، التي أنهكها الاستغلال وسحقها الظلم وأضر بها الفقر، وأهانتها القوى الأجنبية والاستعمار الجديد، لتنتشر بسهولة. وقد تتوج صعودها بنجاحها في انتخابات أكتوبر 2011 التي مكنتها من استلام السلطة ومن إمكانية تحقيق برنامجها، ناهيك وأن زهاء 40 بالمائة من الناخبين قد وضعوا ثقتهم في الإسلاميين وعلقوا آمالا كبيرة على وعودهم الانتخابية.

يتفق الحزبان الأكبر حاليا في تونس حول تبينهما للنظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي الجديد. في حين ترفض الجبهة الشعبية، القوة السياسية الثالثة، من حيث نوايا التصويت في الانتخابات القادمة، هذا النظام حيث ينادي برنامجها بضرورة: "اعتماد منوال تنمية وطني يقطع مع المنوال القائم". لكن تتفق هذه القوى

السياسية في القوال بأهمية المطالب الاجتماعية التي نادت بها الثورة. مع اختلاف هام هو أن الجبهة الشعبية لم تباشر السلطة إلى حد الآن، وبالتالي ليس من الممكن التثبت من صدق نواياها، قبل وصولها إلى سدة الحكم. في حين مارسها حزب النهضة وخاصة حزب نداء تونس، الذي يتكون بالأساس من التجمعيين والدستوريين الذين سيطروا على الحكم أكثر من نصف قرن، كما شغل السبسي، مؤسس نداء تونس والقيادي في النظام السابق، خطة رئيس الحكومة من مارس إلى نوفمبر 2011، وبالتالي أصبح بالإمكان وضع أقوالهم ووعودهم على محك التجربة الملموسة.

تتبنى حركة النهضة مقولة العدالة الاجتماعية، التي ترددت عديد المرات في برنامجها الانتخابي "من أجل تونس الحرية والعدالة والكرامة"[87]: "يستند منوالنا للتنمية على ثلاث منطلقات أساسية ومتلازمه تتمثل في: مطالب الثورة وانتظارات المواطنين التي تتمحور حول التشغيل والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والقطع مع الفساد والتنمية الجهوية المتوازنة..."[88]. وكذلك: "يقوم منوالنا في التنمية للمرحلة القادمة على مبادئ التوسيع والتنويع والتكامل وتعبر عنه الاهداف العامة التالية: تحقيق العدالة الاجتماعية بمكافحة الفقر والرفع من المستوى المعيشي للمواطن..."[89].

ثم تعد حركة النهضة التونسيين، في حال انتصارها في الانتخابات ووصولها إلى السلطة، بعدد هائل من الاجراءات والمبادرات تضمنتها بنود برنامجها التي يبلغ عددها 365 بندا، أغلبها ذات صلة بظروف عيش الشعب التونسي: " حتى لا يبقى من بين التونسيين فقير"[90]. ومن بين هذه الاجراءات، نذكر بالخصوص: " تطبيق خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توفير الشغل للتونسيين والتونسيات ومرافق الحياة الكريمة وتحقيق التنمية الجهوية"[91] و: "معاجلة قضية التشغيل باعتبارها قضية وطنية... وضمان التوازن الجهوي من خلال تطوير البنية الاساسية والمرافق الجماعية في المناطق الاقل حظا في التنمية... والعمل على تحقيق الامن الغذائي...".

87 برنامج حركة النهضة http://is.gd/xrrJmY

88 نفس المصدر، الصفحة 17

89 نفس المصدر، نفس الصفحة

90 نفس المصدر، الصفحة 37

91 نفس المصدر، الصفحة 5

أما فيما يتعلق بموقف حزب نداء تونس من مطالب العدالة الاجتماعية فإن الجواب يصعب العثور عليه نظرا لعدم نشر هذا الأخير لأي برنامج. وسوف نكتفي بهذه الإشارات العامة التي نجدها على موقع الحزب على الإنترنت، في باب "مشروعنا"[92] حيث نقرأ: "وستقدم حركة نداء تونس خارطة طريق تتمثل في خطة عاجلة لمعالجة الأوضاع المتردية حاليا. كما ستتقدم بمشروع برنامج متكامل للخمس سنوات المقبلة وبخطة تمويله لإعطاء حلول لتطلعات الشباب والجهات ودعم برامج التنمية". وكذلك: "تؤكد حركتنا على ضرورة تسوية تاريخية بين القوى الحية وقوى الإنتاج بالبلاد ومن شرائح شعبية ومتوسطة، تفضي إلى عقد اجتماعي جديد تتم صياغته بالحوار بين الفاعلين السياسيين والنقابيين والمهنيين. إن هذا العقد الاجتماعي الجديد سيسمح بترسيخ مبدأ الحوار الاجتماعي وتعميمه وترسيخ مبدأ العمل اللائق على أرض الواقع وكذلك تأمين المسارات المهنية والحق في التكوين المستمر طيلة الحياة المهنية مع اعتماد مبدأ التشاركية في تسيير نظم الحماية الاجتماعية بين الدولة والنقابات والأعراف. وذلك بالتوازي مع تأمين كل أسباب تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية التي تمثل الضمانة الأولى لخلق الثروة ومواطن الشغل. كما سيسمح العقد الاجتماعي بالتأسيس لسياسة دخل ضامن للقدرة الشرائية للطبقات الشعبية والمتوسطة". ثم: "وإذ نؤكد على ذلك فإننا نؤكد بالتوازي على الدور المحوري للمؤسسات والاستثمار الخاص للخروج من الأزمة الحالية وإحداث مواطن الشغل. لكن صعوبة الظرف الاقتصادي الحالي تجعل من واجب الدولة التعهد ببرنامج وطني للتشغيل يشتمل على حزمة من الإجراءات الاستثنائية من أجل مقاومة البطالة الحادة في صفوف الشباب بصفة عاجلة خلال سنتين وهي الفترة الضرورية لعودة النمو الاقتصادي إلى نسق تصاعدي".

في حين تكفي تجربة الحكم الطويلة للتأكد من مدى صدق النوايا الاجتماعية لحزب نداء تونس، واستعدادها لتحقيق تطلعات الشباب والجهات... في الواقع يجيب نداء تونس بنفسه على هذا السؤال، ولو بطريقة غير مباشرة، عندما يعتبر أن تحقيق العدالة الاجتماعية مشتق من النمو الاقتصادي والسوق والتبادل الحر، وهو ما أثبتت تجربة تونس الماضية بطلانه. كما يفند وعود نداء تونس استمرار دعمها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ما انفكت تفرضها المؤسسات المالية على تونس منذ ما يزيد عن ربع قرن.

[92] http://is.gd/9buiRM

وليست حركة النهضة بأحسن حال رغم حماسية برنامجها الاجتماعي وسخاء وعودها، حيث لم يعد من الصعب الحسم في هذا الموضوع بعد تسلمها مقاليد الحكم في البلاد وتكوينها لائتلاف حكومي ثلاثي (الترويكا) حضي بأغلبية مريحة في المجلس التأسيسي. فهي على غرار حزب نداء تونس تعلن تبنيها "للاقتصاد الحر" وهي التسمية الملطفة للنظام الاقتصادي المهيمن، على الرغم من إقرارها: "عجز المنوال الاقتصادي السابق على حل مشكلات الاقتصاد التونسي وعلى رأسها البطالة والتفاوت الجهوي". كما يمكن نذكر بأبرز الوعود الاجتماعية التي التزم بها حزب النهضة قبل انتخابات أكتوبر 2011 التي حملته إلى السلطة والتي لم تسعى إلى تحقيقها، خاصة منها التشغيل، حيث وعدت بإحداث نصف مليون موطن شغل، قبل أن تخفض العدد إلى 300 ألف موطن شغل، ليصل الأمر بحكومة الترويكا، التي تتزعمها النهضة إلى إعلان تجميد التشغيل في الوظيفة العمومية خلال سنة 2014، وهو قرار لم تجرؤ على اتخاذه حكومات بن علي من قبل. كما تنكر لوعدها بالترفيع في الاجر الادنى الصناعي والأجر الأدنى الفلاحي خلال سنة 2013، على خلاف ما جرت عليه العادة منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي. كما وعدت بإحداث صندوق للبطالة ولكنها لم تفعل، على الرغم من مطالبة الاتحاد العام التونسي للشغل بذلك والعديد من منظمات المعطلين عن العمل، خاصة اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل.

في التحليل الأخير تتبنى الأحزاب الرأسمالية الليبرالية مقولة العدالة الاجتماعية قولا، ولكنها تعمل على تنفيذ سياسات التقشف وإعادة الهيكلة التي تفاقم التفاوت الاجتماعي وتغذي الأزمة الاجتماعية، وتكتفي بمعالجة الضحايا عن طريق الوعود بالغد الأفضل، وترقب انعكاسات ثمار النمو الاقتصادي وتنامي أرباح المشروعات الرأسمالية، خاصة منها الأجنبية، أو عن طريق المشروعات الخيرية التي يرجى من الأثرياء كفالتها بالتبرعات والصدقات.

بعد عامين من الحكم أجبرت حكومة النهضة على الاستقالة يوم 9 يناير، على خلفية الاحتجاجات الشعبية التي عمت البلاد مجددا تنديدا بقرار الحكومة تسليط إتاوات جديدة على قطاع النقل. وهي احتجاجات سبقتها، خلال صيف 2013، موجة من الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، ضمت مئات الآلاف من المواطنات والمواطنين، مطالبة بحل المؤسسات المنبثقة عن انتخابات أكتوبر 2011. وهي احتجاجات مردها ارتفاع البطالة وتدهور المقدرة الشرائية وتفاقم أزمة الأقاليم الداخلية وتراجع النشاط الاقتصادي وانخرام الأمن خاصة بسبب انتشار الجماعات الجهادية الارهابية.

وكذلك بسبب شبهات عديدة حول قضايا فساد مالي، كالقضية المنشورة لدى القضاء والمعروفة باسم "شيراتون غايت"، والمتعلقة بوزير الخارجية السابق، القيادي في حزب النهضة وصهر رئيسها.

في المقابل تمثل الجبهة الشعبية القوة السياسية الائتلافية الوحيدة في الوقت الراهن، التي تتبنى مقولة العدالة الاجتماعية في خطابها، وتسعى من خلال ما تقترحه من برامج وعبر نضالها الميداني، إلى تغيير المنطق الاقتصادي والاجتماعي السائد في تونس، وإعادة ترتيب الأولويات المحلية لجعلها تتوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية وأهدافها.

لكن وبقدر أهمية التبني الكامل لمقولة العدالة الاجتماعية، وكذلك الرغبة والسعي للتقدم في هذا الاتجاه، فإن استنباط البدائل وصياغة البرامج لا يقل أهمية، بما في ذلك إقناع المعنيين بذلك، وخاصة تشريكهم الحر والواعي في صياغة هذه البدائل والبرامج والنضال من أجل الشروع في تحقيقها. كما أن النضال المتماسك والمتواصل، مع من هم في أشد الحاجة إلى إجابات عملية وسريعة على مطالبهم الأكثر إلحاحا، يعد بدوره من الشروط الضرورية لخلق ميزان القوى الاجتماعي القادر وحده على قلب منطق الأشياء السائد، والشروع في بناء تونس جديدة على أسس العدالة الاجتماعية، والحرية والسيادة الوطنية.

نجد في التوطئة العامة لبرنامج الجبهة الشعبية إشارة واضحة لأحد أبرز أهداف الجبهة الشعبية "تحقيق العدالة الاجتماعية". وهي تعتبر أن تحقيقها يتوقف على تعزيز الدور الحيوي للدولة في الاقتصاد، بصفتها منتج ومستهلك في آن واحد. ويتم ذلك بالخصوص عبر: "تفعيل دور التخطيط الوطني والديمقراطي التشاركي للاقتصاد بجميع مستوياته المحلية والجهوية والمركزية. ويتم ذلك أيضا من خلال تعزيز الدور التعديلي للدولة، والعمل على حماية القطاعات الناشئة من المنافسة الأجنبية. ثم التعامل بشكل جدي مع الرأس المال الوطني في مرحلة الانتقال الراهنة، وجعله طرفا مساهما في بناء اقتصاد وطني وداعما لمجهود الدولة." وكذلك عن طريق: "دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال، سن قانون أساسي يحدد المبادئ التي يتأسس عليها ولا سيما مبدأ أولوية الإنسان على رأس المال. وبعث تعاونيات إنتاج وخدمات وجمعيات تنموية كإطار لهذا القطاع. ووضع الآليات الضرورية لتمويله وتطويره، وأخيرا، ضبط قواعد التسيير الديمقراطي والشفاف داخل مكوناته." وأخيرا بواسطة: "ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لتحقيق

الكرامة، وتفعيل التنمية الوطنية، حيث لا كرامة للمواطنات والمواطنين التونسيين، بدون ضمان هذه الحقوق التي تعد من مقومات العيش الكريم، والتي تعتبر من الواجبات الأساسية للدولة وتعهداتها. وبالإضافة إلى ذلك يعد ضمان هذه الحقوق، لكافة أفراد الشعب، شرطا أساسيا لمشاركتهم الفعالة في تحقيق التنمية الوطنية المنشودة".

أخيرا، يبدو أن تونس بصدد مزيد الابتعاد عن أهداف العدالة الاجتماعية، خاصة بعد تكوين حكومة "الكفاءات" التي يترأسها مهدي جمعة، منذ نهاية يناير الماضي. حيث أعلن جمعة، مباشرة بعد حصوله على ثقة المجلس التأسيسي، موافقته على برنامج صندوق النقد الدولي، عن طريق التزام كتابي وجهه لمجلس إدارة الصندوق، يقبل من خلاله تمديد فترة برنامج الاصلاحات الهيكلية وسياسة التقشف، من يونيه 2015 إلى مارس 2016. وفي ذلك التزاما صريحا بقبول شروط الاتفاق الذي أبرمته حكومة النهضة مع الصندوق في أبريل 2013 بواشنطن.

هل بإمكان حكومة جمعة أن تكون، في نفس الوقت، وفية لأهداف الثورة، من ناحية، ومنفذا مطيعا لتعليمات الدوائر الرأسمالية الأجنبية التي تسعى إلى معالجة الأزمة التونسية بأدوات الرأسمالية النيوليبرالية الأكثر وحشية، وبالعصا الغليظة أيضا، من ناحية أخرى؟ وكما لم تدخر النهضة جهدا، من قبلها، في تطبيق نفس السياسة، ستواصل حكومة جمعة السير على نفس الطريق، لكن دون أن يعيق عملها الخوف من حكم صناديق الاقتراع.

تتواجد حكومة جمعة إذن في ظرف دقيق للغاية يتميز بتأكد المخاوف المحدقة بعموم التونسيات والتونسيين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فبالإضافة إلى استمرار السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة قبل الثورة، توافقت الحكومات المتعاقبة، مع الدوائر المالية والسياسية الاستعمارية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي، على عدة برامج تهدف كلها إلى تسريع نسق التعديلات الهيكلية الرأسمالية الليبرالية الجديدة وتوسيع نطاقها، وكذلك مواصلة سياسة التقشف في مصاريف الدولة الاجتماعية وتقليص الاستثمارات في الجهات وفي الخدمات الاجتماعية.

ويتضح اليوم، بما لا يدع مجالا للشك، أن حكومة مهدي الجمعة لم تنقطع عن تطبيق هذه السياسة المعادية لمصالح الشغالين والطبقات الكادحة عامة، فهي مكلفة بتطبيق ميزانية التقشف التي أعدتها حكومة الترويكا وصادق عليها المجلس

التأسيسي، وهي ميزانية تلزم الدولة، ومن خلالها القطاع الخاص، بتجميد الأجور بالتوازي مع الزيادة في الضغط الجبائي المباشر وغير المباشر عليها، والتقليص من دعم المواد الأساسية ومصادر الطاقة، مما سينتج عنه مزيد من اهتراء القدرة الشرائية للأجراء والطبقات الشعبية والمتوسطة بكيفية غير مسبوقة. كما تلزم الميزانية الجارية الدولة بإيقاف الانتداب والامتناع عن بعث المشروعات. وذلك في الوقت الذي قررت فيه الطبقة الحاكمة في قانون المالية التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات من 30 إلى 25 بالمائة بحجج واهية، الغرض الوحيد منها هو الحفاظ على امتيازات الرأسمال الكثيرة، وخاصة منه الأجنبي.

إن الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف الحكومة الحالية هي تفعيل للشروط الواردة في الاتفاق الموقع في أبريل 2013 في واشنطن بين حكومة الترويكا وصندوق النقد الدولي، والاتفاق الأخير الموقع مع الاتحاد الأوربي في لكسمبورغ في 20 أبريل الجاري.

وتستمر السياسة المعادية لعموم الأجراء والكادحين وتشتد قسوتها في الوقت الذي تستفحل فيه البطالة وتهميش مئات الآلاف من القوى العاملة، ومن بينها المعطلين عن العمل أصحاب الشهادات الجامعية. كما يتواصل نهب ثروات البالد الطبيعية واستنزاف مواردها المالية خاصة عن طريق استمرار منظومة المديونية الفاسدة وتهريب الرأسمال إلى الخارج.

تمثل القوى الأجنبية، العقبة الأساسية في طريق العدالة الاجتماعية في تونس والتحرر الوطني. وهي القوى التي أحكمت قبضتها السياسية والاقتصادية على تونس، خلال ربع القرن الأخير، على خلفية فشل تجربة "الانتقال الديمقراطي الوطني" في فك الارتباط الاستعماري واستعادة السيادة الوطنية السياسية والاقتصادية، وفشلها في ضمان تواصل تنمية القدرات الإنتاجية والتحسن المتواصل لظروف عيش الأغلبية وضمان حقها في المشاركة الحرة في تحديد مصيرها بنفسها.

سارعت دول الاتحاد الأوروبي، تتقدمها فرنسا، مباشرة بعد فرار بن علي من تونس، إلى تقديم الدعم السياسي والمالي لحكومته، التي استمرت من بعده، قبل أن يجبرها الحراك الثوري، بدورها، على الرحيل يوم 25 فبراير. ثم تواصل هذا الدعم لكافة الحكومات المتعاقبة، بما فيها حكومة "الترويكا"، وخاصة "حكومة التكنقراط" الحالية.

ويمثل "الاستثمار الأجنبي"، أي تدخل الرأسمال العالمي المباشر في تونس، ركيزة أساسية لهذا النظام القائم باعتباره الطرف الفاعل والمستفيد الأساسي منه. كما أنه الفاعل المركزي في منظومة العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة، وهو يندرج في سياق تاريخي محدد لا يمكن التغافل عنه عند التطرق إلى هذا الموضوع، وبناء عليه لا يمكن اعتبار هذا الأخير، بأي شكل من الأشكال، طرفا محايدا في الصراع الاجتماعي الدائر الآن في تونس.

فعلى عكس ما يزعمه الخطاب الرسمي السائد ليس "الاستثمار الأجنبي" نصير الثورة، أو طوق النجاة لتحقيق طموحات الشعب التونسي وتطلعاته. فبقدر ما كان فاعلا أساسيا في تركيز نظام بن على ودعمه وحمايته والاستفادة منه، كان كذلك المسؤول على الأضرار التي لحقت بالجماهير الكادحة وخاصة الشباب وبالبلاد عامة.

إن من أهم واجبات الثوريين اليوم، إماطة اللثام عن هذا الدور المعادي لمصالح الشعب التونسي، وبلورة المطالب الانتقالية التي من شأنها أن تضع الحركة الثورية والشعب التونسي على مسار التحرر من نظام الاستغلال والهيمنة الأجنبية، وخلق الشروط الملائمة لتحقيق انتقال سياسي واقتصادي واجتماعي يضمن السيادة الشعبية الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم التونسيات والتونسيين. ولكون الشعوب لا تهدي لنفسها، مرارا وتكرارا، إمكانية خلاصها الذاتي، يجب علينا أن نكون في مستوى هذه المسؤولية التاريخية وأن نواصل النضال بنفس العزيمة والمثابرة.

لقد رسخ الخطاب السائد في أذهان عموم التونسيات والتونسيين ونخبهم، فكرة أن "الاستثمار الأجنبي" هو "الصديق زمن الضيق"، ونصير طموحاتهم الخاصة والجماعية والوطنية على الدوام، مبررا في ذات الوقت ما يتمتع به هذا الاستثمار من حرية مطلقة ومن امتيازات فرضت على حساب المصالح الحيوية للشعب التونسي.

لذلك يستمر هذا الخطاب، قبل الثورة كما بعدها، في تمجيد "الاستثمار الأجنبي" والإشادة بدوره الإيجابي المزعوم. كما يهدف نشر هذه الأفكار وتداولها الواسع، في الظرف الراهن، إلى إرباك ثقة التونسيات والتونسيين في قدرتهم، التي برهنوا عليها بإسقاطهم للديكتاتور، في التحرر الذاتي وفي بناء مستقبل أفضل لهم، بالاعتماد على قدراتهم الخاصة في كنف الحرية، وفي عقد الشراكات وإقامة صلات التعاون مع الأصدقاء والأشقاء، على أساس استقلالية القرار والسيادة الوطنية والمصالح المشتركة. هذه المعاني التي أفرغتها وجردتها من معانيها أنظمة وحكومات تعاقبت على حكم تونس، بعد أن أسقطت مشعل استكمال التحرر الوطني وضمان

الحقوق وتحقيق الازدهار والرقي. لقد جعلت الثورة التونسيات والتونسيين يتحولون من موضوع للتاريخ إلى صانعات وصانعين له.

ليس من الغريب أن تحاول اليوم قوى الثورة المضادة، التي كرست جهودها لخدمة مصالح قوى الهيمنة الأجنبية، كسر المعنويات العالية التي أصبحت تتمتع بها الطبقات الكادحة التي فرضت إرادتها على جلاديها، وذلك من خلال ترديدها المتواصل لفكرة أن خلاصنا رهن حسن استعداد الاستثمار الأجنبي. هكذا وفي الوقت الذي تدخل فيه الطبقات الكادحة وجماهير الشبيبة ساحة الفعل السياسي لتأخذ مصيرها بيدها، يضاعف المستأجرون جهودهم لإقناع الجماهير الشعبية بأنه لا خلاص لهم إلا عبر استسلامهم لمشيئة الرسمال العالمي. ولقد وصل الأمر بالبعض منهم إلى حد إطلاق صيحات الاستغاثة نحو القوى الأجنبية لحثها على تنظيم "خطة مارشال" لنجدة تونس.

يقوم تواجد الرأسمال الأجنبي في تونس على قاعدة الحرية شبه المطلقة التي استعادها تدريجيا، خاصة في ظل حكم بن علي، والتي نجد من مقوماتها ترسانة من الحوافز والإعفاءات الجبائية المتنوعة والامتيازات، التي وردت بالخصوص، في مجلة تشجيع الاستثمارات (1993) أو في اتفاقات "حماية الاستثمار" التي عقدها نظام بن علي مع أكثر من خمسين دولة واتفاقات التبادل الحر والتي من أبرزها اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي (1995).

تتناقض الحرية شبه المطلقة التي يتمتع بها الرأسمال الأجنبي في تونس، في جوهرها، مع قيم المواطنة والمبادئ الديمقراطية، كالعدالة والمساواة، وتعد كذلك خرقا صارخا للدستور التونسي الذي كان فصله 16 ينص على أن "أداء الضرائب والمساهمة في التكاليف العمومية واجب على كل شخص عل أساس الانصاف"، كما لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة التونسية والتي تعنى بضمان الحقوق الفردية والجماعية للسكان وبصيانتها وتطويرها.

كما أن الاستثمار الأجنبي يكرس البنية المجالية التي أرسى أسسها الاستعمار المباشر الذي كان يقسم تونس إلى جزء "مفيد"، يتم دمجه في السوق العالمية، وجزء "غير مفيد" من وجهة نظر مصالحة الاقتصادية، يقع إهماله وتهميشه. وبالتالي فهو له ضلع كبير اليوم في تواصل انخرام التوازن الجهوي ما بين أقاليم مدمجة في دائرة العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة، وبالتالي تتركز بها الاستثمارات الأجنبية مما

يكسبها حيوية نسبية مقارنة بالأقاليم المنبوذة التي تفتقد للتجهيزات الأساسية والمنشآت الاقتصادية وبالتالي إلى موارد الرزق التي تكفل الحياة الكريمة.

وهو ما يبرز اليوم من خلال التوزع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية على المجال التونسي، حيث يبرز من خلال التوزع الاقليمي للشركات الأجنبية، ولمواطن الشغل التابعة لها، تركز شديد لفائدة إقليمين فقط: إقليم الشمال الشرقي وإقليم الوسط الشرقي حيث يتركز 92٪ من الشركات الأجنبية ومواطن الشغل، مقابل 8٪ فقط للأربعة أقاليم المتبقية.

لقد مثل رفض التفاوت الجهوي، وما نتج عنه من إهمال وتهميش لأقاليم بأكملها، من قبل الجماهير الشعبية الثائرة أحد أبرز دوافع الثورة التونسية. أي رفض الهيكلة المجالية الموروثة من زمن الاستعمار المباشر، والتي عجزت السياسات المتعاقبة منذ الاستقلال على تغييرها. إن هذا العجز ليس نتيجة استعصاء الحل، بل هو استمرار سيادة نفس المنطق الذي أوجد هذه الهيكلة المعادية لمصالح جزء هام من بنات وأبناء هذا الوطن، أي تحديدا الهيكلة المجالية التي واصل "الاستثمار الأجنبي" التدخل على أساسها، مساهما في تعميقها وتشديد نتائجها الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة.

لا يمكن اليوم معالجة هذا الاختلال الاقليمي من دون مراجعة جذرية للمنوال الاقتصادي والاجتماعي الموروث من النظام البائد، بداية من الشروع في التحرر من قيود المنطق الاستعماري الذي يتعهده "الاستثمار الأجنبي". إن المعالجة الجدية لهذا الاختلال الاقليمي هو أحد شروط التنمية الحقيقة، أي التي تستفيد منها كافة الطبقات الاجتماعية. تماما مثل البطالة التي تعد إهدارا للطاقات الوطنية الكامنة، فإن الصدع الاقليمي يعد بدوره عامل إضعاف وتفكك للجسم الاجتماعي ككل.

البدائل والمطالب الاجتماعية المطروحة

لا كرامة للمواطنات والمواطنين التونسيين بدون مقومات العيش الكريم المتمثلة بالخصوص في مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعتبر من الواجبات الأساسية للدولة وتعهداتها. وبالإضافة إلى ذلك يعد ضمان هذه الحقوق لكافة أفراد الشعب شرطا أساسيا لمشاركتهم الفعالة في تحقيق التنمية الوطنية المنشودة ونشر العدالة الاجتماعية في المجتمع التونسي، وهو ما يشترط بالأساس:

ضمان الحق في الشغل من خلال تضمينه في الدستور، وإقرار منحة بطالة شهرية تسند لكل طالبي شغل ولم يحصلوا عليه، ومراجعة مجلة الشغل بما يضمن حقوق العمال والأجراء، وإلغاء نظام العمل بـ48 ساعة في الأسبوع، وضبط خطة وطنية للشروع في تخفيض ساعات العمل الأسبوعية من 40 إلى 35 ساعة وهو ما يمكن من توفير عدد هام من مواطن الشغل.

تحسين المقدرة الشرائية من خلال تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار ومقاومة التهريب والاحتكار، وضبط آليات لتحديد الأجر الأدنى حسب الحاجيات الاجتماعية، ومراجعة الأجور بشكل يضمن توفير الحاجيات الحياتية للمواطن، واعتبار القضاء النهائي عل الفقر من أهم أولويات الدولة الوطنية، وتوفير الحدود الدنيا للعيش الكريم.

وكذلك دعم الخدمات الاجتماعية وتطويرها، خاصة منها:

التعليم، وذلك من خلال وضع خطة وطنية لتطوير منظومة التعليم بجميع مستوياته بما يضمن الحق في التعليم العمومي ومجانيته للجميع وتحسين مضامينه في اتجاه البعد الوطني والديمقراطي، بشكل يجعل من العملية التعليمية مساهمة في التنمية الوطنية وتعزيز لسيادة الوطن وتطوير للطاقات البشرية في كل المجالات، إضافة إلى ضمان الحريات الأكاديمية وتطوير هياكل البحث العلمي ودعمها وتكريس استقلاليتها. وإعادة هيكلة منظومة التكوين المهني.

الصحة: تأهيل الخارطة الصحية على المستوى الوطني بشكل يضمن الحد الأدنى من الخدمات الصحية اللازمة لكل مواطن، مع تزويد المناطق الداخلية التي تفتقر إلى أبسط المرافق الصحية بإمكانيات أكثر خاصة في مجال طب الاختصاص والتجهيزات الطبية.

السكن: ضمان السكن اللائق لكل عائلة تونسية، والعمل على التخفيض من نسبة الفوائض المتعلقة بقروض السكن الاجتماعي، وتأهيل المؤسسات العمومية المعنية بالسكن لجعلها قادرة على القيام بدورها في المجال، وعدم السماح ببيع الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للبناء للمستثمرين العقاريين الأجانب.

النقل: من خلال المراهنة على النقل العمومي كخيار إستراتيجي، وتجديد أسطول النقل بجميع أنواعه بهدف تحسين الخدمات، وتطوير البنى التحتية للنقل من

طرقات وسكك حديدية ومطارات، واستعمال تقنيات وتجهيزات مقتصدة للطاقة وغير ملوثة.

وأخيرا، دعم منظومة التغطية الاجتماعية والتقاعد، والمحافظة على النظام التوزيعي للتقاعد باعتباره مكسبا شعبيا.

ليس لتونس مستقبل سوى الذي سوف يبنيه بناتها وأبنائها من خلال استمرار المسار الثوري من أجل التحقيق الفعلي للحرية والكرامة التي تقوم على ضمان الحقوق لكافة الشغالين والكادحين ولعموم الشعب التونسي. مستقبل قوامه العدالة الاجتماعية، والنظام الجمهوري الديمقراطي والسيادة الشعبية الوطنية.

إن الحركة العمالية والجماهير الشعبية التي استبسلت في الدفاع عن أهداف ثورة الحرية والكرامة والتنمية والتشغيل رغم كل المناورات التي حيكت وتحاك ضد مصالحها من الداخل والخارج، مطالبة اليوم باستعادة دورها في ساحات النضال من أجل مراجعة ميزانية التجويع التي خلفتها حكومة الترويكا والتصدي إلى محاولة لتحميل تبعات الأزمة للشغالين والفئات الشعبية وفرض إجراءات عاجلة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ومقدرتهم الشرائية على درب تحقيق مصالح أغلبية التونسيات والتونسيين في التشغيل والتنمية والعدالة والحرية والكرامة.

ثورات الربيع العربي ومطلب العدالة الاجتماعية

فؤاد الصلاحي

مايو2014

مقدمة:

يمكن القول أن مفهوم العدالة الاجتماعية ودلالاته المختلفة شكل بؤرة ارتكاز في المطالب السياسية والاجتماعية والنقابية خلال الفترة السابقة على ثورات الربيع، ولكن التعبير عنه لم يأخذ صفة الحشود الشعبية الكبيرة بل كانت النقابات والجماعات الفئوية قليلة العدد التي تركز في مطالبها على مفهوم العدالة في تسوية حقوقها. ومع ثورات الربيع العربي أصبح المفهوم مطلبا وشعارا رئيسيا بل وأهم مكونات الأهداف المعلنة في مختلف دول الربيع العربي.

وللعلم فإن أي تغيير سياسي بحجم الثورات أو الانتفاضات الشعبية، فالعدالة الاجتماعية كمطلب وهدف تشكل فلسفة هذا التغيير وأحد مؤشراته القابلة للتحقق سريعا من خلال حزمة من الإجراءات والآليات المؤسسية والقانونية، ويتطلب قبل هذا توجها وانحيازا سياسيا من الحكومات تجاه المجتمع. وعليه فلا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية دون تحديد لماهية السياسات الاقتصادية التي تعبر عنها الحكومات وتتمثلها إجرائيا.

ومفهوم العدالة عندما نحدده نعتمد مفهوما واسعا لا يرتبط فقط بالمحددات القانونية (الحقوقية) بل أيضا بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية في آن واحد. فالعدالة الاجتماعية تعبير سسيو- سياسي عن المواطنة المتساوية في تحقيق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لثمار التنمية. والعدالة الاجتماعية تتضمن في تحققها ليس توزيع عادل للثروة وفائض النمو الاقتصادي فحسب بل تحقيق المواطنة المتساوية التي تتضمن تكافؤ الفرص لكل مواطن والنظر إلى مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وحق التقاضي والحقوق المدنية والسياسة كما تضمنتها الاتفاقيات الدولية كمجالات أساسية في مفهومها ويكون للحكومات واجب في دعمها كمجال تنموي، من خلاله فقط يدرك الأفراد في المجتمع توجه الدولة وانحيازها إليهم.

وواقع الحال في مجتمعنا العربي يعكس تفاوتا طبقيا في حجم الثروة وامتلاكها وفي الدخول للأفراد، وفي الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية بل وحتى الترفيهية. ومن هنا فان أهم عنصر في حزمة تحقيق العدالة يكون من خلال إعادة تجديد وظائف الدولة وخلق انحياز سياسي موجه نحو المجتمع تكون السياسيات الاقتصادية هي المعبر فيه نحو تحقيق العدالة انطلاقا من حقيقة هامة تؤكد أن أي سياسة اقتصادية لا تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية إنما هي سياسة معادية للمجتمع.

ومن هنا جاءت ثورات الربيع العربي (الانتفاضات/الاحتجاجات) بكل عنفوانها وما ترتب عليها من تغيير حتى اللحظة لتضع العدالة الاجتماعية كواجهة فلسفية ومطلبية تعبر عنها وترنو إلى تحقيقها، ومن ثم فمطلب الحرية والعدالة والعيش إنما هو جوهر لعدالة في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وهنا تتجلي قيمة الثورات والتغييرات التي تستهدف المواطن في تحسين معيشته ودعم مطالبه الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية. فالثورات ليست ترفا ولا تستهدف تغيير حزب أو جماعة بأخر إنما تستهدف تغيير السياسات والتوجهات لنظام بكامله، أو تغيير النظام برمته وإحلال آخر يتمثل نخبة وسيسات وتوجهات منحازة للمجتمع.

وهنا تتابين الأحزاب في رؤاها نحو مفهوم العدالة الاجتماعية وتعبيراتها عنه. فهذه المفهوم جزءا رئيسيا من أحزاب اليسار الاشتراكي لكن فاعليتها السياسية ضعيفة، وهو مطلب شعاراتي للأحزاب الليبرالية يقتصر تعبيرها عنه في مؤشرات محدودة، وهو نفس التعبير لدى جماعات وأحزاب إسلاموية تركز على بعض المؤشرات لكنها لا تستهدف تغيير السياسات الموجهة ولا الانحيازات نحو تحقيق المفهوم ودلالاته.

مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعني العدالة الاجتماعية **Social Justice** إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ديمقراطي، وتوفير متساو للاحتياجات الأساسية. فمفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم شامل وعام يتناول كل جوانب وأبعاد النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحقوقي والإنساني. والعدالة الاجتماعية قيمة إنسانية تعود أصولها إلى الأديان السماوية التي أكدت جميعها على ضرورة تحقيقها، ثم جاءت الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة لتقدم تفسيرات لها، فالسلم الاجتماعي لا يتحقق إلا بالعدالة الاجتماعية، وهذه الأخيرة جوهرها المساواة

والتضامن واحترام حقوق الإنسان وكرامته (المساواة في الفرص، وعدالة التوزيع في الدخل و الثروة).

ومن هنا يرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية بمفاهيم وعمليات التنمية المستدامة والديمقراطية وحضور الدولة الوطنية الحديثة وبالشراكة المجتمعية التي تتسع معها فرص للأفراد لأن يساهموا في برامج التنمية المحلية وفي أن يدلوا بأصواتهم لاختيار ممثليهم في البرلمانات ومجالسهم المحلية. وعليه فنحن عندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية لا يمكن اجتزاءها عن سياق عام سياسي واقتصادي ومؤسسي أيضا. وفي السنوات الأخيرة أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية مدرجا في اهتمام الكثير من الكتاب والمثقفين والساسة والأحزاب على حد سواء. ففي كتابات جون رولس تعتبر العدالة الاجتماعية فكرة فلسفية وسياسية. كما تعد من الأركان الأربعة لأحزاب الخضر في العالم. وظهرت حركات دولية تعتمد العدالة هدفها الرئيسي.[93]

في هذا السياق ظهرت ثورات الربيع ترفع شعار العدالة الاجتماعية كأهم مطالبها وهذا يبلور وعي الشباب والشعب في نقدهم للنظم والحكومات التي ثاروا ضدها وممارساتها السياسية والاقتصادية التي خلقت اختلالات في مبدأ المواطنة وتكافؤ الفرص من خلال الفساد والتوريث وعدم تمكين المواطنين من حقوقهم الأساسية. وهنا كان مطلب العدالة واضحا ومحددا تجاه تحقيق الإنصاف والمساواة وحضور دولة المؤسسات والقانون. ومثلما رفع المتظاهرون هذا الشعار في تونس ومصر تم رفعه في اليمن أيضا، وكان نقد الحكومات مرتبطا به باعتبارها حكومات فاسدة أهدرت الثروة الوطنية ولم تحقق نجاحا يذكر في مجالات التنمية. وللعلم تعتبر اليمن من أعلى الدول في الفساد وفق المؤشرات الدولية المتعارف عليها، كما تتصف بضعف شديد في العدالة القضائية وعليه فرفع شعار العدالة وجعله مطلبا في مختلف الساحات إنما يدل على وعي الشباب وإدراكهم للمضمون الاجتماعي للثورة وأنها لا تستقصد تغيير أشخاص أو أحزاب وإنما تغيير منظومة متكاملة تستهدف إعادة بناء

93مفهوم العدالة الاجتماعية له موقع خاص وأهمية كبيرة لدى أحزاب الخضر في أوروبا وفي سياسات الحكومات والأحزاب في الدول الاسكندنافية بل وفي ألمانيا ذاتها حيث السياسة الاقتصادية تعتمد بعدا اجتماعيا.

نظام سياسي وإعادة بناء الدولة لتكون مؤسساتها قادرة على الإنجاز الإنمائي وتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية جوهرها العدالة الاجتماعية.[94]

ومن جانبها ترى الأمم المتحدة أن العدالة الاجتماعية مبدأ أساسيا من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها الذي يتحقق في ظله الازدهار. ومن ثم فعندما تدعو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين يكون ذلك إعلاءً لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما تدعو لإزالة الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد داعمة لعملية النهوض بالعدالة الاجتماعية. ووفقا لذلك أقرت المنظمة الأممية الاحتفال سنويا في يوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

التعبير الدستوري والحقوقي لمفهوم العدالة الاجتماعية:

والعدالة الاجتماعية ترتبط بالإطار القانوني والدستوري في مرجعيته الوطنية داخل كل دولة من حيث ما تقره القوانين والدساتير من نصوص ضامنة لحقوق الأفراد في العمل والتعليم والصحة والحريات العامة وما تقره من اعتماد المرجعيات الدولية التي صادقت الحكومات عليه بدءا من الإعلان العالمي والعهدين الدوليين واتفاقيات حقوق الطفل ومنع التمييز ضد المرأة وغيرها. والإطار القانوني جوهر الدولة الحديثة التي تعتمده في تنظيم الحقوق والواجبات وفي اقرار السياسات وفي تحديد مشروعيتها ضمن أطر محددة في صناعة القرار وإنفاق الموازنة، ومن ثم فنحن نعيش في مرحلة لا بد وأن يكون القانون والدستور محددا لهوية الدولة وفلسفتها ولمنظومة الحقوق والحريات داخل المجتمع. بل أن لا بد وأن تكون الدولة جزءا من الأسرة الدولية وموافقة على المرجعية القانونية الدولية بمختلف القوانين والاتفاقيات التي أصبحت محل اهتمام شديد من المجتمع المدني ومن التوجه السياسي العالمي.[95]

94مفهوم العدالة الاجتماعية له مرجعيته في القانون الدولي وفي الشرعة الدولية المتمثلة بالاعلان العالمي والعهدين الدوليين وفي الاتفاقيات الخاصة بالحقوق والحريات، والدول العربية منها اليمن ومصر وتونس موقعه ومصادقة على هذه الاتفاقيات والمطلوب منها تمثلها في التشريعات المحلية.

95واقع الثورات الربيعية عربيا خلقت مماثلة في الشعارات السياسية والاجتماعية ومنها عيش وحرية وعدالة اجتماعية، ومطلب العدالة موحد في هذه الدول باعتباره تعبيرا عن فشل السياسات الاقتصادية السابقة واعتماد تمايزات وضعف دور الدولة اجتماعيا، وباعتباره كاشفا لواقع غياب تكافؤ الفرص والمساواة، ومن هنا كان مطروحا في ثورات الربيع بل وهو مطلب في دول عربية أخرى.

واليمن تؤكد في أهداف ثورتها وفي دستورها على الالتزام بالإعلان العالمي وبالقوانين والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة والحكومات اليمنية موقعة ومصادقة على الكثير من الاتفاقيات الدولية ناهيك عن أن في اليمن دساتير مختلفة تتضمن بشكلها العام تأكيدات في نصوصها على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، لكن الممارسة العملية للحكومات والأحزاب تجعل من العدالة مطلبا ومفهوما غائبا بل وبعيد المنال. وقد عملت وثيقة الحوار الوطني على تلافي هذه الثغرات، حيث أكدت الوثيقة (نقطة 153، ص208) على التزام اليمن بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وعلى التزام اليمن بالمعايير الدولية في استقلالية السلطة القضائية (نقطة رقم 30، ص112).

وللعلم فان غالبية القوانين والدساتير العربية ومنها دستور وقوانين اليمن تعاني من قصور في النصوص المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن بلادنا لا تمنح أولوية في التطبيق والاهتمام للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، ومن هنا نجد تمييزا ضد المرأة وضد فئات اجتماعية متعددة وإهمال الريف وقضاياه الاجتماعية والاقتصادية وغياب شبكة الضمان الاجتماعي وقصور كبير في تقديم الخدمات الصحية للمرأة والطفل ولعامة المواطنين. كما هناك قصورا في القوانين تجاه متابعة قضايا الفساد التي تعتبر من أهم القضايا والمجالات المؤثرة على تحقيق العدالة، فالفساد يتضمن إهدارا للمال العام وخصما من موازنات اجتماعية واقتصادية كانت ستحقق خدمات للمواطنين.[96] ولذلك احتلت اليمن الترتيب 167 ضمن 177 دولة في مؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام 2013.[97]

وعليه نأمل في سنوات ما بعد الربيع أن تولي الحكومات الراهنة وما سيليها من اهتمام كبير في السند القانوني والدستوري للعدالة الاجتماعية، وهنا نحن في اليمن نمر بعملية بناء دستور جديد سبقه حوار وطني تضمن في مخرجات إشارات هامة إلى بند العدالة الاجتماعية، وتبقى المسؤولية على الأحزاب والمجتمع المدني في الضغط المباشر لتأتي نصوص الدستور الجديد معبرة عن تطلعاتهم وعن أهداف ثورتهم في التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وقد تناولت في دراسة سابقة حول إدماج

96انظر لمزيد من الاطلاع: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التقرير الخامس حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، 2009

97 اليمن تتراجع في مكافحة الفساد عن العام الماضي..المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة تعرض مؤشر مدركات الفساد لعام 2013، موقع يمنات، 4 ديسمبر 2014.

http://is.gd/MX5J1G

حقوق المرأة في الدستور الجديد نصا هو ذاته النص الداعم للعدالة الاجتماعية، فلا يكفي ما ورد في الدستور السابق الذي نص في المادة السادسة بالقول: تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة. بل لا بد من نص آخر يؤكد على أولوية تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت الحكومة عليها، وأن تكون لها قبول في المحاكم والتقاضي وأن يتم صياغة التشريعات المحلية وفق تلك الاتفاقيات والمعاهدات.[98]

فلا بد من أن تتضمن نصوص الدستور الجديدة موادا واضحة ومحددة تجاه تفعيل العدالة الاجتماعية كركن أساسي من أركان النظام والسياسات العامة، فالنص على تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وحقهم في التعليم والصحة والعمل، وحق التعليم الأساسي والزاميته ومجانيته دونما تفعيل الإجراءات القانونية والمؤسسية لتنزيل هذه النصوص إلى حقوق وخدمات يتلمسها المواطن العادي تبقى نصوصا نظرية عاجزة عن التحقق العملي. وهنا مهمة الحكومة والأحزاب والمجتمع المدني بشكل عام في تفعيل نضالاتهم لتحويل النصوص إلى واقع ملموس من خلال إجراءات إدارية ومؤسسية تمكن المواطن من حقوقه بالتساوي مع غيره ودونما إقصاء أو تمييز.

العدالة الاجتماعية كمطلب رئيسي لثورات الربيع:

ننظر إلى العدالة كأهم مطالب للثورات الربيعية، وفي بلادنا خصوصا، حيث السياق العام المولد للثورة كان مدركا من الجميع وفق تفشي مظاهر الفساد والتمييز في فرص العمل والاقصاء المتعمد لفئات ومجموعات متعددة وإهدار الثروات الوطنية في مظاهر احتفالية وعبثية لا تخدم المواطن، ناهيك عن تزايد معدلات الفقر والبطالة وضعف الخدمات العامة الأساسية وتزوير الانتخابات.. فمعدل الفقر في اليمن هو الأعلى على الإطلاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –وفق البنك الدولي- والذي بلغ 17٪ في عام 2010، منهم 60٪ من الشباب. كما سجلت اليمن أعلى معدل فقر أيضاً، حيث يعيش 17٪ بأقل من 1.20 دولار يوميا، بينما يعيش نصف السكان يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم.[99]

98فؤاد الصلاحي، إدماج حقوق المرأة في الدستور اليمني الجديدة، ورقة عمل قدمت إلى حلقة النقاش المتخصصة بدسترة حقوق المرأة، منظمة فريدرتش ايبرت، صنعاء، 2013

99 البطالة والفقر في اليمن الأعلى في المنطقة، صحيفة الحياة اللندنية، 19 فبراير 2014. http://is.gd/HMEl7K

كلها عوامل ومسببات أنضجت الوضع الثوري فكانت ثورة 11 فبراير من العام 2011 مفاجئة للنظام وللأحزاب ومدوية في صرختها ورفع سقف مطالبها السياسية والاجتماعية. ومن هنا وللخروج من نفق الأزمات التي تراكمت مع النظام السابق وفشل الحكومات الراهنة التي أعقبت الثورة فإنه لا بد من اعتماد رؤية إستراتيجية حاسمة تجاه مسألة التنمية ومحاربة الفساد وإعادة الاعتبار إلى الدولة ومؤسساتها وجعل الخدمات الاجتماعية في أولويات اهتمام الحكومة. وإذ كانت أهداف الثورة قد ركزت على الحرية والعدالة والمواطنة؛ فجميعها مترابطة مع بعضها في المفهوم والدلالات، وتتضمن رؤية متكاملة من أجل تحقيقها عمليا وفق برامج وسياسات تعزز من التغيير السياسي والاجتماعي وفق منظورات اقتصادية متجددة ووفق سياسات متجددة في إجراءاتها العملية والإدارية.

وللعلم فإن مطلب العدالة يعزز من فلسفة اليسار الحزبي والسياسي إنطلاقا من أن منظوراته الايدولوجية والسياسية في أسس نشأته تنطلق من جعل العدالة مطلبا نضاليا، إلا ان واقع الحال في بلادنا يظهر أنه لم ترتفع هذه الأحزاب إلى مستوى الإدراك والوعي بمطالب الثورة واستيعابها كمطالب نضالية للأحزاب لتشكل دعما وسندا في التغيير والبناء الإنمائي والديمقراطي. وبالرغم من أن الأحزاب التي ظهرت في ساحات التغيير أصبحت اليوم في موقع صناعة القرار السياسي وفقا لتسلمها مقاعد الحكومة، ولكن مع ذلك لا نرى أي توجه حقيقي للحكومة وأحزابها في الآداء السياسي والاقتصادي بل غرقت في أعمال يومية ضمن منطق المحاصصة الوظيفية التي أنتجت عدم المساواة وعززت من الإقصاء الذي تم رفضه سابقا وكان من مسببات الثورة.[100]

ولتعزيز اهتمام الحكومة والأحزاب والمجتمع المدني بالعدالة الاجتماعية يجب أن يكون اهتمامها جميعا انطلاقا من نظرتها إلى العدالة الاجتماعية باعتبارها الغاية القصوى من الثورة لأنها تعنى التغيير الأساسى فى أنماط حياة الشعب ومستوى معيشته. وهي هدف الثورة الأهم والأعظم الذى يضمن إزالة الأسباب المولدة للاحتجاجات والانتفاضات المستمرة وإقامة واقع ثوري تستند إليه جماهير الشعب فى أدائها لأعمالها على النحو الذي يضمن الاستقرار. ومن بين شروط الاستقرار تحقق

100ثورات الربيع وفلسفتها السياسية تقترب من اليسار وتعلي من دوره في إطار جعل العدالة الاجتماعية أهم منطلقاته السياسية والإيدولوجية وأهم قضايا نضالاته المجتمعية. أنظر في ذلك: فؤاد الصلاحي، رؤية ليسار جديد في اليمن، دراسة قدمت إلى المؤتمر الأول بعنوان: اليسار الجديد والعدالة الاجتماعية، صنعاء، يونيه 2013

المساواة فى أكثر أشكالها عدالة. وبدون هذا الاستقرار الذي تكفله عدالة اجتماعية يبقى الوطن في حالة الغليان التى تسبق الثورة وتجعلها حتمية مع مرور الوقت.

وأمام المجتمع المدني والأحزاب في اليمن –كما في بلدان الربيع العربي- معركة هامة في صناعة دستور يتضمن ويؤكد على أهمية العدالة الاجتماعية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إنطلاقا من أهمية الدستور الجديد الناظم لمرحلة متغيرة لا بد وأن تلبي تطلعات الشعب من ثورته المباركة. وهنا لا بد من تجاوز قصور الدستور السابق الذي لم يتضمن في نصوصه سوى التعبير عن تكافؤ الفرص وجعل العمل والصحة حق للمواطن دونما إشارة إلى كيفية ممارسة هذا الحق والحصول عليه وفق ضمانات قانونية.

ومن هنا فالدستور الجديد لا بد وأن يؤكد على أهمية النوع الاجتماعي والتنمية الريفية وإدماج المهمشين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعزيز مسألة التأمين والضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين، وكل هذه الأمور معركة لا أظن أن الأحزاب والمنظمات المدنية والنقابية جاهزة لخوضها، فالواقع الراهن يعكس تشرذم هذه القوى وانقسامها على بعضها وعدم اهتمام الأحزاب بالمسألة الاجتماعية بما يكفي لتكون برنامج عملها السياسي. إن واجب الحكومة والأحزاب والمنظمات المدنية والشبابية العمل وفق تكتل يحشد الجهود من أجل إقرار دستور وسياسات تجعل من المواطن الركيزة الأساسية في الاهتمام وجعل حقوقه في العدالة الاجتماعية موجها ومرشدا للسياسات الرسمية وفق نص الدستور. ومن هنا نفهم إصرار الشباب في ميادين التغيير على جعل العدالة واحد من مطالبها بل وأهمها.

العدالة الاجتماعية بين الدعوة إليها وعجز الحكومات عن تحقيقها:

أهم مشكلة تواجه تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في بلادنا ليس إدراجه كنص دستوري واضح المعالم وفق تحديد مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل أن الحكومة التي جاءت بعد الثورة - وهي ليست حكومة الثورة- انطلاقا من مبادرة سياسية أجهضت المسار الثوري واعتمدت منهج المحاصصة بين الأحزاب، وهنا أول مرتكز ينفي تحقيق العدالة من حيث أن المحاصصة السياسية للوظيفة العامة بدءا من حقائب الحكومة وما يليها إنما يشكل عدوانا صريحا على مبدأ العدالة وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة، وقد أثبتت كل الإجراءات خلال السنتين الأخيرتين أن اهتمام الحكومة منصب على تعزيز حصص الأحزاب ومغانمها دونما

التفات إلى مطالب المواطنين التي زادت سوءا من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية واحتكار السلع والخدمات الأساسية وضعف الخدمات الصحية وسوءها وعدم إيجاد فرص عمل تقلل من البطالة وضعف مؤسسات الحماية الاجتماعية للفقراء. ونظرة فاحصة للواقع الاجتماعي تظهر تزايد معدلات الفقر والبطالة وغياب الخدمات عن الريف وهم غالبية السكان مقابل إنفاق ترفي للحكومة وتزايد مظاهر الفساد والتقصير في جمع الموارد المالية من خلال الضرائب المستحقة على الشركات وإهدار ما توفر منها، وهنا لا نجد حكومة رشيدة في إدارة الشأن العام ولا في إدارة وإنفاق الموازنة العامة.[101]

لعل المسألة الاجتماعية تطرح أسئلة مشروعة تجاه آليات تحقيق العدالة في مستويات التعليم والسكن والشغل والصحة. وفي مستويات التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية والمحلية وضمان نزاهة العملية الانتخابية، والربط بين العمليتين هام جدا لأن المواطن المهمش وغير الفاعل سياسيا قد لا يحصل على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ولا يستطيع التعبير عن حرمانه من حقوقه، ومن هنا نركز على أهمية الربط بين المسار الديمقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعية، فالمسألة الاجتماعية قضية محورية في البناء الديمقراطي والمؤسساتي نفسه ولا يمكن الفصل بينهما خاصة ونحن نستخدم مفهوما للتنمية البشرية يجعل منها مستدامة وشاملة وتعني بالبعد الاجتماعي كما البعد الاقتصادي والسياسي.

إن تبريرات الحكومة باستمرار الأزمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي غير مقنعة لأحد في عموم المجتمع، فقد بدأت ملامح هذه الصعوبات تلوح في الأفق اجتماعيا عبر استمرار البطالة وعجز الدخول الفردية عن تلبية حاجيات الحياة اليومية، وما ينتج عن ذلك من انتشار للفقر والهشاشة الاجتماعية ومن ثم اتساع دائرة الاحتجاج. واتصور أن موجة جديدة من الاحتجاج بل والانتفاضة الشعبية ستكون موجهة تجاه مطالب تحقيق العدالة الاجتماعية التي أصبحت مدركة في وعي الشباب والناشطين في ساحات التغيير. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة خلال فترة ما بعد الثورة.

وهنا يدعو الكاتب الأحزاب والدولة والحكومة في أن تؤسس عملها ومرجعياتها على مبدأ العدالة الاجتماعية ليكون محركا لنشاطها السياسي، بمعنى آخر إن

101وفقا للتقارير المحلية والإقليمية والدولية تتصف الحكومة اليمنية الراهنة والحكومات السابقة بعدم الرشادة وبأنها ضعيفة وهشه، وترتفع معدلات الفساد في اليمن وفقا لضعف أداء الحكومة وغياب الحوكمة، وتحصل اليمن على مواقع متأخرة في مؤشرات الفساد العالمي بمعدل 2.8 مما يجعلها من أكثر الدول والحكومات فسادا.

المنطلق الذي يجب أن يؤسس للمرجعية الفكرية للدولة والأحزاب هو الديمقراطية الاجتماعية، ونعني بها المسار السياسي والاجتماعي في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية. ويجب أن تؤكد الأحزاب في خياراتها الإستراتيجية على الاهتمام بمصالح المواطنين خاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود في تحقيق مطالبهم الأساسية كالتعليم والصحة والشغل والسكن وحماية البيئة ومحاربة الفساد والعدالة في توزيع الثروات. حتى حينما يتم اعتماد خيار اقتصاد السوق كفلسفة للحكومة وفق روشتة البنك والصندوق الدوليين فإنه لا بد عليهم من ربطه بشرط المسؤولية الاجتماعية دفاعا عن الفئات الفقيرة والوسطى وغالبية أفراد المجتمع. فقد دعا البنك الدولي الحكومة اليمنية إلى خفض النفقات وإصلاح الدعم وبخاصة دعم الطاقة.[102] فالتحديات الراهنة في بلادنا هي ترسيخ العملية الديمقراطية وتحقيق ركائز ومنطلقات التنمية الشاملة والمستدامة المبنية على احترام الحقوق الفردية والجماعية ومحاربة اقتصاد الريع والفساد بمختلف أشكاله وإعادة الاعتبار للعمل السياسي وثقة المواطن في جدوى المشاركة في الشأن العام، وتحقيق النجاعة الاقتصادية عبر سياسات التراكم التقني في مجال الإنتاج وتكريس موارد مالية لدعم القدرات في الأبحاث والتطوير، وضمان التوزيع العادل للثروات الوطنية الذي يضمن للمواطن كل حسب جهده حدا مقبولا من الرفاه الاجتماعي.

العدالة الاجتماعية وفق رؤية جديدة للسياسات الاقتصادية:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يرتبط بنصوص الدستور فحسب بل وبتوجهات السياسة العامة وانحياز الدولة لتحقيق مطلب العدالة، ووفقا لذلك لا بد من تغيير السياسات الاقتصادية لتكون فاعلة ومحققة للعدالة. ومن هنا فلا ينفع اعتماد اقتصاد السوق دون ضوابط ودون وموجهات اجتماعية ولا ينفع أن تكون الدولة مجرد حارسة للنشاط الاقتصادي دون تدخل منها لخلق توازن ودعم فئات اجتماعية لا تلقى اهتمام اجتماعي من الشركات والمؤسسات الربحية، ومن هنا لا بد من اعتماد منظور اقتصادي جديد يحقق التنمية ويعزز من فرص النمو الاقتصادي وتفعيل الرأسمال الوطني وفي نفس الوقت يحقق العدالة الاجتماعية، ونعني بها ضرورة اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كمظور اقتصادي جديد يحقق توافق بين المسارين الاقتصادي

102مدير البنك الدولي في اليمن لـ"الحياة": الإصلاحات حزمة متكاملة لا انتقائية، صحيفة الحياة اللندنية، 14 مايو 2014. http://is.gd/bZBee1

الربحي والاجتماعي السياسي في آن واحد. ويهتم هذا المنظور الاقتصادي بالموارد البشرية وباستدامة تدريبها واستدامة النمو الاقتصادي وبحماية البيئة وحق الأجيال القادمة. [103]

واقتصاد السوق الاجتماعي وحده ملائم لظروفنا في اليمن –كما أرى أنه الأفضل لدول الربيع العربي- فلا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وإعادة توزيع منافع التنمية وثمارها إلا بسند سياسي ودستوري وبتوجه ممنهج وفق منظور يحدد السياسات الاقتصادية بإشراف وتنظيم أجهزة الدولة المنحازة لغالبية الشعب وجعل التخفيف من الفقر والبطالة هدفا رئيسيا للحكومة والتزاما وطنيا وقانونيا وأخلاقيا في آن واحد. وهنا تكون الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار تعزيز التنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتدريب العمالة وتعزيز منافعها تحقيقا لمبدأ الإنصاف والمساواة.

وهذا النموذج الاقتصادي يجمع بين المسألة السياسية الديمقراطية والمسألة الاقتصادية من أجل تحقيق العدالة. بمعنى آخر أنه لا بد من تحصين الاختيارات الديمقراطية وتدعيمها بالإصلاحات المؤسساتية والدستورية الضرورية، بما يلزم من المقومات لإحقاق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأفراد، وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون". وهذا يعني أن المسار الديمقراطي لا يستقيم إلا بإحقاق العدالة الاجتماعية، فالمسؤولية السياسية والأخلاقية للفاعل السياسي (الحكومة - الأحزاب – النظام بشكل عام) لا بد وأن يقر ويعتمد في أهدافه إقامة العدالة الاجتماعية ودعم تحقيقها بنصوص وتشريعات لازمة.

ونحن نرى أن هناك إمكانية جديدة لبناء اليمن الجديد من خلال ديمقراطية اجتماعية تستوجب لزوما أن يكون فيها الاقتصاد متضامنا والتضامن الاجتماعي ممأسسا، مع دعم الميزانيات الاجتماعية الحيوية كالتعليم والبحث العلمي والصحة والسكن... وتفعيل الحوكمة والادارة الرشيدة.. والتأكيد على أن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية مدخل أساسي للانصهار الفاعل في اقتصاد المعرفة وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية بما يمكن من رفع تحديات التنمية المستدامة في ظل اقتصاد معولم

103هنا يقدم الباحث رؤية جديدة للربط بين العدالة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية ويطالب بتغيير السياسات الراهنة التي تعتمد وصفة البنك الدولي باعتماد الخصخصة وتعويم العملات المحلية والنموذج الأمريكي في النيوليبرالية إلى اعتماد منظور متجدد في دلالاته وأبعاده يجمع بين اقتصاد السوق والبعد الاجتماعي وفق رؤية متكاملة سياسيا واقتصاديا.. انظر في ذلك: فؤاد الصلاحي، اقتصاد السوق الاجتماعي (المفهوم والقضايا والسياسات)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء، مجلد 34، العدد 3 -2013

يخضع للعديد من القيم الجديدة ومنها التجديد والابتكار والقيمة المضافة العالية، والقدرة التنافسية الكبيرة. وتقوم أساسا على تحقيق جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، باعتماد أدوات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية ومقاربة النوع الاجتماعي.

وهنا لا بد وأن نستلهم من التجارب العالمية التي سبقتنا في مضمار التنمية والعدالة وهي تجارب كثيرة يجب دراستها والاستفادة منها في مثل ظروفنا من أجل تحقيق العدالة والتنمية. فهناك دول مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية وهناك دول مثل البرازيل حققت نموا اقتصاديا كبيرا مدعوما باهتمام بالغالبية من السكان وفق مطالبهم الاجتماعية. وهنا يكون التحدي للحكومات القادمة والتحدي الأساسي لقوى الثورة ومكوناتها من الإدراك والوعي الكاملين بأهمية التلازم بين المسارين الاقتصادي والاجتماعي وأن تتشكل كتل سياسية جيدة تسعى للضغط على الحكومة من أجل اعتماد منظورات اقتصادية وسياسية تحقق العدالة والتنمية في آن واحد. في هذا السياق يجب أن يدرك الشباب العربي أن ربيعهم الثوري (ربيع الحرية) قد أنهى المقايضة بين الخبز والحرية، وأنه لا مجال للمفاضلة بينهما، فهما معا مطلبا واحدا وعملية واحدة.[104]

إن أهم معوقات العدالة الاجتماعية غياب المنظور الاقتصادي الموجه للحكومة وجعل سياساتها محل قرارات اعتباطية خادمة للنخبة التجارية ومراكز القوى، كما أن التركيز على النمو الاقتصادي ومؤشراته الحسابية فقط يغيب معه مبدأ العدالة الاجتماعية. فالمؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية تتعلق بقياس نسبة الفقر، ومعدلات البطالة، واللامساواة، والحرمان من الخدمات والسلع العامة، وليس بالاعتماد على مؤشرات دخل الفرد الحسابي والناتج القومي وحدها. إن المفهوم الحديث للتنمية يستوجب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع السياسي والاقتصادي. وعليه فإن المؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق

104واقع بلدان الربيع وسياسات الحكومات ما بعد الثورات المتخبطة في أدائها وتبريراتها غير المقبولة اجتماعيا وسياسيا في إطار اعتماد ثنائيات تدعي أنها متناقضة ومنها الخبز أو الحرية، التنمية أو الديمقراطية، الأمن أو الديمقراطية، وكأنها متضادة مع بعضها. ومن هنا يؤكد الباحث أنه لا توجد تناقضات بين كل هذه الثنائيات فواقعنا العربي ومطالب الثورات لا تسعى للمقايضة بين الخبز والحرية، وبين الحرية والتنمية، وبين التنمية والأمن أو الديمقراطية، لأنها جيعا منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات والقضايا لا بد وأن تكون محل اهتمام رئيسي وجاد من الحكومات كما هي محل اهتمام شعبي واهتمام المجتمع المدني.

التنمية تتعلق بقياس نسبة الفقر والفقراء، ومعدلات البطالة، واللامساواة، والحرمان من الخدمات والسلع العامة، وليس بالاعتماد على مؤشرات دخل الفرد الحسابي والناتج القومي وحدها. فما هي جدوى التنمية إذا زاد معدل دخل الفرد وبقيت مؤشرات الفقر والبطالة واللامساواة كما هي؟ ويعزز هذا المفهوم الحديث من دور الناس في المشاركة في إحراز التقدم باعتبارهم شركاء فيه وليسوا فقط كفئات مستفيدة من برامج التنمية التي يطبقها أشخاص آخرين. وتقييم ما إذا كانت هذه التنمية قد ساهمت في تعزيز وتوسيع الحريات التي يتمتع بها الناس.وتلعب الديمقراطية دورا مزودجا بوصفها غاية ووسيلة في إثراء حياة البشر وتشمل القدرة على تفادي أنواع الحرمان كالجوع، واعتلال الصحة والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.

خلاصة القول.. تقع العدالة الاجتماعية في صلب مطالب التغيير والإصلاح في بلادنا وبلاد الربيع العربي بسبب الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية، وانخراط الحكومة في تطبيق سياسات تكرس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة. والعدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها ووضع معايير وأهداف ومؤشرات لقياس مدى الوفاء بها إذا وجدت الإرادة السياسية. هذه الإرادة التي يجب أن تعكس حكومة الثورة والتغيير وهو الأمر الغائب، لأن الحكومة تتبع أحزابا تقليدية لم تكن في صف الثورة وعندما التحقت بساحات التغيير كان هدفها السيطرة على المسار السياسي وهو ما تحقق لها عقب المبادرة التي اعتمدت منهج المحاصصة في مقاعد الحكومة، وهنا غاب الشباب والثوار وظهرت القوى السابقة للثورة تجدد تحالفاتها السياسية.

خمس ركائز لتحقيق العدالة الاجتماعية:

1) المواطنة المتساوية (المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص).
2) التوزيع العادل للموارد الوطنية (توزيع ثمار التنمية).
3) الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين والمعوزين.
4) توفير الخدمات والسلع الأساسية ودعمها.
5) استقلال القضاء وجعل حق التقاضي مكفول للمواطنين جميعا دون تمييز.

إن حاجتنا في اليمن –وكل بلدان الربيع العربي– إلى نمط جديد للتنمية يتجاوز أهداف النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات الناس، وهنا يكون اقتصاد السوق الاجتماعي

البديل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وحاجاتنا الى إعادة النظر في الحد الأدنى والأعلى للأجور، وربطهما بمتغيرات القيمة النقدية للسلع، إعطاء مسألة توفير فرص عمل للشباب ما تستحقه من اهتمام، إعادة النظر في السياسة الضريبية وفق تبنى سياسات ضريبية أكثر تدرجا بغية تمويل البرامج الرئيسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية، توفير ضمان اجتماعي جيد التصميم يضمن توسيع نطاق مظلة التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وإعانات البطالة، وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر الناس استضعافا لا تقف عند الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من التحديات تواجه تحقيق الهدف الأبرز لثورات دول الربيع العربي، وهو العدالة الاجتماعية وفق حكومات حزبية لا تولي المجتمع اهتماما كافيا واستمرار العمل الحكومي بنفس الآليات والإجراءات السابقة زد عليها غياب الفلسفة الاقتصادية الموجهة للحكومة واعتماد إجراءات إدارية اعتباطية في تقرير المسألة الاقتصادية دونما رؤية متكاملة لبعديها الاقتصادي والاجتماعي. وللعلم فإن اهتمام الحكومة بالنمو الاقتصادي فقط لن يحول دون تكرار الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية بل والثورة مرة أخرى. في النهاية تحقيق العدالة الاجتماعية رهن تحقق الدولة المدنية بمؤسساتها وفلسفتها الحديثة في الإدارة الرشيدة وتفعيل آليات النزاهة الوطنية واعتماد منظور اقتصادي يحقق التنمية وتكافؤ الفرص في أن واحد، يحق التوازن بين المسارين الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد.

العدالة الاجتماعية (حالة اليمن):

في إطار المشهد الثوري في اليمن خلال العام 2011 واستهدافه لتغيير النظام برمته هرولت الأحزاب السياسية نحو مبادرة سياسية وأدت الثورة وحولت الفعل الثوري إلى مساومات بين أحزاب لم تكن يوما في صف التغيير والثورة (الأحزاب الدينية) وكان بعضها في بداياته مع التغيير والثورة لكنه تحول عن هذا المسار نحو براجماتية ذرائعية، وعليه تشكلت حكومة محاصصة في شهر فبراير 2012 بين الأحزاب بعد التوقيع على المبادرة في نوفمبر 2011 وعملت هذه الحكومة وفق نصوص المبادرة مستهدفة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي خاصة وأنها تشكلت بعد أن تم الاستفتاء على رئيس تم التوافق عليه في 21 فبراير 2012، بدلا من العمل الجاد نحو إقرار العدالة الانتقالية وتحسين معيشة المواطنين التي تضررت كثيرا من جراء الفوضى الأمنية،

وقطع الكهرباء المستمرة حتى اليوم، والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأفراد المشاركين في التظاهرات الشعبية، والتحقيق في ملف المخفيين قسرا من سنوات والذي تزايد الاهتمام الشعبي به وتم وضع لوحات فنية جدارية في معظم شوارع العاصمة تخلد صور المخفيين وتذكر بهم. وللعلم هذا الملف عمره أكثر من ثلاثين سنة وتزايد عدد الاختفاء القسري من شباب الثورة وفق حالات الفوضى الأمنية.

لقد اتجهت الحكومة نحو تفعيل مصالح الأحزاب التي تتشكل منها ومصالح مراكز القوى النافذة على حساب المواطن الذي بادرته الحكومة بعقاب جماعي من خلال رفع سعر المشتقات النفطية بمقدار مائة بالمائة، وتحمل المواطن هذا الأمر عله يحقق استقرارا اقتصاديا ويكون مدخلا لتوافق حكومي يستدعي توافق سياسي وحل أمني شامل. قرار رفع المشتقات النفطية. وهذه الزيادة أثرت سلبا في ارتفاع أسعار كل السلع الأساسية (الغذائية والعلاج) وتزايد معها معاناة الفقراء والعاطلين وهم غالبية السكان. فهناك 60٪ من السكان يعيشون في حالة فقر لا يتمكنون من تلبية كل حاجاتهم الأساسية وهناك معدل البطالة الذي ارتفع إلى 34٪ في أوساط الفئات العمرية التي هي في سن العمل، ولا تغطي الخدمات الطبية كل البلاد فلا يستفيد منها سوى 51٪ فقط، والكهرباء لا تصل إلا لحوالي 35٪ من السكان، وهناك حالات إهمال متعمدة للخدمات التعليمية خاصة تجاه الأسر الفقيرة التي تضطر لسحب أولادها وبناتها من المدارس.[105] ومن هنا كنا ولا نزال نرفع صوتنا مجاهرين بأن يكون ملف العدالة الاجتماعية في أولوية الاهتمام الحكومي وأنه لا بد من اعتماد إجراءات اقتصادية تهتم بالبعد الاجتماعي وأن مصالح غالبية السكان في التعليم والصحة يجب أن تكون محل اهتمام وتقدير ومحل التزام سياسي ووطني للحكومة في الوقت الذي غاب كل هذا الأمر واظهرت الحكومة اهتماماتها فقط بمصالح الأحزاب ومراكز القوى على حساب غالبية السكان وعلى حساب ملف العدالة الاجتماعية.

الجدير بالذكر أن الأمل بتحقيق العدالة الاجتماعية التي كانت شعارا ومطلبا وهدفا للثورة تلاشى في ممارسات الحكومية ذات المصالح الحزبية فلم يجر الاهتمام بأسر الشهداء ولا الرعاية بالجرحى رغم توفر الإمكانات المالية المقدمة من دول عربية

105حول الإحصاءات الخاصة بواقع الفقر والبطالة وضعف الخدمات الاجتماعية أنظر: كتاب الإحصاء السنوي للعام 2012 وهو كتاب يصدر عن مؤسسة حكومية.

وانظر في المقابل تقرير منظمة أهلية متمثلة بالمرصد اليمني لحقوق الإنسان للعام 2009 و2010 حول ذات القضايا الخاصة بالفقر والبطالة.

وصديقة لليمن. الشهداء والجرحي وأعداهم. كما استمرت الحكومة في ممارساتها المناهضة للقانون والمخلة بالعدالة من خلال توفير فرص عمل في السلك العسكري والمدني وفق حصص حزبية لا تعتمد منطق تكافؤ الفرص ولا تهتم بالغالبية من الفقراء ولا العاطلين الذين شاركوا في الثورة من أجل تحسين معيشتهم التي ساءت أكثر مع حكومة المحاصصة وهي أهم ملامح تغييب العدالة الاجتماعية.

1) التنكر للشهدا والجرحى من صفوف الثوار.
2) التمييز في التعامل مع جرحى الأحزاب دون الشباب المستقل.
3) عدم الاهتمام بملف المخفيين قسرا.
4) عدم فتح تحقيقات واسعة في الانتهاكات داخل ساحات التغيير والمتهم فيها أفراد من الأمن وقيادات عسكرية وسياسية.
5) عدم الاهتمام بملف الفقراء والعاطلين عن العمل.
6) اعتماد اجراءات اقتصادية تضاعف معاناة الفقراء وغالبية الشعب.
7) استمرار العقاب الجماعي من خلال قطع الكهربا لمدة ثلاث سنوات متتالية.
8) عدم الاهتمام بملفات التعليم والصحة باعتبارها قضايا أساسية تحقق العدالة الاجتماعية من خلال حصول الأفراد على حقهم في الخدمات العامة.
9) عدم الاهتمام بحماية المواطنين من جراء الفوضى الأمنية وانتشار مجموعات مسلحة داخل المدن وخارجها مما تعرض له عشرات الأفراد من انتهاكات جسيمة.
10) فقدان ثقة المواطن بالحكومة والنظام الجديد لعدم اهتمامه بالعدالة الاجتماعية وتركيزه على محاصصة حزبية شكلت عدوانا على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

في هذا السياق ووفقا للمؤشرات السابقة غاب ملف العدالة الاجتماعية بل غاب كمفهوم في الإجراءات الحكومية وسياساتها بعد أن كان شعارا وهدفا معلنا للثورة. وعليه يمكن القول أن الحكومات التي تتشكل وفقا لمحاصصة حزبية لا تلتفت كثيرا لملف العدالة الاجتماعية لأن الأحزاب ومراكز القوى تهتم بقضاياها في إطار صراع سياسي علني يستدعي تكثيف المصالح الحزبية، وهنا غابت الثورة في اليمن وتزايدت حالات الإحباط لدى الشباب، وتعكر المزاج الفردي والجمعي، وفقد المواطن الثقة بالحكومة والأحزاب معا. فاعتماد الحكومة لإجراءات اقتصادية اعتباطية دونما رؤية

متكاملة أضر بمصالح الغالبية من السكان مع العلم أن أبجديات العمل الحكومي الرسمي أن تكون المسألة الاجتماعية حاضرة في كل السياسات والإجراءات، وللعلم أيضا إن غياب البعد الاجتماعي من المنظور الاقتصادي المعتمد حكوميا يجعل من الحكومة معادية للمجتمع. فلا يمكن معاقبة شعب وفق حكومة جاءت على دماء الشهدا الذين رفعوا شعار وهدف العدالة الاجتماعية فتنكرت لمطالبهم وأهدافهم وتم خلق مبررات غير منطقية وغير مقبوله وفق حجج عدم الاستقرار وضعف إمكانات الحكومة المالية مع أن هذه الحكومة لم تولي أي اهتمام لملفات التعليم والصحة وتعويض الضحايا، ولم تهتم بملف الأجور الذي تجاوزته الأسعار وفقا للزيادة في أسعار المشتقات النفطية. بشكل عام ملف العدالة الاجتماعية غائب تماما عن اهتمام الحكومة اليمنية وهو الأمر الذي يشكل مدخلا لانتفاضة شعبية قادمة.

ثالثا: أوراق المداخلات

حالة العدالة الاجتماعية بالمغرب

محمد سعيد السعدي

لقد شكل مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية دافعا رئيسيا لخروج الشعوب العربية إلى الشارع قبل ثلاث سنوات، إلى جانب الإلحاح على شعاري الحرية والديمقراطية.

إن الغرض من هذا المقال المقتضب هو عرض لتطور اشكالية العدالة الاجتماعية من زاوية السياسات العمومية بالمغرب مع التركيز على المرحلة الراهنة التي تتميز بوصول تيار الإسلام السياسي إلى الحكم بالمغرب بعد انطلاق الحراك الاجتماعي بمبادرة من حركة 20 فبراير 2011، وهي الصيغة المغربية لما سمي بالربيع العربي.

1- مفهوم العدالة الاجتماعية

لقد ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية تاريخيا بتكافؤ الفرص في توزيع الدخل والثروة ومناهضة كل أشكال التفاوت الطبيعي والمجالي وإشاعة قيم التضامن والتكافل داخل المجتمع، كل هذا من أجل إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل مواطن- ة. غير أن هذا التعريف العام ينقصه تحديد الميكانزمات والآليات التي تمكن من تفعيل العدالة الاجتماعية حتى تصبح واقعا ملموسا، وهذا يقتضي أولا: تحكم المجتمع في وسائل الإنتاج والتداول الإستراتيجية (الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود) وضع أسقف لملكية وسائل وأدوات الإنتاج لتأثير ذلك على تلبية الحقوق الاجتماعية، ثانيا: إعتماد سياسات عمومية في مجالات متنوعة كالإنتاج السلعي الرأسمالي والاستهلاكي وسياسات الأجور والأسعار وإعادة توزيع الدخل عبر السياسات المالية والاجتماعية المناسبة وتوفير الحماية الاجتماعية وإعادة تكييف السياسات الضريبية لتقليص الهوة بين الدخول والثروات والتشديد على التزام سياسات تعليمية تضمن تكافؤ الفرص أمام المواطنين والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

2- لمحة تاريخية عن تطور حالة العدالة الاجتماعية بالمغرب

غداة استقلال المغرب سنة 1956 أدى الصراع على السلطة بين أحزاب الحركة الوطنية والقصر إلى انفراد الملك الحسن الثاني بالحكم وقمع معارضيه. لقد حال

هذا العامل السياسي الأساسي دون أن تحتل إشكالية العدالة الاجتماعية موقعا متقدما ضمن اهتمامات الدولة والمجتمع. ذلك أن طبيعة الحكم السياسي وانعدام المراقبة الشعبية للنشاط الحكومي مكنا فئة قليلة من المحظوظين والمتنفذين من الاستحواذ على الثمار الناتجة عن المبادرات والاستثمارات العمومية.

وإذا كانت سنوات السبعينيات قد شهدت اهتماما محدودا بالمسألة الاجتماعية – خاصة قطاع التعليم– بفضل الارتفاع المحسوس لأسعار الفوسفات بالسوق العالمية والانفراج السياسي الذي صاحب استرجاع المغرب للصحراء الغربية. فإن هذا الاهتمام اختفى تماما خلال الثمانينيات والتسعينيات نتيجة تطبيق سياسات التكيف الهيكلي واعتماد النموذج النيوليبرالي المبني على ثلاثية لبرلة الاقتصاد والخصخصة والتقشف على صعيد مالية الدولة.

لقد دفعت الطبقات الكادحة وفئات عريضة من الطبقة المتوسطة ثمنا غاليا من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المزعوم، فبالإضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة اتسعت مظاهر التهميش والفقر، وعرف القطاع غير المنظم توسعا ملحوظا، كما عانت القطاعات الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة من الضغط على الإنفاق العمومي، ويبقى رفع الدعم عن المواد الأساسية أو تقليصه من الأسباب المباشرة لتدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من المواطنين وانتشار الفقر والتهميش، مما أدى إلى اندلاع انتفاضات شعبية اجتماعية خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات. ولم تنفع شبكات الحماية الاجتماعية الهادفة إلى تلافي أو تقليل الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في الحد من الأضرار التي تكبدها الفقراء. وهذا راجع إلى الطابع الهامشي لهذه التدخلات وقلة الإمكانات المالية المرصودة لها وتعدد البرامج وضعف القدرات التدبيرية.

في نهاية التسعينيات ستعرف معالجة إشكالية العدالة الاجتماعية نوعا من الاهتمام بعد وصول المعارضة، المشكلة من أحزاب الحركة الوطنية إلى الحكم من خلال ما سمي (بحكومة التناوب التوافقي). وإذ بقيت هذه الأخيرة وفية للمرجعية الاقتصادية النيوليبرالية. إلا إنها وضعت إستراتيجية اجتماعية مندمجة تتضمن توسيع الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدة الشرائح الفقيرة من المجتمع، خاصة بالأرياف (إصلاح نظام التربية والتكوين، وتشغيل الشباب، ومحو الأمية، وتحسين وضعية الأشخاص المعاقين والطفولة، وتوسيع التغطية الاجتماعية، وإنعاش السكن الاجتماعي، الخ...).

ويهمنا التأكيد على أهمية مشروع (خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية) الذي اعتمد مقاربة حقوقية لقضية المساواة بين الجنسين، بعيدا عن المقاربة الإحسانية و(الاجتماعية) التي كان معمولا بها في السابق. وتضمن هذا المشروع أربعة محاور أساسية همت ميادين التربية والتكوين ومحاربة الأمية والصحة الإنجابية، وتعزيز الدور الاقتصادي للمرأة، والتمكين السياسي والقانوني للنساء، وخاصة عبر إصلاح عميق لمدونة الأحوال الشخصية.

ودون إنكار منجزات حكومة التناوب في مجال تعليم الأطفال وتعبيد الطرق والربط بشبكة المياه والكهرباء والشروع في إقرار نظام وطني للحماية الاجتماعية، والتمكين الذاتي للمرأة المغربية، فإن إشكالية العدالة الاجتماعية لم يتم معالجتها بشكل جوهري كما يدل على ذلك ترتيب المغرب في سلم التنمية البشرية (تراجع المغرب الى المرتبة 124 سنة 2004) بعد أن سجل تحسنا مؤقتا سنة 2001 بالارتقاء إلى المرتبة الـ112 في حين احتل المرتبة الـ15من بين 20 دولة عضوة في جامعة الدول العربية.

خلال السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة، وبعد طي صفحة "حكومة التناوب"، اختارت السلطات بالمغرب التركيز على النمو الاقتصادي كهدف إستراتيجي مع إحداث آلية جديدة لمحاربة الفقر تحت اسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". تتكون هذه المبادرة من عدة برامج: برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، وبرنامج محاربة الفقر بالأرياف، وبرنامج محاربة التهميش، وبرنامج أفقي للتنمية البشرية، وتعتمد مقاربة تشاركية مع جماعات الحكم المحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

بالرغم من الانجازات التي حققتها هذه المبادرة حيث تم تشييد أو اطلاق العديد من المشروعات لمحاربة الفقر، إلى أنها أظهرت مكامن قصور عديدة من بينها: محدودية الإمكانيات المالية مقارنة مع حجم المخصصات الاجتماعية، هيمنة الدولة على المشروعات وتهميش جماعات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني، عدم تحقيق التقاء بين القطاعات والفاعلين المتدخلين في المبادرة، ثقل النظم الإدارية، اختلاسات وتلاعبات بالمال العام من طرف بعض الجمعيات واستغلال المشروعات المنجزة في إطار الحملات الانتخابية، عدم توفر عناصر الاستدامة المالية للعديد من المشروعات المساهمة المحدودة للنساء في المبادرة، إلخ.

3- المرحلة الراهنة: التقشف "الى حساب العدالة الاجتماعية

أدت الانتفاضات الشعبية في منطقتنا العربية إلى الإطاحة بعدد من رموز الفساد والاستبداد وانعشت آمال الشعوب في تحقيق الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكما كان متوقعا انخرط المغرب بدوره في هذا الحراك العربي عبر حركة 20 فبراير حيث تعبأ الشباب المغربي مساندا بفئات اجتماعية واسعة رافعا نفس الشعارات ومطالبا بالقضاء على الاستبداد والفساد وزواج المتعة بين السلطة والمال.

لقد نجم عن هذا الحراك المجتمعي تبني المغرب دستورا جديدا متقدما نسبيا عن سابقيه، لكنه أفضى في المقابل إلى وصول التيار المتأسلم إلى السلطة.

لقد كان من تبعات هذا التحول السياسي لصالح اليمين الديني تكريس الاختيارات النيوليبرالية التي كانت سائدة فيما قبل بل وتعميقها. ذلك أن الحكومة الجديدة اختارت اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة على مواجهة الاختلالات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية والتقلص الكبير في احتياطي العملة الصعبة. فتم تبني سياسات تقشفية صارمة بهدف تقليص عجز الموازنة العامة إلى 3٪ بحلول عام 2016، ودلك على حساب الاستثمار والتشغيل والعدالة الاجتماعية. وهذا يؤشر على دخول المغرب مرحلة جديدة من مراحل التكيف الهيكلي تشبه الى حد بعيد مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي. تتجلى أهم السياسات التي اعتمدتها الحكومة الإسلامية المحافظة في الالغاء التدريجي لدعم المواد الأساسية والضغط على الإنفاق العمومي، خاصة شقه الاجتماعي، كما تم تبني بعض الإجراءات الإيجابية كالتعويض عن فقدان العمل وتوسيع التغطية الصحية وعمل صندوق للتضامن الاجتماعي.

وقد شرعت الحكومة في التحرير التدريجي لأسعار الطاقة حيث ارتفع سعر البنزين بأكثر من 30 بالمائة مثلا منذ 2012، وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن تؤثر هده الزيادات في الأسعار سلبا على الطلب الداخلي والنمو والتشغيل إذ سينخفض معدل النمو بـ0.15 بالمائة سنة 2013 و0.48 بالمئة سنة 2014، وستسجل أسعار الاستهلاك الداخلي زيادة بنسبة 0.37 بالمئة و1.1 بالمئة بالنسبة لنفس الفترة، بالمقابل سيتراجع معدل عجز الموازنة العامة بـ0.18 بالمئة سنة 2013 و0.58 بالمئة سنة 2014.

وجدير بالملاحظة إن الحكومة تراجعت عن وعودها بشأن استهداف الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا لحماية قدرتها الشرائية من جراء تحرير أسعار الطاقة، ودلك يجعلها تستفيد من التحويلات النقدية الموجهة، بالمقابل سيتواصل مسلسل إفقار الطبقات الوسطى جراء رفع الدعم عن المواد الأساسية.

إن سياسة ما يسمى بإصلاح صندوق المقاصة تشكو في العمق من النظرة الاقتصادوية الضيقة التي تركز على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، فالأولوية حسب خبراء المؤسسات المالية الدولية يجب أن تنصب على استرجاع ثقة المستثمر وتسديد الدين ولو على حسب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن- ة. فقيم العدالة والتضامن والتآزر وعدم التمييز تبقى عصية على التفكير الاقتصادوي الضيق الذي لا يؤمن إلا بالفرد كفاعل اقتصادي يبحث على تعظيم الملذات والربح في إطار أسواق تنافسية "حرة".

من جهة أخرى، عرفت الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية تراجعا ملحوظا منذ سنة 2012 جراء الضغط على الإنفاق العمومي مما ينذر بأوخم العواقب على النمو الاقتصادي وعلى شرائح واسعة من المجتمع المغربي، وخاصة النساء والأطفال، فتقليص ميزانيات التربية الوطنية والصحة على سبيل المثال لا الحصر سيؤثر سلبا على المدى المتوسط والبعيد على إنتاجية العمل وبالتالي سيقلص من مستويات النمو المرتقبة. كما أن هذه السياسة التقشفية تجعل تحقيق بعض أهداف الألفية للتنمية كخفض نسبة وفيات الأمهات عند الوضع بثلاثة أرباع في أفق سنة 2015 وخفض نسبة محو الأمية إلى 20٪ صعبة المنال. والحال أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء بالمغرب جد مزرية كما يتضح من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول سد الفجوة بين الجنسين إذ يحتل المغرب المرتبة 129 من بين 135 دولة.

وبغية التقليل من هذه التداعيات السلبيات، اقدمت الحكومة على الرفع من الاعتمادات المخصصة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومضاعفة الموارد المرصودة لصندوق التضامن الاجتماعي الذي أستحدث سنة 2012 لتسريع عملية تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)، وكذا توطيد وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدة المالية المشروطة المباشرة وعملية "مليون محفظة" لفائدة الأطفال المعوزين.

لا شك أن انطلاق عملية تعميم "راميد" يعد من أهم المبادرات التي اقدمت عليها حكومة "حزب العدالة والتنمية" حيث تم نظريا توفير التغطية الطبية لـ6.4 مليون

مستفيد، أي بنسبة 77٪ من الفئات المستهدفة. غير أن اختلالات عميقة تحد من فعالية هذه المبادرة خاصة ما يتعلق بقلة الموارد البشرية والمالية المتوفرة بالمؤسسات الصحية وصعوبة ضمان موارد مالية مستدامة لنظام "راميد" نظرا لعدم قدرة المستفيدين وجماعات الحكم المحلي على المساهمة المالية في تمويل المشروع بالاضافة إلى التلاعبات التي طالت عملية استهداف وتسجيل المستفيدين.

من جهة أخرى، تم الشروع في تقديم تعويض عن فقدان الشغل ابتداء من يناير 2014، وإن كان محدودا ويغطي مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

ويبقى ملف التشغيل من النقط السوداء في رصيد الحكومة الإسلامية المحافظة التي وعدت بتقليص نسبة البطالة من 9.2٪ إلى 8٪، والحال إن الاحصائيات الأخيرة تشير إلى ارتفاع هذه النسبة إلى 10.2٪. ويعود هذا الإخفاق إلى عدة عوامل أهمها التراجع المحسوس في الاستثمارات العمومية نتيجة الضغط على الإنفاق العام ومحدودية البرامج المطبقة لتنشيط سوق العمل وفقدان الصناعة التحويلية لعشرات الآلاف من فرص العمل من جراء تأثيرات اتفاقيات التبادل الحر.

في الخلاصة، يتبين من التحليل الدي قمنا به أن إشكالية العدالة الاجتماعية لم تأخذ على محمل الجد من طرف الحكومات المتعاقبة على السلطة مند استقلال المغرب، وهذا راجع بالأساس إلى الاختيارات الاقتصادية والسياسات الليبرالية (القديمة والجديدة) التي تم اعتمادها ورغم هبوب رياح الربيع العربي، ما زالت دار لقمان على حالها، بل استفحلت بعض مظاهر الاقصاء كالبطالة والتفاوتات الطبقية وانحدر تصنيف المغرب بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية الى المرتبة 130.

سياسات توزيع الريع واستمرار الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر

فضيلة عكاش

تتناول هذه المداخلة موضوع التناقض بين الرفاهية المالية للدولة الجزائرية وارتفاع مستويات الانفاق العمومي من جهة، وتفاقم الاحتجاجات الاجتماعية الناجمة غالبا عن تدهور الظروف المعيشية لعدة فئات اجتماعية من جهة أخرى.

بالفعل، لقد ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية من 19 مليار دولار سنة 2001 الى 65 مليار دولار نهاية 2013، 97% منها من المحروقات. وقد ساهم ارتفاع حجم الصادرات سنة 2013 في تحقيق فائض في الميزان التجاري قدر بـ9.3 مليار دولار، وفائض في ميزان المدفوعات بقيمة 0.13 مليار دولار، ليبلغ احتياطي الصرف 194 مليار دولار نهاية 2013 مقابل 190 مليار دولار نهاية 2012. وقد سمحت هذه الإيرادات برفع مستويات الإنفاق العمومي من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتي تجاوزت قيمتها 200 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2004 و2009 مقابل 286 مليار دولار للفترة الخمسية 2010- 2014، تم توجيه جزء كبير منها لتحديث الهياكل القاعدية وتنمية المناطق النائية. يضاف إلى ذلك ارتفاع قيمة التحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 156 مليار دولار بين 1999 و2012، وعمليات رفع أجور متكررة لصالح الموظفين العموميين، إضافة إلى دعم صناديق الضمان الاجتماعي بالإيرادات الريعية.

بالمقابل، بينت الاحصائيات الرسمية تسجيل ما بين 10 آلاف إلى 12 ألف احتجاجا شعبيا سنويا بين 2010 و2012. وقد تركزت معظم مطالب المحتجين على مسألتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالتسيير البيروقراطي للمشاكل اليومية للمواطنين وغياب النزاهة والشفافية، في حين يمكن حصر المسألة الثانية في غياب التنمية وأدنى وسائل العيش الكريم كانعدام الماء الصالح للشرب واهتراء الطرقات بشكل يجعل القرى معزولة عن العالم ونقص التهيئة والربط بالغاز وانقطاع الكهرباء وتفشي البطالة وغياب الاستثمارات. مما يعكس عجز سياسات توزيع الريع عن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي.

بذلك فسيتم من خلال المداخلة محاولة تفسير أسباب هذا العجز من خلال تقديم بعض سياسات التوزيع الاجتماعي وعرض أسباب الاحتجاجات الاجتماعية بالتركيز على خصوصيات الدولة الريعية التوزيعية في الجزائر، والمتمثلة أساسا في:

1) تقوية نفوذ بيروقراطية الدولة الحاكمة التي تستمد مشروعيتها واستقرارها من احتكارها لتوزيع الريع ومن استمرار سيطرة الطابع الريعي على الدولة والاقتصاد.
2) احتكار توزيع الريع: من خلال غلق قنوات التعبير وتقييد الحريات العامة، والسعي لتغييب واضعاف مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكنها أن تطرح بدائل للفئة الحاكمة وعدم فتح المجال أمامها للمشاركة في صنع السياسات العامة، مما لا يتوافق مع حكم رشيد يسمح بتوزيع عقلاني للموارد.
3) استمرارية سيطرة الطابع الريعي للاقتصاد والدولة: من خلال السعي لعرقلة تكوين اقتصاد منتج للثروة وفقا لميكانيزمات السوق، قد يسمح بتكوين طبقة برجوازية وطنية منتجة تعمل على تكريس نفوذها الاقتصادي ومن ثم تطالب بحقوق سياسية.
4) توزيع اجتماعي غير عقلاني لصالح بعض الفئات الأجيرة والبرجوازية الصغيرة، أي "ترييع" الفئات المتوسطة.
5) توجيه الريع نحو قطاعات طفيلية أساسها استيراد السلع والخدمات من الخارج وكبح الاستثمارات الوطنية في القطاعات المنتجة للثروة خارج المحروقات.
6) تهميش عدة فئات اجتماعية من الاستفادة من الريع، (عاطلون، عمال القطاع الخاص، عمال مؤقتون..).

العدالة الاجتماعية في لبنان.. الواقع الكالح

رشا أبو زكي

لا تعريف موحد للعدالة الاجتماعية. فالبعض يعتبر أن هذا المصطلح يعني التوزيع العادل للثروات الوطنية. والبعض الآخر يعتبره مرتبطا بالعدالة الضريبية حصرا. والبعض يربطه بحصول الناس على الأجر العادل وعلى الوظائف. في حين يصف بعض المحللين العدالة الاجتماعية بأنها الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

وكذلك، تصنفه التقارير الدولية على أنه يختصر كل ما له علاقة بالمساواة في المجتمعات والنظم الاقتصادية، بدءا من المساواة بين الجنسين، مرورا بالقدرة على التعلم والصحة، وصولا إلى عدم تركز الثروات بيد أقلية من المواطنين.

وفق كل التعريفات، فإن العدالة الاجتماعية في لبنان، بعيدة عن واقع المواطنين ومعيشتهم اليومية. فالتفاوتالاجتماعي بين اللبنانيين يخلق فجوة واسعة بين قلة من المتمولين التابعين بغالبيتهم لزعماء الأحزاب المذهبية، وبين قاعدة ضخمة من المواطنين الذين يؤيدون زعماء الأحزاب ويفدونهم بالدم فعلا لا قولا فحسب، في مقابل تنازلهم عن حقوقهم المواطنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية كافة.

لا ينحصر انعدام العدالة الاجتماعية بالفروق بين المداخيل المحققة، ولا بآلية توزيع الدخل الوطني، ولا حتى بفقدان المواطن اللبناني أبرز الخدمات العامة التي من المفترض أن يحصل عليها في مقابل الضرائب والرسوم الضخمة التي يدفعها على كل سلعة او نشاط أو دخل يحصل عليه... إذ أن غياب العدالة الاجتماعية في هذا البلد الصغير يرتبط مباشرة بنسق اقتصادي مرسوم وفق شبكة أخطبوطية تصب في النهاية في جيوب قلة قليلة من المواطنين، مدعومة بغالبيتها من زعماء المذاهب والطوائف.

طبيعة النظام الاقتصادي

يؤسس المواطن اللبناني منذ ولادته حتى مماته على تقديس الزعامات بعدما يؤمن له زعامته الخدمات الحياتية مباشرة أو عبر المؤسسات التابعة، التي تمول فعليا من موازنة الدولة اللبنانية. هذه القداسة تؤدي الى ابتعاد المواطنين عن الاعتراض، اللهم إلا إذا كان من يعادي حقوقهم هو هو عدو الزعيم، أما غير ذلك فكله قابل للتدجين.

أما النظام الاقتصادي المتبع، فهو يضمن تضخم ثروات القلة، على حساب الأكثرية، وذلك وسط بيئة اجتماعية تعاني من أزمة التركز الشديد، ولا تعترض، إلا نادرا.

يسيطر على النسق الاقتصادي اللبناني ثلاثية مقدسة: المصارف، التي تمول الدولة عبر مبالغ تشكل حوالي 80 في المئة من الدين العام اللبناني البالغ حوالي 66 مليار دولار، في مقابل حصولها على فوائد مرتفعة جدا بدأت بـ25 في المئة في التسعينيات وتسجل اليوم نسب عالمية أيضا بين 7 و8 في المئة. ويعاني القطاع المصرفي من احتكار أيضا بحيث يسيطر 12 مصرفا من أصل 72 مصرفا على أكثر من 95٪ من موجودات القطاع، لا بل أن ثلاثة مصارف تسيطر على 50 في المئة من الموجودات، وتسجل أرباحا تصل إلى حوالي نصف مليار دولار سنويا. علما أن عددا كبيرا من السياسيين والزعماء يستفيدون من القطاع، إما عبر إدارة المصارف أو المساهمة فيها أو عبر الإفادة من السرية المصرفية التي لا تزال سارية حتى الآن في لبنان. وينتج عن هذه السياسة، خلق قطب اقتصادي قادر على فرض القرارات على مراكز السلطة، وفق مصالح لا تخدم سوى الأثرياء.

أما العقارات، فهي محررة بالكامل، قطاع تشغله المصارف عبر ودائعها، والمغتربين والمستثمرين العرب عبر أموالهم. ولا تخضع المضاربات العقارية الى ضرائب ورسوم فعلية، وتدير غالبية الشركات العقارية الكبرى شخصيات نافذة تابعة لزعماء الأحزاب، إضافة إلى أصحاب المصارف. وينتج هذا الواقع قطاعا عقاريا مفصولا عن المجتمع اللبناني، بعدما ارتفعت أسعار الشقق والعقارات منذ العام 2006 بمعدلات تزيد عن 200٪، ليصل متوسط سعر الشقة الصغيرة إلى 160 ألف دولار خارج بيروت، في حين أن الحد الأدنى للأجور في لبنان لا يتعدى الـ450 دولارا.

وإذا كان الاستيراد أساسيا في بلد قائم على الاستهلاك، إلا أنه يخضع لاحتكارات شديدة، عبر قانون الوكالات الحصرية التي تحصر الاستيراد بأفراد قلائل، وتمنعه عن غيرهم بحكم القانون. في المقابل، تنطبع الأسواق بطابع احتكاري قاس، بحيث يسيطر الاحتكار على أكثر من 66٪ من الأسواق، وفق دراسة أجراها الخبير الاقتصادي اللبناني توفيق كسبار لمصلحة معهد باسل فيلحان الاحصائي. وتتوزع الاحتكارات وخصوصا الوكالات الحصرية وفق حصص مذهبية. وطبعا، تؤدي هذه الاحتكارات الى تضخم شديد لا يترافق مع تضخم أسعار السلع في بلدان المنشأ أي

أوروبا واميركا وغيرها. ولا يرتبط التضخم بالطلب المحلي، وإنما بأسعار مفروضة من قبل الجهات المحتكرة.

تركز عنكبوتي لصالح الأثرياء

بذلك، لا يخرج تركز الثروة في لبنان من قالب النمط الاقتصادي المتبع في هذا البلد. إذ أن الدورة الاقتصادية اللبنانية تسير وفق سلسلة مترابطة بشدة واتساق، بحيث لا يكون هنالك منفذ لخروج أي قطاع اقتصادي من تحت جناحي سلطة الطوائف المتحكمة بالمفاصل السياسية في لبنان. إذ بعد دخول ميليشيات الحرب الأهلية في القطاع العام اللبناني، وبعدما أصبح زعماء الحرب زعماء السياسة اللبنانية في فترة ما بعد الحرب، ارتسمت معالم الاقتصاد على قواعد منفعية خالصة.

فقد وزع زعماء الطوائف والمذاهب القطاع العام ومؤسساته وفق حصص تدر منافعها على الزعماء، وفق نظام "مافيو- قراطي" (وفق توصيف الدكتور فواز طرابلسي في دراسته "الطبقات الاجتماعية في لبنان إثبات وجود"). وأساس هذا النظام هو الاقتصاد الريعي الذي يعظم أرباح القلة بشكل سريع وآني، تاركا اللوحة الاقتصادية العامة غامضة المستقبل.

هذا النمط من الاقتصاد يستبعد أي عمل إنتاجي يمكن أن يوجد الوظائف، بحيث إن عائدات الريوع تعود إلى من يستثمر بها حصرا، ما يؤدي إلى اتساع قاعدة البطالة والهجرة. كذلك، تتركز في هذا النظام سلسلة من الإمتيازات الموزعة على الزعماء وحاشيتهم، ما يوجد احتكارات ترفع من نسب التضخم وتترك آثارها العميقة في المجتمع، خصوصا من ناحية رفع معدلات الفقر والعوز وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين.

بالإضافة الى ذلك، يقوم هذا النظام على خلق أرضية ضخمة لتأمين استمراريته، فتكون عملية الاقراض المصرفي للدولة أساسية لربط الناتج المحلي الاجمالي بقلة من أصحاب رؤوس الأموال التي تعظم أرباحها من الفوائد الضخمة المفروضة على سندات الخزينة، في مقابل تأمين بقاء الاقتصاد اللبناني على حافة عدم الانهيار. وطبعا، يلحق بهذا النظام تشريعات وقوانين تعفي الريع، ومن يتعامل به، من الاقتطاعات الضريبية اللازمة لتأمين الحد الأدنى من العدالة في توزيع الثروة الوطنية، ومنها مثلا الريوع العقارية والودائع المصرفية الضخمة. وفي هذه الدورة الاقتصادية الدقيقة، تنخفض معدلات الأجور نسبة إلى التضخم وتتراجع مخصصات

الإنفاق الاجتماعي للدولة، بحيث يصبح دافعو الضرائب مجرد آلة تمويل تضمن استمرارية نظام يعاكس مصالح الناس وحقوقها.

هوة سحيقة

هذه التركيبة الاقتصادية أدت إلى هوة اجتماعية سحيقة. إذ يعيش مليون و232 ألف فقير لبناني بمليار و611 مليون دولار سنويا، وهو ما يقارب ثروة شخص واحد في عائلة واحدة من العائلتين الأكثر ثراءً في لبنان. إذ أن حجم ثروة عائلتين لبنانيتين فقط، هما عائلتا الحريري وميقاتي، يصل الى 16 مليارا و800 مليون دولار.

وفي حال تمت دراسة كتلة الأجور في لبنان في مقابل ثروة هاتين العائلتين، يتبين أن حوالى 62 في المئة من اللبنانيين يتقاضون سنويا ما يقرب من حجم ثروة عائلتي الحريري وميقاتي. وكلتا العائلتين تعتبر من راسمي السياسات الاقتصادية في لبنان. إذ إن رفيق الحريري كان رئيسا للحكومة اللبنانية طوال 12 سنة، ونجله سعد شغل منصب رئيس للحكومة مدة 3 سنوات. أما نجيب ميقاتي فقد كان رئيسا للحكومة طوال 5 سنوات.

وتبلغ ثروة عائلة ميقاتي (الرئيس نجيب ميقاتي وأخاه) حوالي 6.1 مليارات دولار. في حين تبلغ ثروة عائلة الحريري (ورثة الرئيس رفيق الحريري) حوالي 10.7 مليارات دولار.

أيضا، يقول وزير العمل اللبناني السابق شربل نحاس، أن 1٪ فقط من الحسابات المصرفية فيها الآن أكثر من 60 مليار دولار، فيما 70٪ من المودعين لا يمتلكون سوى أقل من 3 مليارات دولار من مجموع الودائع في القطاع المصرفي المحلي!.

كذلك، تؤكد دراسة للأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان أن 20٪ من أصحاب الدخل الأعلى في لبنان يستأثرون بأكثر من نصف فاتورة الاستهلاك، فيما 50٪ من اللبنانيين لا تبلغ حصتهم من هذه الفاتورة إلا 20٪.

التفاوت الاجتماعي في لبنان مذهل حد النفور. تفاوت يتداخل فيه سوء العدالة مع سوء توزيع الدخل الوطني، بموازاة سياسة ضريبية منحازة للأثرياء، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.

ويبلغ عدد المقيمين في لبنان حوالى 4.4 ملايين لبناني. ويتقاضى أكثر من 2 مليون و728 ألف لبناني منهم 22 مليار دولار سنويا كرواتب.

في المقابل، يبلغ متوسط الأجر في لبنان حوالى 700 دولار أمريكي، في حين أن الحد الأدنى للأجور يصل الى 450 دولارا. ويصل عدد الفقراء، ضمن خط الفقر الأعلى، أي الذين ينفقون 4.4 دولارات يوميا، حوالى 880 ألف لبناني، وعدد الفقراء الذين ينفقون 2.4 دولار يوميا حوالى 325 ألف لبناني. أما مجموع من ينفقون بين 2.4 و4.4 دولارات فهو مليون و232 ألف لبناني، وذلك وفق دراسة الشؤون الاجتماعية أيضا.

وهذا الخلل في البنية الاجتماعية جاء موثقا العام الماضي في كتاب الثروات العالمية للعام 2013، الصادر عن بنك كريدي سويس السويسري. حيث تبين أن 8900 مليونير لبناني، أي 0.3٪ فقط من مجمل عدد سكان لبنان البالغين، يتحكمون بـ48٪ من الثروات الخاصة في البلد، فيما تتحكم النسبة العظمى من السكان والبالغة 99.7٪ بنحو 52٪ من ثروات البلاد، بما يعادل 91 مليار دولار.

كما تبين أن لبنان يحتل المركز الرابع عالميا بعد روسيا وأوكرانيا وكازاخستان في عدم المساواة بتوزيع الثروة بين السكان من مجمل ثروات القطاع الخاص في لبنان.

هكذا، تغيب العدالة الاجتماعية عن حياة اللبنانيين، ويضيع هذا المطلب في حناجر المتضررين من السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة... وسط أمل بتغيير قد يتحقق، بعدما يهدم بيت العنكبوت.

حول مسألة "العدالة الاجتماعية" في سوريا

فيكتوريوس بيان شمس

طرحت الثورات العربية منذ انطلاقها من تونس مشكلة انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية كمشكلة أساسية في عالمنا العربي، تتفاوت حدتها بين بلد وآخر، ويختلف التعاطي معها باختلاف طبيعة نظام عن آخر. بحيث بدا واضحا أن الثورات كانت نتيجة خلل في توزيع الثروات، ناتج أصلا عن سياسات نهب وفساد، اتسمت بها هذه الأنظمة، ما أدى لتفاوت طبقي حاد، كان لا بد أن يؤدي تراكمه إلى انفجار شعبي كالذي حدث بدءا من تونس، وهي نتيجة طبيعية لسيرورة طويلة من سياسات الإفقار، والتجويع، والتجهيل من جهة. ومراكمة الثروات في ظل متغيرات عالمية، وهيمنة للشركات العملاقة العابرة للحدود، والتكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي وانعكاسات الشراكة معهما ومع غيرهما على الاقتصادات المحلية من جهة ثانية.

يشير تقرير صادر عن "المعهد العربي للتخطيط" في العام 2010، أي قبل انطلاق ثورات "الربيع العربي" بأشهر قليلة إلى أن متوسط الإنفاق العام للدول العربية في الفترة الزمنية من العام 2003 وحتى العام 2009، قد سجل أعلى نسبة له في مجال الخدمات الاجتماعية، والذي يبلغ (6.5٪) من الناتج المحلي الإجمالي. بينما جاء بند الإنفاق على الأمن والدفاع في المرتبة الثانية بنصيب بلغ (5.7٪) من الناتج الإجمالي المحلي.

الملفت للنظر، وبحسب نفس المصدر، أن معدل البطالة لعقد الثمانينيات من القرن الماضي في العالم العربي بلغ (10.6٪) من حجم القوى العاملة. بينما وصل إلى (14.5٪) في عقد التسعينيات. فيما وصل إلى (15.5٪) في العقد الأول من الألفية الثالثة.

وفي الحديث عن سوريا، لا بد من التمييز بين مراحل ثلاث للسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية. تبدأ من مرحلة حكم حافظ الأسد منذ العام 1970، وحتى استلام بشار الأسد للسلطة في العام 2000، وما آلت إليه أحوال المجتمع بعامة وعلى مختلف المستويات بعد انطلاق الثورة في مارس 2011 وإلى اليوم.

اعتمد النظام مبدأ الخطط الخمسية لإدارة وتنظيم موارد البلاد على كافة الصعد منذ قيامه، وقد تميزت فترة حكم حافظ الأسد بسيطرة "القطاع العام، عبر ما

يسمى "الاقتصاد الموجه" الذي كفل للمجتمع السوري ضمانات بدعم العديد من السلع والمواد الأساسية كالخبز والدواء والمحروقات، والكهرباء، والنقل. إضافة للتعليم، والصحة المجانية، والحصص الغذائية الشهرية التي ساهمت إلى حد كبير بتوفير حد أدنى من المساواة، وتقليص، أو للدقة إخفاء الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع الواحد. ومع ذلك، فإن نسبة الأمية التي كانت توازي (50٪) تقريبا في العام 1960، لم يستطع النظام تقليصها حتى العام 2000 لأكثر من (24٪) بحسب المكتب المركزي للإحصاء. وبالطبع، يستثنى الأكراد من الشعب السوري، والذين مورس بحقهم أبشع أشكال التمييز، حيث تم تجريدهم من مواطنيتهم منذ العام 1962، فلم تحصل الأغلبية المطلقة منهم على أي حقوق تذكر.

يشار هنا إلى أن إنتاج سوريا من النفط حوالي (300) ألف برميل يوميا، كانت، وما تزال "شركة الفرات للنفط" والتي أسسها حافظ الأسد في العام 1985، ليديرها قريبه محمد مخلوف، هي الجهة الحصرية والوحيدة المخولة للتصرف بالنفط السوري الذي لم يستخدم أبدا في مجال التنمية والخدمات الاجتماعية، ولم يعرف أين تصرف عائداته على وجه الدقة.

في العام 2000، وبعد وصول بشار الأسد للسلطة، تغيرت السياسات الاقتصادية لكن تحت نفس الشعارات التي أطلقها "حزب البعث العربي الاشتراكي" منذ تأسيسه في العام 1963، ففيما كان يرفع شعار "الاشتراكية" كواحد من أهدافه، ذهب باتجاه تحرير الأسواق وفتحها لرؤوس الأموال الأجنبية، بما يتوافق وسياسات "نيوليبرالية" تجلت بداية بسحب الامتيازات والمكتسبات التي حصل عليها الشعب السوري في فترة حكم والده. مثل رفع الدعم عن العديد من المواد الأساسية كالمحروقات، وتقليص الحصص الغذائية الشهرية، وضرب التعليم الرسمي في خطوة على طريق خصخصته، فقد رخص لـ(22) جامعة خاصة، دخلت (11) منها حيز العمل الفعلي، تعود ملكية أغلبها لرجال أعمال مقربين من دائرة القرار. وعدد لا يحصى من المدارس الخاصة لكافة المراحل. إضافة للمستشفيات الخاصة في ظل تدهور أداء مثيلاتها في القطاع العام. وفي العام 2004، وقع النظام (52) اتفاقية مع الحكومة التركية في كافة مجالات التجارة، والصناعة، والسياحة، والزراعة، ليبلغ حجم التبادل بين البلدين أكثر من مليار دولار بعد أن كان أقل من (300 مليون) دولار في العام الذي سبقه. كانت نتائج هذه الإتفاقيات كارثية بحيث استفاد منها عدد من رجال المال والأعمال

الجدد، فيما تضررت الفئات والشرائح الاجتماعية الدنيا بعد القضاء على العديد من الحرف والصناعات الصغيرة التي لم تستطع الصمود أمام منافسة البضائع التركية.

أما في المجال الزراعي، فقد كانت الكارثة أكبر بسبب الفساد وسوء إدارة هذا القطاع الأساسي، ففي العام 2004، هاجر من المنطقة الشرقية، والشمالية الشرقية أكثر من نصف مليون نسمة، وهو ما لم يحصل منذ العام 1920، أي بعد توقيع اتفاقية "سايكس – بيكو"، بسبب تصحر مساحات واسعة من الأراضي بعد سياسات الري الخاطئة التي اعتمدتها الحكومة (الري بالغمر) مما أدى لتملح التربة. إضافة لحفر الآبار غير الشرعية بعد دفع الرشى، وعدم اكتراث النظام بمحاسبة المسؤولين، وهو ما قلص حجم المياه الجوفية في المنطقة. عدا عن الأمراض التي استفحلت في بعض الزراعات الإستراتيجية "كصدأ القمح" والذي فشلت الحكومة في معالجته، لتتوقف هذه المنطقة عن زراعته. فتحولت سوريا من مصدر، لمستورد لهذه المادة.

إذن، فساد، وسياسات خاطئة، أدت لتفارق طبقي غير مسبوق كان من نتائجه بحسب "المعهد العربي للتخطيط" أن يستهلك (20٪) من الشرائح الدنيا في المجتمع السوري ما نسبته (7٪) من حجم الإنفاق العام. بينما يقابلهم (20٪) من أثرياء هذا البلد، استهلكوا (45٪).

هذه السياسات وغيرها، التي عوضا عن أن تقلص الهوة الطبقية، زادتها. أدت لتفارق طبقي ملحوظ، فها هو نائب رئيس مجلس الوزراء السابق، ووزير "حماية المستهلك" قدري جميل يعلن قبل اندلاع الثورة بأشهر قليلة أنه "حتى يعيش المواطن حياة حرة كريمة، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور بين 30 و40 ألف ليرة"، أي ما يعادل: من 600 إلى 800 دولارا أميركيا. فيما صدر مرسوم تشريعي يحمل الرقم (38) بتاريخ 22 يونيه 2013، ينص على تحديد الحد الأدنى للأجور بـ(6070) ليرة سورية أي ما يعادل (121 دولار) في ظل تضخم وصل خلال الأزمة لمستويات غير مسبوقة إذ بلغ في نفس العام أكثر من (117٪)، وارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية بلغ حدود (491٪).

جدير بالذكر هنا، أن "منظمة اليونيسكو" كانت قد أعلنت في 16 يناير 2014، أن هنالك (60٪) من الأطفال السوريين في الأردن وحدها لم يلتحقوا بمدارسهم. وهو ما ينبئ بكارثة أخرى في ظل انعدام الخطط والسياسات لمواجهة هذه الكارثة من قبل جميع الأطراف، الداخلية (نظاما ومعارضة)، والخارجية كالمنظمات ذات الصلة والدول الشقيقة.

في الخلاصة: تحالف سياسات الهدر والفساد مع المنظومة الأمنية في سوريا، أخفى شعار العدالة الاجتماعية والمساواة، بعد تدمير المجتمع، وإعاقة تقدمه إلى اللحظة التي ما كان لهذه الشعارات إلا أن تنفجر في ثورة شعبية، كانت وكأنها بحاجة لشرارة تشعلها. هذا ما حصل بعد انطلاق الثورة من تونس إلى باقي بلدان الربيع العربي. وهو ما لم تعه هذه الأنظمة، لتغير من نهجها، وتعدل من سياساتها الاجتماعية بسبب عدم قدرتها على انتهاج سياسات إصلاح تستفيد فيها من التجارب الرائدة لدول الجوار في هذا المجال، فتؤخر الثورة عليها ولو إلى حين.

الفصل الختامي

محمد العجاتي[106]

رغم مرور ما يقرب من أربع سنوات على بداية الحراك في المنطقة العربية لا يبدو أن ملف العدالة الاجتماعية قد تم تحقيق انجاز فيه، رغم كونه عنصرا أساسيا في انفجار الثورات، وجاء هذا على عكس الشعارات التي نادت بها الثورات العربية من "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" وأشارت هذه الشعارات إلى أهمية العدالة الاجتماعية وضرورة تحقيقها لدى قطاع عريض من الشعوب العربية. ومنذ تلك اللحظة التي تم فيها رفع شعارات العدالة الاجتماعية بدأت التداولات والاختلافات حول المفهوم ليثير إشكاليات كبيرة في المرحل الانتقالية في الدول العربية - ما بعد الثورات- وأدى هذا الاختلاف وهذه التداولات إلى إثمار الساحة السياسية بالمكاسب ومنها فتح باب العمل أمام المجتمع المدني، وارتفاع الطلب والوعي على التوزيع العادل للثروة وفق سياسات اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الترابط في موضوعات الخلل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والذي كان مفقودا نتيجة التطور التاريخي، وطبيعة العقد الاجتماعي السلطوي السائد قبل الثورات وفكرة أن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون أكبر من مجرد توزيع للثروة، والتركيز على العلاقات السلطوية (**Power Relations**)، التركيز على العدالة الانتقالية وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أن التجربة العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية أثبتت وجود بعض التحديات والمشكلات في تحقيقها والتي سبق الإشارة إليها، وفي نفس الوقت طرحت تساؤلات حول الأطر الشكلية للعدالة الاجتماعية وقياس درجة مطابقة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعدالة الاجتماعية، وكيفية إدماج فكرة العدالة الاجتماعية بشكل فعال في السياسات العامة وتطبيقها بشكل عملي، وكيف يمكن الضغط والمتابعة لتطبيق ما نصت عليه الدساتير من مبادئ على الأرض بشكل عملي.

106 مساعد باحث/ شروق الحريري.

ويمكننا أن نرى هنا انعكاس موضوع العدالة الاجتماعية على أجندة كافة الأحزاب السياسية في المنطقة العربية كموضوع أساسي بعد الثورات، ولكننا سنتوقف هنا عند نموذج دال في هذا الشأن هو النموذج المصري، حيث تستبطن برامج كافة الأحزاب السياسية سواء الجديدة أو القديمة مفهوما للعدالة الاجتماعية وإن اختلفت أبعاد هذا المفهوم من أحزاب تيار إلى تيار آخر على النحو الذي يمكن ملاحظته كالتالي:

فالأحزاب الإسلامية مثل حزب الحرية والعدالة، وحزب النور، وحزب مصر القوية وحزب الوسط وحزب البناء والتنمية، تتبني في تناول فكرة العدالة الاجتماعية مفهوم السوق ولا تعتمد على سياسات وتشريعات لتضمنها ولكنها تعتمد على التكامل بشكل أساسي، وأيضا لا تعتمد على إعادة توزيع الثروات، وظهرت هذه السمات بتجلي في دستور 2012؛ ويروا أن الرعاية الصحية هي أهم أولويات الدول ويجب توفير تامين صحي لكافة المواطنين، وأيضا هناك طرح مشكلة الحد الأدنى للأجور والارتفاع بمستوى خريجي التعليم العام.

وبشكل عام يمثل التيار الإسلامي فيما يرتبط بالحقوق المتعلقة بالعدالة الاجتماعية فريقين هم الأحزاب السلفية (النور والبناء والتنمية)، وأحزاب (الوسط ومصر القوية) أما حزب "الحرية والعدالة" فبرنامجه يصنفه في الفريق الثاني - بينما مواقفه وسياساته عند الوصول إلى الحكم والتحالفات التي سبقتها تجعله أميل للفريق الأول- وهنا يبدو أن برامج الأحزاب السلفية مغازلة للرأي العام أكثر من كونها تمثل رؤية متكاملة فتطرح حقوق دون أخرى وتتبنى مفاهيم متعارضة مع المنهج الاقتصادي الذي يتبناه الحزب، على عكس حزب الوسط ومصر القوية اللذان طرحا شكل أكثر تكاملا ونضوجا لهذه الحقوق، فحزب الوسط يطرح ضرورة "رفع معدلات النمو لا بد وأن يصاحبه ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة ويرجع هذا لطبيعة مصر".

كما أن الأحزاب القومية كالعربي الديمقراطي الناصري وحزب الكرامة، تتبني شعارات ترفع العدالة الاجتماعية بشكل دائم، وعلى الرغم من ذلك نلاحظ في برامجها أنها تتناولها من ذات منظور الأحزاب الليبرالية، فيتطرقوا إلى "توفير الرعاية الصحية المدعومة بالكامل إلى كافة المواطنين، تعزيز إصلاح النظام التربوي وتوفير ظروف عمل فضلى للمعلمين، حقوق الإنسان في العمل وحد أدنى للأجر مع ربط الأجر بالأسعار، وتساوى الأجور عند تساوى العمل، وحقوق التعليم والصحة والمسكن اللائق

والمعاش والضمان الاجتماعي ضد البطالة أو المرض أو العجز، وعدالة توزيع الدخل القومي".

وبشكل عام نجد أن هذه الأحزاب القومية لا تدعم إعادة توزيع الدخل ويتضح هذا في تصريحات بعض قياداتها، بالإضافة إلى عدم وجود موقف ثابت ورؤية حول موضوع الضرائب التصاعدية وقضية الحد الأدنى والأقصى للأجور رغم تبنيها إصلاح مؤسسات الدولة.

بينما الأحزاب الليبرالية كحزب الوفد، حزب الجبهة الديمقراطي، حزب المصريين الأحرار، وحزب مصر الحرية وحزب الدستور، حكمت البرامج الاقتصادية لها قضية العدالة الاجتماعية، وآمنت هذه الأحزاب بفكرة السوق والاقتصاد الحر لتحقيق العدالة الاجتماعية حيث استهداف زيادة الثروة القومية بدلا من إعادة توزيعها، وجذب الاستثمار وبناء دولة مؤسساتية وبنية تشريعية حديثة تتسم بالاستقرار والاستمرارية وتحترم القانون وتضع ضوابط لتحقيق العدالة الاجتماعية لضمان رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري والارتقاء بالاقتصاد المصري. ونلاحظ هنا أن أحزاب هذا التيار قد ركزت في برامجها على المبادئ أكثر من برنامج العمل وهو ما انعكس على خلافات داخلية خاصة في الأحزاب الجديدة أعاقت حركتها فيما يخص قضايا الإصلاح المختلفة، كما أن ذهنية النظم السلطوية قد أثرت على الثقافة السياسية لهذه الأحزاب فما زالت في معظمها تطرح نفسها باعتبارها الناصح للسلطة والذي يجب أن يكون له دورا أكبر، وليس باعتبارها قوى بديلة تطرح برنامج، وتتبنى مواقف، وتهدف إلى الوصول للسلطة بدلا من تلك الحاكمة لتقوم بتنفيذها.

كما أن أحزاب التيار اليساري كأحزاب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، فتركز على مفهوم العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول أنها تمتلك رؤية أكثر وضوحا عنهما من بقية الأحزاب الأخرى، ويختلف محور التركيز والآليات من حزب إلى الأخر، فالبعض يركز على الحقوق النقابية والعمالية - حزب التجمع- وآخر يركز علي رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات وتحديد حد أقصى للأجور، وتطبيق إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الفئات محدودة الدخل، بالإضافة إلى إعادة هيكلة النظام الضريبي وإلغاء الضرائب غير المباشرة الإضافية وعمل نظام للضرائب التصاعدية على الدخل مع فرض ضرائب تصاعدية على مظاهر الاستهلاك الترفي وتشديد العقوبات على المتهربين من

الضرائب، وإصلاح هيكل التعيينات في المؤسسات العامة والخاصة بحيث يضمن تثبيت العمالة المؤقتة وإلغاء العمل المؤقت في الأعمال التي لها صفة الديمومة، وإقرار نظام تأمين اجتماعي شامل يوجه للأسر المعدمة والتي تفتقد لعائل وللعمالة المؤقتة في حالة التوقف عن العمل، إقرار إعانة بطالة مربوطة بنظام لتوزيع العمالة وتوجيهها إلى الوظائف الشاغرة في القطاعين الخاص والعام بحيث لا تقل الإعانة عن خط الفقر، الإبقاء على الدعم للفقراء مع التأكيد على وصوله لمستحقيه من خلال اقتراح مجموعة من السياسات المبنية على دراسة تجارب الدول النامية الناجحة في هذا المجال - كحزب التحالف- ولكن هنا نجد أن الأحزاب الثلاثة قائمة على تحالفات لم تضع ركائز يمكن البناء عليها أو مرجعيات يمكن الاحتكام لها، مما يهدد الكيان وهو ما يتضح من خلال الاستقالات الجماعية عقب كل أزمة سياسية تتطلب موقفا من الحزب.[107]

أولا: العدالة الاجتماعية مفهوم واحد ومداخل متعددة

ويمكننا في هذا الإطار أن نرى مداخل متعددة لمفهوم العدالة الاجتماعية، أولها المدخل المثار جماهيريا وبدرجة كبيرة وهو المدخل الخدماتي وهو أقرب للمفهوم في دولة الرفاهة، والذي يقوم على أن الأساس في العدالة الاجتماعية هو توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن، بمعايير الحقوق المختلفة من الجودة والتوفر والقدرة على الوصول للخدمة وأخيرا الرضاء العام عنها، ويؤكد هذا المدخل على أهمية تكافؤ الفرص كأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالمساواة لا تعني هنا فقط أن يحصل الجميع على فرص متساوية بل أن يتم دعم الفئات الأكثر تهميشا لتتمكن من الوصول لهذه الخدمات.

ومع ظهور هذا المدخل بدأت بعض مؤسسات النظام الرأسمالي وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في الدعوة إلى أهميه تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع للحفاظ علي معدلات التنمية والتقدم، وتم التفريق بين نوعين من انعدام المساواة والتميز في المجتمع وهما التميز الخاص بالفوارق بين الدخول " **Income inequality**" ويحذر من أثره المباشر على معدلات النمو فكلما زاد نصيب الأغنياء من الثروات قلل ذلك من فرص تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والنوع الأخر هو انعدام

107 محمد العجاتي، " الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة: الأحزاب وقضايا الإصلاح"، القاهرة، منتدى البدائل العربي، 2013

المساواة في الفرص "**Inequality of Opportunity**" وهذا الأخطر حيث أنه يؤثر بصورة مباشرة على التنمية والنمو.[108]

أما المدخل الثاني فهو المدخل المرتبط أو النابع من الفكر اليساري والذي يرى أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يتأتى إلا من خلال توزيع عادل لثروات البلاد، ويركز هذا المدخل على إعادة هيكلة الأجور والنظام الضريبي، لتكون هناك حدود دنيا للأجور تمكن المواطنين من العيش بشكل لائق، وحد أقصى يقلص من الفوارق الطبقية ويوزع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة ويمكن من تمويل الحد الأدنى دون أعباء جديدة على ميزانية الدولة، ويصاحب ذلك نظام ضريبي يتحمل الأغنياء من خلال ضرائب تصاعدية العبء الأكبر في تمويل الخدمات الأساسية لصالح عموم الشعب. ويرتبط هذا المدخل في رؤية أصحابه بشدة بنمط أو نموذج التنمية المتبع، فعلي سبيل المثال في الحالة المصرية تكون بتحديد الحد الأدنى والأقصى للأجر، واستعادة الشركات الحكومية المباعة بالفساد، والحق في الإدارة الذاتية لوسائل الإنتاج، وتوفير الخدمات الصحية الكفؤة الرخيصة للكل، وترتبط العدالة بالتوزيع الجيد (المزايا) والسيئ (الأعباء) داخل المجتمع والطريقة التي تخصص بها الموارد للناس عبر مؤسسات المجتمع.

وتعتمد تحقيق العدالة الاجتماعية على مبدأين هما "لكل فرد الحق في المطالبة بالحريات الأساسية المتساوية وبمنظومة اجتماعية تقوم على هذا - وجود شرطين لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأول أنها ترتبط بإعطاء الكل المساواة في الفرص والثاني هو أن تعتمد على مبدأ الاختلاف[109]"، ويرى هذا المدخل أيضا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يأتي عن طريق رفع الظلم عن الأفراد ويتحقق هذا بالطريقة التي ننظر بها للمجتمع ومشكلاته فنبدأ بتحليلها وإيجاد حلول لها[110].

المدخل الثالث ما يمكننا أن نطلق عليه "الرأسمالي الرشيد" والذي لا يرى أي ضرورة في تغيير نمط السوق الحر إنما أهمية العمل على تأسيس شبكات ضمان اجتماعي واسعة تستطيع أن تكفل للطبقات الفقيرة فرص الحياة اللازمة في المجتمع، وهو يحاول اتخاذ موقف إيجابي من الضمان الاجتماعي يكفل مراعاة المهمشين ويكفل للطبقات الفقيرة فرص للحياة من خلال استثمار القطاع الخاص في الضمان

108 سلمى حسين، "عن نخبة مفترسة ودولة رهينة"، http://is.gd/dNMz9s

109 مبدأ الاختلاف هو أن تكون عدم المساواة للفائدة العظمى للأعضاء الأقل حظوة في المجتمع.

110 وائل جمال، "العدالة الاجتماعية والثورات العربية: إشكاليات المفهوم والسياسات"، ضمن أوراق هذا الكتاب

الاجتماعي وتوفير نظم الحماية الاجتماعية للفقراء حتى لا يصبحوا خطرا على النظام وحفاظا على النظام ذاته وليس على حقوق الأفراد.

أن أي قراءة متأنية في هذه المداخل تؤكد استحالة فصل المفهوم، يمكن بالتأكيد تغليب مدخل عن الآخرين ولكن لا يمكن الفصل بشكل تام بينهم، فتمويل النموذج الأول والثالث لا يمكن أن يحقق العدالة الاجتماعية دون وسائل التمويل التي يطرحها النموذج الثاني، وإلا تحول إلى مزيد من الأعباء على الطبقات الأفقر والأكثر تهميشا. كما أن النموذج الثاني يسعى بدرجة كبيرة إلى تحقيق أهداف المدخل الأول من توفير الخدمات الأساسية. إلا أنه تظل العقبة الأساسية التي يمكن تبينها هنا هو نمط الإنتاج أو التنمية المتبع وهل يمكن تحقيق عدالة اجتماعية في ظل سياسات السوق المفتوح؟.

ثانيا: العدالة الاجتماعية ونمط التنمية

بمتابعة نمط الاقتصاد الذي ساد في المنطقة ما قبل الثورات العربية يمكننا أن نرى فروقا واضحة في معدلات التنمية رغم انتهاج ذات النمط التنموي بأبعاد تاريخية مختلفة بعضها يرجع لأكثر من عقد من الزمان مثل مصر وتونس وأحدهما كان في مرحلة التحول لنمط اقتصاد السوق مثلما في الحالة السورية، إلا أن الواضح في هذا النمط ثلاثة عناصر سلبية مشتركة، أولها متعلقة بطبيعة الاقتصاد الريعية، حيث أدى الاقتصاد الريعي إلى تدهور مستوى المعيشة وعدم التساوي في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر والبطالة وتلاشي التعليم والصحة المجانيتين وتفكيك القطاع العام وتحكيم طبقة ضيقة - الاحتكار- والاعتماد على الزراعة فقط كمحور للدخل والتنمية وانهيار قطاعي الصناعة والتجارة، حتم ذلك ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج حيث يتيح الأخر تحقيق حل جدي لمشكلة البطالة والأجر المتدني وكما أنه يفرض بناء منظومتي التعليم والصحة وأيضا البنية التحتية لتحقيق معدلات نمو عالية وتحقيق التنمية. وثانيها المنهج المتبني لهذا النمط وهو المنهج النيوليبرالي، والعنصر الثالث هو الاعتماد على المحاسيب في تطبيق **crony capitalism** هذا النمط، **capitalism** حيث أدى النظام الاقتصادي إلى سوء توزيع الثروات وما أدى بدورة إلى وجود تميز طبقي بين من يعمل ومن يمتلك، وخلق النمط الاقتصادي طبقة برجوازية تمتلك النسبة الأكبر من الدخل، وظهور طبقة ترتبط بالطبقة الحاكمة فأصبحت المشكلة تكمن في محاولة هذه الطبقة الدفاع عن الطبقة

الحاكمة الخادمة لمصالحها وللسوق لكي لا تتحقق مطالب الشعب التي تدور بمصالحها، ولم يعد الأمر يتوقف على تغيير أشخاص الحكام بل بات في تغيير نظام اجتماعي كامل، ووجد البعض الحل في فرض نظام الضرائب التصاعدية على الرأسمالية.[111]

وإذا كان اقتصاد السوق محل خلاف فإنه مما لا شك فيه أنه مصحوبا بهذه العناصر الثلاث - التي ظهرت جلية في دراسات الحالة في هذا الكتاب- لا يمكن إلا أن ينتج اقتصادا منحاز ضد الغالبية العظمى من المجتمع، اقتصاد يخدم قلة من الأغنياء ويمثل تهديدا للفقراء والفئات المهمشة ويستنزف موارد الدولة المستقبلية، إذ أن الريعية لا تجعله قابلا على التأسيس للمستقبل، والنيوليبرالية تكف يد الدولة عن أي دعم حقيقي لحقوق الفئات المهمشة، والمحاسيب يحولون الثروة إلى حلقة مالية يسيطر عليها الفساد ولا يخرج من نطاقها أي عائد لأطراف أخرى. وهو ما يفسر لماذا دول مثل مصر وتونس تمكنت في السنوات القليلة قبل الثورة من تحقيق معدلات نمو تصل في بعض الأحيان إلى 7٪ [112]، انهارت فيها الخدمات العامة لمجموع المواطنين.[113]

وقد عكس الواقع العربي في فترة ما قبل الثورات أو الانتفاضات حالة من غياب العدالة الاجتماعية في جميع المجتمعات العربية وحالة من التفاوت الملحوظ بين الطبقات في حجم الثروة وامتلاكها وفي الدخول للأفراد وفي الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية بل وحتى الترفيهية، كل هذا كان سببا في وضع العدالة الاجتماعية في مقدمة مسببات الثورات والاحتجاجات الشعبية.

فكان السياق العام في المجتمع قبل الثورات يتميز بتفشي مظاهر الفساد والتمييز في فرص العمل والاقصاء المتعمد لفئات ومجموعات متعددة وإهدار الثروات الوطنية في مظاهر احتفالية وعبثية لا تخدم المواطن، ناهيك عن تزايد معدلات الفقر والبطالة وضعف الخدمات العامة الأساسية وتزوير الانتخابات، حيث ارتفع معدل الفقر في اليمن ليصبح الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –وفق البنك الدولي

111 سلامة كيله، " الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية"، ضمن أوراق هذا الكتاب

112 وفقا للبنك الدولي فان معدلات النمو في مصر وتونس قبل اندلاع الثورات كانت كالأتي: مصر كان معدل النمو نحو 4.7 في عام 2009 ليصل في عام 2010 إلى 5.1 وينخفض بعد ذلك ليصل إلى 1.8 ويصل في عام 2011 إلى 2.2 فيكون معدل النمو بمثابة المنحني الهابط، أما بالنسبة لتونس فيشير تقرير البنك الدولي أنه في عام 2009 كانت معدلات النمو 3.6 واستقرت كما هي في عام 2010 ولكن في عام 2011 شهدت هبوطا كبيرا لتصل إلى -0.2.

113 للمزيد يرجى الرجوع لدراسات الحالة ضمن أوراق هذا الكتاب

لعام 2010- فجاءت بعض المطالب الأساسية والمشتركة بين الثورات العربية لتشير إلى مطلب العدالة الاجتماعية وكان منها "ضمان الحق في الشغل، تحسين المقدرة الشرائية، الحق في السكن، الحق في التعليم". كل هذه الظروف وأكثر كانت تسيطر على الساحة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي مما دفع إلى قيام الثورات التي نادت بضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والمساواة بين المواطنين.

صاحب هذه الوضعية غياب لشكل مؤسسي يمكنه التعامل مع أثار ذلك فتأميم النقابات وإفراغ الحركات التعاونية من مضمونها الحقيقي وتحويلها إلى أداة لفرض هيمنة الدولة، ومع تراجعها وسيطرة شبكات المصالح على النظم كان من الطبيعي أن ينتهي دور التعاونيات لتختفي في دول وتتحول إلى هياكل فارغة. فعبر التاريخ الحديث كانت النقابات العمالة هي العامل الأساسي لقيام الإضرابات والاحتجاجات، وتمثل الطبقة العمالية أكثر من 50٪ من السكان فهي تشكل مؤشرا كبيرا للرضا العام منذ بداية تاريخها الاحتجاجي عام 1899 وإلى الآن، فالحركة النقابية تستمد طبيعتها ومميزاتها من طبيعة التكوين الطبقي لجماهير العمال فالطبقة العاملة تمتاز عن غيرها من طبقات المجتمع بأنها موحدة ليس فيها مراتب اجتماعية ولا فئات اقتصادية وتنعدم من صفوفها كل أسباب المنافسة والخلافات، فالعمال تجمعهم وتوحدهم مصالح مشتركة وكلهم يعانون من الاستغلال الرأسمالي الذي يستنزفهم، وهناك اتجاهان داخل أي دولة للحركات العمالية حيث يرى البعض أنه يتعين على الحركة النقابية العمالية أن تشغل نفسها بالقضايا النقابية البحتة دون التدخل في مجالات العمل السياسي حتى لا تتعرض للمشكلات، في حين يرى البعض الآخر أن نضال الطبقة العاملة التي تقودها الحركة النقابية يقتضي منها الدخول في العمل السياسي. فالظروف الاجتماعية التي تعيشها الحركة العمالية هي المؤثرة بشكل كبير على النهج المستخدم، ففي بعض الأحيان تسلك النقابات العمالية الاتجاه الأول، وفي فترة زمنية أخرى تسلك الاتجاه الثاني، فهذا يرجع إلى الظروف التي تمر بها هذه الطبقة بشكل كبير.

الحركة النقابية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الحياة السياسية في المجتمع فيشهد التاريخ المصري والتونسي على ما قامت به الحركات النقابية ضد الاستعمار للحصول على الاستقرار وكانت بدايات الشعلة الاحتجاجية ومن بعدها احتجاجات الربيع العربي وما صحابها من احتجاجات أخرى، وتميزت المطالب النقابية في الآونة

الاخيرة بالمطالب الفئوية دون الاهتمام بالمطالب السياسية الأخرى، بالإضافة إلى كثرة الاحتجاجات والاضرابات كسلاح قوى للتأثير على صانع القرار والسلطة.

هذه الوضعية أثرت بشدة على السياسات الخاصة بالعدالة الاجتماعية حيث أنه بعد انتهاء نظم حركات التحرر الوطني تشكل اقتصاد سياساته قائمة على آليات في صالح الشبكات المسيطرة ولا تمنح الأطراف الأخرى أداة لمواجهة هذا التوجه، مما أدى لما أطلق عليه الرأسمالية المتوحشة، مما نتج عنه حالة من الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي. شهدت المنطقة العربية تزايد ملموس في عدد الحركات الاحتجاجية في الآونة الاخيرة نتيجة ارتفاع الوعي العام وأيضا لأسباب أخرى منها ضعف الاحزاب السياسية؛ فكان لابد من ظهور حركات احتجاجية لتكون بمثابة حل للخروج من المشكلات الاجتماعية ومحاولة طرحها علي الساحة السياسية، ومع تزايد الثورة التكنولوجية وانتشار وسائل الاتصال الاجتماعي زادت أهمية الحركات الاحتجاجية وانتشارها. وشكلت الحركات الاحتجاجية عاملا كبيرا في قيام الثورات العربية، فعلي سبيل المثال في مصر كان لحركة كلنا خالد سعيد وحركة كفاية وحركة 6 أبريل دورا رئيسيا في قيام الثورة والـ18 يوما حتى تنحي حسني مبارك وسيطرة الإخوان على الميادين والصورة في مصر، وتتمثل قدرة الحركات الاحتجاجية على التغير في اتجاهين، أولهما: التحول إلى حركات سياسية ذات مرتكزات اجتماعية تقدم وجوها جديدة للحياة العامة، تتجاوز الوجوه التقليدية التي تقود أحزاب المعارضة والحكومة لتصبح هذه الحركات نواة لتغيير شكل النخب السياسية في الحكم والمعارضة معا.

وثانيهما التأثير على صانع القرار والنخب الحاكمة بصورة أقرب لجماعات الضغط، وتدفعه لمراجعة بعض سياساته وتوجهاته الاقتصادية، أو تؤدي إلى إجراء تغييرات في توازنات القوى السائدة داخل النخب الحاكمة[114].

ونجد أنه بعد الثورات لا يبدو أن هناك تغير هيكلي في هذه المنظومة الاقتصادية فما زالت الحوارات حول السياسة طاغية مع إغفال للبعد الخاص بالعدالة الاجتماعية، فلقد طرحت الثورات مطالب "اقتصادية" من أهمها: القضاء على البطالة، الأجر المتدني، انهيار التعليم والصحة وتحويلهما إلى سلعة، انهيار البنية

114 لمزيد من التفصيل حول الحركات الاحتجاجية أنظر: عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، والأردن)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2014.

التحتية، تهميش المرأة، وبتحقيق هذه المطالب ستتحقق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي بدورهما.

ففي مصر وتونس أثيرت مسائل العمل والأجر، وكان واضحا أن الطبقات الشعبية لم تعد تحتمل الوضع الذي تعيشه من التهميش والفقر والجهل، ولكن بعد انتهاء الموجه الثورية الأولى والثانية فوجئنا بأنه لم يتحقق أي شيء من ذلك لتحول المطالب إلى مطالب اقتصادية فئوية أكثر منها مطالب اجتماعية، ودارت التساؤلات حول ضرورة تغير النمط الاقتصادي والتحول إلى نمط اقتصادي آخر، وفرض على المجتمع ضرورة معالجة العدالة الاجتماعية في شقها الاقتصادي وامكانيات المجتمع في التحول الاقتصادي الجزئي أو الشامل لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المرغوبة من قبل الثورات.[115]

ثالثا: العدالة الاجتماعية بين السياسي والاقتصادي

كما أن الثورات العربية مثلت ضرورة لتبني العدالة الاجتماعية إلا أن التطورات التالية أعاقت هذا المسار، وبالتالي فالتأثير ليس في اتجاه واحد بل هو تأثير متبادل، فكما أن عثرات التحول الديمقراطي على المسار السياسي قد أثرت سلبا على السياسات الخاصة بالعدالة الاجتماعية، فإن غياب هذه السياسات لم يمكن نظم ما بعد الثورات من تفكيك شبكات المصالح التي تمكنت بسبب تأخر هذه السياسات من الخروج من حالة التنكر التي أصابتها بعد الثورات واستعادة زمام الأمور في المجال الاقتصادي في بعض الحالات والسياسي في البعض الآخر، واستخدمت في ذلك قدراتها الاحتكارية ووسائل الإعلام التابعة لها في توطيد هيمنتها مرة أخرى ومواجهة أي سياسات ستؤدي إلى محاسبته على الفساد السابق للثورات وهي المتعلقة بأسس الديمقراطية كالشفافية والمحاسبة، أو التي ستمس ثرواتهم مثل تشريعات ضريبية عادلة أو سياسات تعيد توزيع الثروة في دول الثورات العربية بشكل عادل (قضية الخبراء والزبائنية) كما أن انفجار بعض دول الثورات وتحولها لساحات حرب أهلية مثلما في سوريا أو ليبيا، وحالة عدم الاستقرار مثل الحالة اليمنية والمصرية؛ كان لهم كذلك أثرهم السلبي في التوجه نحو سياسات اقتصادية تفرض نمط تنمية لصالح الغالبية وليس نمو يصب في صالح طبقة بعينها. وفي هذا المجال تثور قضية هامة وهي المتعلقة بطبيعة القرار الاقتصادي والاصرار على فصله عن السياسي وكأنهما عمليتين

115 فؤاد الصلاحي، "ثورات الربيع العربي ومطلب العدالة الاجتماعية"، ضمن أوراق هذا الكتاب

منفصلتين وأن القرار الاقتصادي قرار تقني فقط، وهو في الحقيقة أحد أساطير الاقتصاد الرأسمالي التي تحتاج لمراجعة.

ولعل هذا ما يتضح من تسويق العديد من السياسات الاقتصادية التي أضرت بوضعية العدالة الاجتماعية في مصر منذ السبعينيات مرورا ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعت في عدة دول عربية من قبل العديد من الفنيين على اعتبار أنها خيارات فنية ضرورية لا تحتمل التأخير، ثم ما إن تكتشف الجماهير فشل هذه السياسات حتي يتم اتهام النظم بأنها تستعين بأهل الثقة دون أهل الخبرة وهو ما يسارع الخبراء إلى ترديده، رغم أنه ليس بالضرورة هناك حلولا فنية لمثل هذه المشكلات، بل إن تجارب دول عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا أثبتت فشل الحلول الفنية وإن بدرجات متفاوتة، بحيث الحلول الفنية القوية تعمل كمسكنات لفترة أطول بينما الأضعف لا تستطيع الصمود في وجه أزمات وعيوب النظام الاقتصادي، وقد تسبب أزمات خطيرة في حالات كثيرة، لأن الغائب هنا عن هذه السياسات هو الجماهير وتمثيلها ورقابتها، لأنه في الواقع ليس هناك وصفات مدرسية لحل مشكلات اجتماعية بل أن أي سياسة اقتصادية ما يقف معها أو ضدها من تمثل مصالحهم أو تتعارض معها لأنها ليست في الأصل وصفات فنية محايدة أو موضوعية ولا يفترض فيها أن تكون كذلك،[116] فما وصف بأنه أخطاء فنية ناتجة عن سوء الإدارة أو التطبيق للسياسات الاقتصادية هو في حقيقته اختيار اجتماعي وسياسي واضح لخدمة فئات اجتماعية معينة ترتبط عادة بالنظام الحاكم في تحالفات ما.

ولا يخفى على أي متابع على الساحة أن قضية طبيعة الدولة وخاصة الهوية هي الأكثر بروزا على السطح خلال الفترة السابقة، بل أنها قد شكلت مصدرا للاستقطاب تبنته الأحزاب الدينية التي ترى فيه مصدرا لقوتها، وانجرت له أحزاب من تيارات مختلفة عندما لم تجد رؤى وبرامج جادة تقدمها للتغيير المنشود بعد الثورات العربية، فمثل هذا الاستقطاب غطاء ملائما لعملها تخفي ورائها ضعف قدراتها على تبني سياسات اجتماعية لصالح جموع المواطنين الذين نزلوا إلى الميادين خلال الثورة، فضلت هذه الأحزاب الدينية والمدنية جر هذه الجموع لموضوعات تتقنها هذه الأحزاب بدلا من أن تركز عملها على السياسات التي تطالب بها الشعوب. وللأسف انجر اليسار

116 ياسر علوي، "من الأمير إلى الخبير: هل هناك حل فني لأزمة سياسية؟"، تحت النشر.

في عدة دول إلى هذه المعركة، فبدلا من أن يقبض على بوصلة الجماهير انساق وراء أفكار اليسار الحداثي الذي لا يرى في الفكر اليساري الا البعد التنويري الفكري.

هذه الوضعية لم تكن نتاج تطورات داخلية في بلدان المنطقة العربية وفقط، انما لعبت العوامل الخارجية دورا أساسيا فيها. فمنذ انهيار المنظومة الاشتراكية وهناك محاولات دائمة لفرض نمط تنموي محدد من جانب النظام الرأسمالي سواء عبر العلاقات الثنائية بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة من جانب ودول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من جانب آخر، أو عبر المؤسسات التمويلية الدولية. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا بارز في هذا الإطار عبر سياسات ما أطلق عليه حينا إعادة هيكلة وتارة تكيف هيكلي أو أحيانا إصلاح اقتصادي، لفرض النمط الرأسمالي وادماج اقتصادات العالم الثالث في عملية العولمة، وتقييد قدرات هذه الدول وفتح أسواقها أمام الشركات الغربية بشكل غير عادل عبر اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة (الجات) هذه السياسات في الحقيقة لم تؤد إلا إلى زيادة الاحتكارات الدولية وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ارتفاع نسب الفقر في العالم الثالث.

فوفقا لتقرير الأمم المتحدة للأهداف الانمائية نجد أنه يعيش حوالي واحد من كل خمسة تحت خط الفقر في المناطق النامية بحوالي 1.25 دولارا يوميا، وفي نفس الوقت أصدرت منظمة جالوب العالمية تقريرا عن الفقر في العالم واوضحت من خلاله أن قرابة ٢٢٪ من سكان العالم تحت خط الفقر الذي يعرفه البنك الدولي بأن يعيش بمعدل دولارين في اليوم الواحد فقط، واكملت بأن حوالي 16٪ من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون على 1.25 دولارا أو أقل في اليوم، بينما يعيش 28٪ من سكان المنطقة على 2 دولارا أو أقل في اليوم، تشير النتائج كذلك إلى أن مناطق أفريقيا تعيش أسوأ أنواع الفقر في العالم بحيث يعيش 54٪ من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة منها في فقر مدقع. وفي جهة أخرى لا يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم نسبة 1٪ في المناطق المتقدمة اقتصاديا مثل أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، كندا وأوروبا، وبذلك تكون مناطق الفقر في العالم في دول العالم الثالث.[117]

117 للاطلاع على تقرير البنك الدولي عن الفقر عام 2013 يمكن زيارة الرابط التالي: http://is.gd/sSXKTX

خاتمة:

رغم أوجه الاختلاف التي تظهر في تفاصيل المشهد في كل دولة من الدول التي شهدت انتفاضات/ثورات في المنطقة إلا أن هناك سمات واضحة في مرحلة ما قبل الثورات في مجال العدالة الاجتماعية وهو تراجع الاقتصاد المنتج لصالح الاقتصاد الخدمي وتزايد الأعمال على المصادر الريعية للاقتصاد، التوجه نحو نمط تنموي يعتمد على فكرة تساقط الثمار رغم أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي في 2008 جعلها محل مراجعة في قلب الدول الرأسمالية بل طرح أسئلة عن طبيعة الديمقراطية التمثيلية المرتبطة تاريخية بنمو النظام الرأسمالي، وأخيرا سيطرة شبكات من رجال الأعمال على اقتصاديات دول وبروز الاحتكارات وتشكل تحالف بينها وبين السلطة السياسية. أما بعد الثورات فالتشابه الأبرز هو استمرار ذات السمات وغلبة السياسي على الاقتصادي وعدم ربطهما ببعضهما البعض بشكل كاف، كما تظهر الأوراق المقدمة أن الربط بين الحركات الاجتماعية/ الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي والمجال السياسي هي أساس هذا الفصل، كما أن الفائز الأكبر حتى الآن في أكثر الدول –التيار الإسلامي وتحديدا الإخوان المسلمين- لا تمثل العدالة الاجتماعية بمفهومها العميق جزءا من أجندته فهو يحمل ذات الأفكار الخاصة بنمط التنمية التي تبنتها نظم ما قبل الثورات. وهو ما مكن بعد ثلاث سنوات من إعادة إحكام ذات النخب الاقتصادية على مقدرات هذه الدول، وهنا يمكننا الحديث عن ثورات على مستوى الحراك الجماهيري، لكن لا يمكننا الحديث عنها بمفهوم إحداث تغيرات هيكلية في المجتمعات العربية. إلا أن رصد الحركات الاحتجاجية في أوراق الدراسة يؤكد أن المسيرة لم تنته وما زالت هناك فئات شابة مصرة على استكمال طريقها في تحقيق مطالب يمكنها أن تغير في تركيبة المجتمعات نحو منظومة أكثر عدالة. ففي مصر بعد عامين من الثورة عادت الثورة مرة أخرى للاشتعال في 30 من يونيه 2013، حيث وجدت الحركات الاجتماعية أن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للثورة لم تنفذ بعد على أرض الواقع مما صعد الأمر وأجج فكرة خلق بديل جديد في النزول إلى الميادين مرة جديدة علي أمل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولم يكن الأمر بالمغاير في تونس، فمنذ اندلاع الثورة في ديسمبر 2010 والشباب والحركات الاجتماعية لهم الدور الأبرز في قيادة الأزمة وعدم تحييدها لتحقيق العدالة الاجتماعية رغم ما تمر به من تحييد عن المسار الديمقراطي أحيانا، ولكن الوضع الأن أصبح أسوأ حيث تستمر السياسة المعادية لعموم الأجراء والكادحين وتشتد قسوتها في الوقت الذي تستفحل فيه البطالة

وتهميش مئات الآلاف من القوى العاملة، ومن بينها المعطلين عن العمل أصحاب الشهادات الجامعية. كما يتواصل نهب ثروات البلاد الطبيعية واستنزاف مواردها المالية خاصة عن طريق استمرار منظومة المديونية الفاسدة وتهريب الرأسمال إلى الخارج؛ فسيعمل هذا على عودة الانتفاضات والثورة إلى الشارع التونسي من جديد.[118]

كما لا يمكننا أن نغفل ما احدثته هذه الثورات من تغيرات على مستوى المجتمع بل وتأثيرها في أحيان كثيرة على مراكز داخل الدولة ومؤسساتها، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون عنصرا حاسما دون تفاعل معه من جانب الكيانات المؤسسات التي من المفترض أن تحمل هذا المشروع للعدالة الاجتماعية، أي الأحزاب التقدمية، ومنظمات المجتمع المدني التنموية والحقوقية الجادة، والحركات الشعبية التي تكونت في الدول ما بعد الثورات خاصة الشابة منها، وهي في هذا الإطار تحتاج لدعم النقابات والهيئات الممثلة لمصالح الفئات المهمشة، والتواصل معها بشكل يمكن من ربط المطالب الاجتماعية بنمط التنمية الاقتصادي والسياسي وهو في الحقيقة قد يتطلب إلى جوار الجهد الحركي جهدا نظريا من جانب النخب البحثية والثقافية المنتمية لهذا المشروع. كما أن علاقة المسار الثوري يجب أن ترتبط بالمسار السياسي من خلال وضع مطالب الثورة والبدائل التي تطرحها الكيانات المرتبطة بها على الساحة السياسية سواء من خلال جهد منظم للتواصل مع الإعلام، أو من خلال ممثلين في المؤسسات التمثيلية الوطنية والمحلية.

كما أن هناك ارتباط مباشر بين تنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية والتطور السياسي في البلدان العربية فدون نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالشفافية والمحاسبة للمسئولين السياسيين سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية، ونظام قضائي مستقل، ويضمن حرية تداول السلطة لا يمكن ضمان وجود سلطة تتبني هذه السياسات، إلا أن هذا النمط الديمقراطي التقليدي هو الآخر ليس بكاف في هذه المرحلة التي تحتاج كما أسلفنا إلى تفكيك شبكات المصالح المسيطرة منذ ما قبل الثورات، وهو ما يتطلب ديمقراطية تفعيل دور المواطن والكيانات الممثلة للمصالح المختلفة عبر عملية تشاركية على النمط السائد في دول أمريكا اللاتينية التي شهدت تحولا ديمقراطيا في الحقبة الأولى من هذا القرن **participatory democracy**.[119]

---

118 للمزيد يرجى مراجعة دراسات الحالة ضمن أوراق هذا الكتاب

119 لمزيد من المعلومات راجع محمد العجاتي وآخرون، "من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية.. نحو دستور مصري جديد (تجارب ورؤى)"، منتدى البدائل العربي للدراسات، على الرابط التالي: http://is.gd/AlqdsG

كما أن البعد الدولي هو جزء أساسي من تكوين السياسات المعادية للعدالة الاجتماعية، فالمواجهة الداخلية لن تكون كافية دون تنسيق إقليمي ومواجهة إملاءات المؤسسات التمويلية الدولية عبر تشكيل جبهة من الدول النامية تؤثر في أجندة على هذه المؤسسات، عبر إيقافها في أقل الحدود أو فرض أجندة بديلة في أقصي الطموحات. وهذه الجبهة يجب أن تتمثل في أشكال تنظيمية حركات، كيانات بديلة وهنا تأتي دور القوى الاجتماعية في تأسيس تحالفات دولية داعمة بل وأحيانا مؤسسة لهذه الكيانات التي قد تتمكن في مرحلة تاريخية لاحقة أن تمثل ما هو أكثر من كونها مصدرا للضغط على هذه المؤسسات الدولية وإنما كذلك بديلا لها، في ظل أزمات النظام الرأسمالي وإعادة تشكل الخريطة الدولية قد تكون هذه المرحلة أقرب مما نتخيل وغياب البدائل لن يكون في صالح إلا القوى المعادية لمفهوم العدالة الاجتماعية المسيطرة حتى تاريخه.